

Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

القوى الصاعدة تجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط

مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع



الإشراف العام والتنسيق:

د. حورية قصعة / د. زكرياء حلوي

2024



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

القوى الصاعدة وتجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط

مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع

Rising Powers and Interests Rivalries in the Middle East Region

Domination Efforts and Positioning Strategies

إشراف وتنسيق:

د.حورية قصعة، الجزائر   د.زكرياء حلوي، المغرب



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

النـــاشر

Democratic Arabic Center

For Strategic, Political and Economic Studies

Berlin 10315

Tel : 0049 - Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

Mobil : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

توطئة

يشهد النظام الدولي مسارا انتقاليا وتنافسا حادا بين القوى الكبرى في العلاقات الدولية من جهة، وحضورا بارزا للقوى الصاعدة من جهة ثانية، إذ أثبتت هذه الأخيرة قدرتها على لعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، من خلال إمكانياتها وقدراتها المتنامية والتي تسمح لها بالتكيف مع التغيرات الدولية، وجذب الاستثمارات، وتوظيف التكنولوجيا، وإيجاد نماذج مبتكرة للتنمية وتحقيق الأمن في العديد من مناطق العالم، مما يجعلها ذات تأثير متعدد الأبعاد (سياسيا، اقتصاديا، أمنيا وثقافيا) في العلاقات الدولية.

وقد أضحت منطقة الشرق الأوسط مسرحا للتنافس بين القوى الصاعدة التي تحاول الاستفادة من عثرات السياسات الخارجية للقوى الكبرى في المنطقة، وتوظيف ذلك لتحقيق مساعيها في مد نفوذها في المنطقة، نظر للدور الاستراتيجي الهام لهذه الأخيرة، وما تتميز به من موارد وثروات، فضلا عن موقعها الجيوسياسي كأحد المناطق الساخنة للتنافس الدولي بغرض كسب الرهانات الطاقية والأسواق الاستهلاكية الواسعة، وتأمين الوصول إلى هذه الموارد والهيمنة عليها.

إشراف وتنسيق

د. حورية قصعة، الجزائر

د. زكرياء حلوي، المغرب

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

مراجعة وتحرير

د. سليم جداي، الجزائر

د. هشام براهمي، الجزائر

فهرس المحتويــات Contents |

عند تتبع السياقات التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط تبرز كموقع استراتيجي للتفاعلات الجيوسياسية، وتنافس القوى، فقد جذبت الأهمية الاستراتيجية والجيوبولتيكية للمنطقة انتباه القوى العالمية واللاعبين الإقليميين على حد سواء بحثا عن الهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ نظرا للجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة، مع ممراتها البحرية الحيوية ومواردها الطاقوية الوفيرة وقربها من الأسواق العالمية الرئيسية، والتي زادت من أهمية التأكيد على السيطرة، كما أصبح الوصول إلى نقاط الانغلاق الحيوية والموارد، على غرار مضيق باب المندب والخليج الفارسي، نقطة مركزية للتنافس، واعاددة رسم استراتيجيات وتوجيه سلوكيات الفواعل الإقليمية والدولية، وهو ما أفرز تشابك معقد للمصالح والصراعات،

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات هامة في ديناميات القوة في الشرق الأوسط. اخضعت التحالفات التقليدية للاختبار، وأفرزت قوى جديدة، كما اتخذت الصراعات الطويلة المدى أبعاداً جديدة متباينة، وقد دفع ذلك القوى الكبرى إلى إعادة تقييم استراتيجياتها ومصالحها في المنطقة، مما زاد من التنافس على التأثير، والذي أدى بدوره لظهور شبكات معقدة من العلاقات التعاونية والصراعية.

في ضوء هذه التطورات برزت جهود القوى الصاعدة لتوسيع نفوذها، وتشكيل المنطقة وفقًا لأجنداتها الخاصة. من خلال التدخلات العسكرية والشراكات الاقتصادية والمبادرات الدبلوماسية، والسعي للعب أدوار رئيسية في المنطقة.

الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية

The Conceptual Framework of Rising Powers in International Arena

هشام الميموني

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، المغرب

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية تتمحور حول الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، وفقا للمنهج الوصفي. وذلك بالتطرق إلى تعريفها ومميزاتها، وبيان أسباب ظهورها والتحديات التي تواجهها. وفي هذا السياق فقد خلصت الدراسة إلى أن القوى الصاعدة هي الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى أو قوى متوسطة تقليدية مندمجة في النظام الدولي، وليست أسواق أو اقتصادات صاعدة. وإنما يقصد بها تلك القوى التي تهدف من خلال امتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة، وتطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة، للحصول على مكانة بارزة في النظام الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. ورغم التطور الذي تحققه، لا زالت تعاني هذه القوى من عدة إكراهات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وثقافية وبيئية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، من المفترض أنها تعرقل تطورها أو يتم من خلالها إضعافها. وحتى تحقق أهدافها، يجب أن تتبنى استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنيات التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث والأزمات.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة؛ القوى الكبرى؛ البريكس؛ النظام الدولي؛ العلاقات الدولية.

Abstract

A rising power is inherently a country undergoing a transformation process from one international position to a higher one : from a small power to a medium power, from medium to large, and from large to global. Therefore, this article reflects on rising powers conceptually by attempting to identify their common traits and outlining some of the challenges they pose for established powers. Employing the Descriptive

Method, the study concluded that rising powers are altering the dynamics of power in the international system by seeking a greater voice in international institutions and forging political bonds through regional organizations. This occurs at a time when established powers face both economic and political challenges.

Keywords: Rising Powers ; Great Powers; BRICS; The International System; International Relations.

1. مقدمة

إذا كان النظام الدولي هو الأداة أو الإطار النظري الذي يساعد على فهم شكل أو بالأحرى نطاق وتوزيع القوة في العلاقات الدولية، حتى يمكن تصنيفها إلى قوى عظمى وقوى كبرى أو صغرى إلى جانب القوى المتوسطة والصاعدة. فهذا يعني أن النظام الدولي ليس عبارة عن قواعد قانونية دولية مكتوبة، وإنما هو ذلك التفاعل بين الفاعلين في العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وبالتالي فقد يكون نظام متعدد القوى، وقد ميز هذا النظام العلاقات الدولية منذ القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما يمكن أن يكون نظام ثنائي القطبية، وهو ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1991، حيث ارتكز على وجود كتلتين متعارضتين تقودهما قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأخيرا النظام الأحادي القطبية وهو النظام السائد حاليا، إذ تعد أمريكا القوة العظمى الوحيدة التي تقود العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد سعت واشنطن إلى جانب العواصم الغربية الحليفة لها إلى الهيمنة على النظام العالمي، وجعله نظام يتوافق مع مصالحهما وتصورهما.

فأصبحت السمة البارزة للنظام الدولي، تتمثل في الجنوب الفقير مقابل الشمال الغني، وهو ما أدى إلى تعرضه لتحديات متزايدة بتشكيل تحالفات وتكتلات سياسية واقتصادية، من طرف دول الجنوب النامية التي بدأت تعرف تنمية اقتصادية كبيرة، نتيجة تطوير مؤسساتها وزيادة نفوذها الإقليمي، مثل البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا وحتى دول رابطة دول جنوب شرق آسيا والمكسيك. وبما أن النظام الدولي ليس حالة ثابتة، فإذا تعاونت هذه الدول فيما بينها لدفع أجندتها إلى الأمام، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل نظام عالمي يعيد التوازن لصالح أسواق الجنوب الناشئة. وهي الغاية التي تلزم القوى الصاعدة بعدما أصبحت تشكل تحديا قويا للهيمنة الغربية على النظام الدولي، باستغلال إمكانياتها وقدراتها للعب أدوار فعالة في الساحة الدولية، خاصة في مناطق نفوذها الإقليمي من جهة والمناطق الإستراتيجية من جهة ثانية، إما لمكانتها ومصالحها أو لمنافسة النفوذ الغربي الأمريكي بها، كما هو الحال بالنسبة للتنافس الدول على إفريقيا وجنوب شرق آسيا وكذلك منطقة الشرق الأوسط.

بما أن القوى الصاعدة أصبحت تلعب دورا بارزا في الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة، لقدرتها على تقديم نماذج مبتكرة للأمن والتنمية والتكنولوجيا، جعلتها ذات تأثير مهم في العلاقات الدولية، فإنه من الطبيعي أن يثور التساؤل حول، ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

الإجابة عن هذه الإشكالية سوف تكون من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالقوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- ✓ كيف يمكن تمييز القوى الصاعدة عن القوى المشابهة لها؟
- ✓ لماذا ظهرت القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية؟

مستندة إلى تطوير مؤسساتها ونفوذها الإقليمي، إلى جانب الحلول المبتكرة التي تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية، تستطيع القوى الصاعدة التأثير بقوة في الساحة الدولية، إلا أن العراقيل التي تواجهها، قد تحد من تأثيرها الهادف إلى إعادة التوازن للنظام العالمي القائم.

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من معالجتها لإشكالية تتمحور حول بيان الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية، دون التطرق إلى حالة معينة سواء من حيث المنطقة الجغرافية أو القوة المعنية. ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة وبالاستعانة بالمنهج الوصفي، سوف تعرف في المحور الأول مفهوم القوة الصاعدة والخصائص التي تتميز بها عن غيرها من القوى الأخرى، بينما تعالج في المحور الثاني أسباب ظهورها والتحديات تواجهها.

2. ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية

إن التطرق إلى ماهية القوى الصاعدة في الساحة الدولية، يستلزم منا تعريفها وتمييزها عن المفاهيم المشابهة لها (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى بيان خصائصها ومقوماتها كقوى صاعدة في الساحة الدولية (الفقرة الثانية).

1.2. مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يستلزم منا تحديد مفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية، بداية التعريف بمفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية (أولا)، ثم تمييزه عن مفهومي الاقتصاد الصاعد والقوى المتوسطة التقليدية (ثانيا).

1.1.2. تعريف القوى الصاعدة في الساحة الدولية

من حيث مكانتها في النظام الدولي، تنقسم الدول والتكتلات الدولية كفواعل دولية إلى قوى عظمى، والقوى العظمى حاليا هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم قوى كبرى ومن ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، ثم القوى المتوسطة ككندا، وأخيرا القوى الصغيرة ممثلة في الدول النامية. القاسم المشترك بين هذه القوى، هو أنها دول أو تكتلات لا ترغب في تغيير النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة تغييرا جذريا، إما لتوافقه مع مصالحها والقصد هنا القوى الكبرى والقوى المتوسطة، حيث أقصى ما يمكن أن تطالب به هو إصلاح تدريجي. أو لعدم

توفرها على القوة الكافية للمطالبة بتغييره، كما هو الشأن بالنسبة للقوى الصغيرة أو الهشة. وعكس هذه القوى، هناك قوى صاعدة تتمرد على النظام الدولي، إذ ترى فيه نظام يكرس تبعية الجنوب العالمي للشمال، نظام غير عادل يخدم مصالح الدول الغربية فقط. واستنادا إلى موقفها، يطلق عليها البعض اسم القوى التعديلية أي القوى الرامية لتعديل النظام الدولي القائم، مستغلة نفوذها السياسي والثقافي خاصة في محيطها الإقليمي، إلى جانب نموها الاقتصادي السريع وما تتمتع به من قوة من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية بالإضافة إلى القوة العسكرية، وباستثناء روسيا تنتمي القوى الصاعدة إلى الجنوب العالمي الفقير.

يعود استخدام مصطلح القوة أو القوى الصاعدة إلى كتابات الاقتصادي الهولندي **أنطوان فان اغتمائيل Antoine Van Agtmael** لعام 1981، الذي قصد به الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين، وكذلك الدول صاحبة أكبر وأسرع نمو[1] أما في العلاقات الدولية، فيقصد بالقوى الصاعدة الدول التي هي ليست قوى كبرى، وليست قوى صغرى، لكنها من الدول التي تمتلك أسباب التأثير الدولي.[2] وفي هذا السياق عرف **مايكل غلوسني Michael A Glosny** القوى الصاعدة بأنها دول تتحرك من مكانة معينة قد تكون متوسطة إلى مكانة القوى الكبرى، أو مستوى أقل من مكانة القوى الكبر، إلى مستوى أعلى في سلم القوة، ويتصور القوى الصاعدة بأنها تلك القوى التي ينظر إليها من قبل القوى العظمى الأخرى في المنطقة أو النظام على أنها قوى صاعدة.[3] بينما يعرف **ريتشارد نيد ليبو Richard Ned lipo** القوى الصاعدة بأنها دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى كبرى، وأن يقر معاصروها بأنها كذلك.[4] وبالتالي فإن القوى الصاعدة هي تلك الدول أو التكتلات الدولية التي تعرف تحول من موقع دولي معين إلى موقع أعلى منه، كأن تنتقل من قوة صغيرة إلى قوة متوسطية، أو من قوة متوسطية إلى قوة كبيرة، أو من قوة كبرى إلى قوة عظمى.[5]

وحسب **بينار تانك Pinar Tank** إن القوى الصاعدة هي الدول التي عرفت تطور اقتصادي سريع، وتوسيع في نفوذها السياسي والثقافي، وتعمل على تغيير ديناميكيات السلطة في النظام الدولي من خلال السعي للحصول على صوت أكبر في المؤسسات الدولية، وبناء الروابط من خلال المنظمات الإقليمية.[6] وهناك من يعرف القوى الصاعدة بأنها الدول النامية التي شهدت تحول في الأداء ونموا اقتصاديا، وتغييرا هيكليا سمح لها بالارتقاء في التراتبية الدولية، كذلك الدول التي تسجل مستويات نمو مرتفعة وسريعة كما تحسن توظيف عناصر قوتها في سبيل تحقيق أهدافها، معتمدة في ذلك على التنمية كعنصر أساسي لخلق الاستقرار على المستويين المحلي والدولي.[7] ومما سبق، فالقوى الصاعدة هي تلك الفواعل الدولية أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة ولا قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التغيير الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من مكانتها السابقة، لحث القوى الأخرى على الاعتراف بها كقوى دولية، وبالتالي تغيير النظام الدولي.

2.1.2 تمييز القوى الصاعدة عن المفاهيم المشابهة له

هناك مجموعة من المفاهيم التي لها صلة قريبة بمفهوم القوى الصاعدة، ومن ذلك الاقتصاديات الصاعدة، والقوة المتوسطة. القاسم المشترك بين الاثنين، أنها مفاهيم تشير إلى دولة أو تكتل دولي لديه قوة معتبرة، أما الفرق بينهما يكمن في الانتقال من مكانة دولية إلى مكانة أعلى منها.

1.2.1.2. تمييز القوى الصاعدة عن الاقتصاديات الصاعدة

هناك خلط بين القوى الصاعدة والاقتصاديات الصاعدة، فالقوى الصاعدة قد تكون دول أو تكتلات دولية لديها قوة معتبرة في مختلف المجالات، تستطيع من خلالها أن تلعب دور بارز في الساحة الدولية. أما الاقتصاديات الصاعدة فهي تلك الدول أو التكتلات التي لديها قوة اقتصادية صاعدة فقط، وبالتالي لا يصدق عليها وصف القوى الصاعدة لأنها تتوفر على القوة الاقتصادية فقط، بينما وصف القوى الصاعدة يطلق على الفواعل الدولية التي لديها غالبية مقومات القوة. وهذا يعني أن القوى الصاعدة أكثر من مجرد أسواق أو اقتصاديات صاعدة. لكن عندما يكون للاقتصاديات الصاعدة رغبة في كسب مكانة أعلى من مكانتها الراهنة في النظام الدولي، أي تعمل من أجل الاعتراف بها مستقبلا كقوى كبرى، اعتراف يعد بمثابة رغبة ضمنية في تعديل النظام الدولي، فإنها قد تصنف ضمن القوى الصاعدة من الصف الثاني أو الثالث، تصنيف يتأثر بنفوذها السياسي والقوة العسكرية إلى جانب باقي مقومات القوة الشاملة. فكلما أصبحت لديها غالبية مقومات القوة الشاملة مع الرغبة في الحصول على مكانة ضمن القوى الكبرى، تصبح الدول أو الاقتصاديات الصاعدة قوى صاعدة. ومن هذا المنطلق هناك من يعتبر أن القوى الصاعدة تكاد تقتصر على دول البريكس BRICS، بينما تعد المكسيك وتركيا واندونيسيا اقتصاديات صاعدة.[8] وأن التنانين الأسيوية (سنغافورة وهونج كونج وتايوان وكوريا الجنوبية)، والنمور الأسيوية (ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلند) من الأمثلة الشهيرة على الأسواق الصاعدة. حيث لا يمكن اعتبارها قوى صاعدة، لأن القوة لا تتعلق بالاقتصاد فقط، وإنما هناك عدة عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار.[9]

2.2.1.2. تمييز القوى الصاعدة عن القوى المتوسطة

إذا كانت القوى الصاعدة تشير إلى الدول والتكتلات التي لا تعد قوى صغيرة ولا تعتبر ضمن القوى الكبرى أو العظمى، فهذا يعني أنها قوى تأخذ موقعا وسطا بين القوى النامية والقوى الكبرى، لكن مقوماتها ومطالبها لا تجعل منها قوى متوسطة تقليدية كما هو الحال بالنسبة لكندا وهولندا. ويكمن الفرق بين القوى الصاعدة والقوى المتوسطة التقليدية في أن الأخيرة مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا تنتمي إلى الدول الغنية والمستقرة والتي لا تعد مؤثرا إقليميا، عكس القوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل التي لديها اهتمام بممارسة نفوذ إقليمي، وتستهدف الإصلاح الجدري في النظام الدولي، ومن الفوارق الأخرى التي يمكن ملاحظتها، أن معيار الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مرجحا لصالح القوى المتوسطة.[10] وبالتالي فإن القوى المتوسطة التقليدية يرتكز دورها في النظام الدوي على الحلول التوافقية وبناء التحالفات، ولا تدعي قيادة تلك الدول.[11] عكس القوى الصاعدة التي تسعى إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، والحصول على العضوية في مؤسسات القوى الرئيسية. فالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا دول تهدف إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما ترغب الصين

وروسيا في إصلاح جذري لمنظمة الأمم المتحدة، لاكتساب المزيد من القوة، ولعب أدوار مؤثرة في الساحة الدولية تتناسب مع قوتها، ولتحقيق هذه الأهداف تعمل هذه القوى على إعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها تحقيق مصالحها، ويمكنها من المشاركة في إدارة وتوجيه تفاعلات السياسة الدولية، لهذا تنعت هذه القوى بالقوى التعديلية أو القوى المراجعة.[12]

2.2. خصائص ومقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

سوف نتطرق في هذا الفقرة، إلى الخصائص التي تميز القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية (أولا)، مع بيان أبرز مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية (ثانيا).

1.2.2. الخصائص التي تتميز بها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تتمتع القوى الصاعدة في الساحة الدولية بمزيج من الخصائص، كالصفة الدولية والاعتراف الدولي عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، مع استقرار سياسي ومؤسساتي ورغبة في العضوية بالمؤسسات الدولية، وأخيرا الثقل الاقتصادي المندمج في الاقتصاد العالمي. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

✓ **الصفة الدولية**: يقصد بالصفة الدولية، أن القوى الأساسية تكون فواعل دولية أي الدول أو التكتلات الدولية الحكومية، وبالتالي فالصعود الذي تحققه الجماعات والمؤسسات أو الأشخاص الطبيعية لا يجعل منها قوى دولية، فهي فواعل غير حكومية وليست قوى دولية. ويرجع ذلك إلى أن الدول كقوى صاعدة أو كجزء من تكتل دولي صاعد هي الكيان القادر على تجميع مصادر القوة وكسب النفوذ الفعلي في الساحة الدولية. وتعد الصين وروسيا والهند والبرازيل أبرز الدول التي تشكل قوى صاعدة في الساحة الدولية، بينما يعد تكتل البريكس BRICS الذي يضم الصين وروسيا والهند والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، من أبرز التكتلات الدولية الصاعدة.

✓ **الاعتراف الدولي**: يعتبر السعي نحو الحصول على المكانة والاعتراف بالدول أو التكتلات الدولية كقوى صاعدة، من أبرز السمات التي تتميز بها هذه القوى.[13] اعتراف يكون من مختلف الدول والتكتلات الدولية والقوى الدولية الأخرى، بما فيها القوى الصاعدة. لأنه يعد عنصرا مهما للقوى الصاعدة التي لا تملك القوة الكافية لفرض الاعتراف بها كقوة صاعدة على القوى الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا والمكسيك. كما يلعب الاعتراف دورا مهما في تحديد شرعية القوة، شريطة أن يكون اعترافا يعكس مستوى معين من القوة، أي اتخاذ القوى الصاعدة شريكا للقوى الكبرى أو المهيمنة، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، اعتبار مجموعة الدول الصناعية ال 8 (حاليا 7)، البرازيل شريك دولي وقوة إقليمية صاعدة في أمريكا اللاتينية.[14] والاعتراف قد يكون اعتراف تدريجي، أي الاعتراف بها كقوة إقليمية، ثم الاعتراف بها كقائد إقليمي ذو ثقل في النظام الإقليمي.[15]لأن الاعتراف بها كقائد إقليمي، يعد أحد نقاط الانطلاق لمكانة القوى الصاعدة، لاسيما مع تزايد الأهمية العامة للمناطق في الجغرافيا السياسية.[16]

✓ **نشر القوة الناعمة**: وللحصول على اعتراف بها كقوى صاعدة وفي الوقت نفسه تقلل السياسات الاحتوائية تجاهها، تعمل القوى الصاعدة على نشر القوة الناعمة، التي تختلف من دولة أو قوة صاعدة لأخرى، فبعضها يعتمد على التاريخ الديمقراطي أو الحضاري، والتجربة التنموية الناجحة، أو احترام حقوق الإنسان.[17] فتركيا تعتبر نفسها مرجعية للربيع العربي، وصوت للقضية الفلسطينية، كذلك جنوب إفريقيا ترى أنها صوت لإفريقيا جنوب الصحراء، بينما تدعي البرازيل أنها تسعى لتطوير هوية إقليمية لدول أمريكا الجنوبية، لجهودها في إنشاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ودورها في إنشاء اتحاد دول أمريكا الجنوبية.[18]

✓ **تقع خارج النظام الدولي القائم**: تتميز غالبية القوى الصاعدة عن غيرها من القوى الدولية الأخرى، خاصة القوى المتوسطة مثل كندا وهولندا واليابان، بأنها قوى تقع خارج النظام الدولي. وباستثناء روسيا الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي الذي قاد القطب الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية حتى العام 1991، لم تندمج باقي القوى الصاعدة بشكل كامل في نظام ما بعد العام 1945، وهي باقية خارجه ومؤكدة على مصالحها وتصوراتها الوطنية. أما نظام الأحادية القطبية حيث تسود الهيمنة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فروسيا هي الأخرى تعد قوى صاعدة غير مندمجة فيه كليا.

✓ **مرجعية تعديلية معارضة للهيمنة الأمريكية**: تعد القوى الصاعدة قوى غير راضية بهيكلة النظام الدولي القائم الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وهو ما يميزها عن القوى الدولية المندمجة في النظام الدولي بغض النظر عن مكانتها فيه. مستندة في موقفها إلى الهيمنة الغربية التي تمنعها من الظهور كقوى محتملة، لذا فهي تعبر عنه بعدم اندماجها الكامل في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأنها لا تنتمي تقليديا للغرب أو دول الشمال.[19] لذا تحاول التكتل فيما بينها لمواجهة الهيمنة الغربية، فتجمع دول البريكس يسعى لمواجهة الهيمنة الأمريكية.[20] ولتحقيق هذه الغاية على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات هجومية، أو احتوائية أو تعاونية.

✓ **الاستقرار السياسي والمؤسساتي**: يعد الاستقرار السياسي والمؤسساتي من الخصائص المميزة للقوى الصاعدة، فالاستقرار على المستوى الداخلي يساعدها على رسم ملامح دورها الخارجي وتعزيزه.[21] في حين تستطيع بواسطة مؤسساتها الوطنية ضبط السوق وتحافظ على أدائها الجيد، واستدامة النمو.

✓ **العضوية في مؤسسات القوة الرئيسية**: وحتى تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة أي تهدف إلى أن تصبح قوة كبرى في النظام الدولي، يجب أن تسعى لكسب كافة مقومات القوة الشاملة، بما فيها الانضمام إلى مؤسسات القوة الرئيسية. سواء كانت قوة سياسية أو قوة عسكرية، كالسعي للحصول على عضوية دائمة بمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أو الانضمام إلى نادي الدول النووية.

✓ **الثقل الاقتصادي**: لكي تكون الدول والتكتلات الدولية قوى صاعدة، يجب أن يكون لها ثقل اقتصادي، يجعل منها قوة لا يمكن التخلي عنها، إذ يتوقع منها المساهمة في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين.[22] بعد تحقيقها خطوات تنموية في مختلف المجالات، مثل مؤشرات التنمية البشرية، والاستفادة من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة. وبذلك يجب أن يكون الثقل الاقتصادي ناجما عن تجربة تنموية، وأن تثبت هذه القوى الصاعدة عن جدارتها في خوض غمار التنمية والتعامل مع تحدياتها، سواء اتبعت نموذج الليبيرالية الاقتصادية، أو ابتكرت نموذجا تنمويا خاصا بها .[23] فقد تم وضع البرازيل وروسيا والهند والصين في دائرة الضوء بسبب إمكانات نموها الاقتصادي الهائلة وفرص الاستثمارات التي جلبها ذلك،خلال فترة كانت فيها الآفاق الاقتصادية في الغرب قاتمة.[24] وهذا يعني أن الثقل الاقتصادي القاسم المشترك الأكثر وضوحا بين القوى الصاعدة، وبالتالي فهو شرط ضروري حتى تكون الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة في الساحة الدولية.

✓ **الاندماج في الاقتصاد العالمي**: يعد اندماج القوى الصاعدة المتزايد في الاقتصاد العالمي بمؤسساته، من أبرز الخصائص المعرفة لها، اندماج يمكن معاينته من خلال تزايد صادراتها من السلع والخدمات، وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.[25] إذ يجب أن يكون لها انفتاح اقتصادي متسارع ومتزايد وتوطين واسع النطاق للتكنولوجيا، ووجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وهذا ينطبق على الصين (7-12%) والهند (7-11%) والبرازيل (7 %).[26]

2.2.2.مقومات قوة القوى الصاعدة في الساحة الدولية

ليست هناك قوة لا تمتلك مقومات القوة الثابتة والمتغيرة، ولكي تعتبر الدول أو التكتلات الدولية قوى صاعدة يجب أن تمتلك على الأقل غالبية مقومات القوة الشاملة حتى تستخدمها لتحقيق مصالحها القومية، وعلى رأسها فرض الاعتراف بها كقوة دولية كبرى في النظام الدولي القائم، وتختلف هذه المقومات من قوة لأخرى، لكنها تتساوي فيما بينها، حيث ليس هناك اختلاف كبير بين هذه العوامل بخصوص التأثير على قوة القوى الصاعدة. لأن الصعود ليس مشروعا اقتصاديا يقاس بنمو الصادرات أو بقوتها، بل مشروع يقوم على تطوير التكنولوجيا والوصول إلى الموارد، والهيمنة على المنظومة المالية العالمية، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والقدرة على التأثير من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، والمحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتعريف بها، وتوظيف كل ذلك في سبيل تعزيز قوة ومكانة الدولة.[27]

وفي هذا السياق نجد هانز مورغنتاوا حدد عوامل قوة الدولة في الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، وحجم عدد السكان، والتقدم الصناعي، والاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، والدبلوماسية. بينما يرى جوزيف ناي أن قوة الدولة تنبع من الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، العنصر البشري، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية. أما كينيث والتز يرى أن معايير قياس قوة الدولة هي: السكان، الامتداد الجغرافي، الموارد الطبيعية، الوضع الاقتصادي، استقرار النظام السياسي، القوة العسكرية. ومن هذا المنطلق، فإن القوى الصاعدة هي تلك الدول أو التكتلات التي تمتلك على الأقل غالبية العوامل الثابتة والمتغيرة المحددة لمقومات القوة الشاملة. أما الأولى فهي الموقع الجغرافي وعدد السكان والثقافة كما يمكن إضافة التاريخ، أما العوامل المتغيرة فتشمل المتغير العسكري والمتغير التكنولوجي بالإضافة إلى المتغيرين السياسي والاقتصادي.

فالموقع الجغرافي يلعب دور مهم في قوة الدول وهذا ينطبق على القوى الصاعدة، وفي هذا الصدد يؤكد ماهان أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، فالدول التي لها موقع بحري متميز والمطلة على البحار هي التي ستسود العالم، وبالتطبيق على القوى الصاعدة، نجد أن معظمها تمتلك موقع بحري يؤهلها للعب أدوارا دولية، كالهند والصين والبرازيل.[28] ويساهم عدد السكان في نمو اقتصاديات القوى الصاعدة، لتوفيره اليد العاملة، كما ترفع زيادة عدد السكان من معدل الادخار، وتضفي على الدولة طابع التعدد والتنوع، كما هو الحال بالنسبة للهند والصين وجنوب إفريقيا، فدول البريكس BRICS تمثل معا أكثر من 40 % من نسبة السكان، الأمر نفسه ينطبق على سطحها، حيث يتحكم عدد صغير منها بالفعل في 25 ٪ أو أكثر من مساحة سطح الأرض.[29]

وزادت أطروحة صامويل هنتنجتون حول صدام الحضارات من أهمية العامل الثقافي، بعد افتراضها أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا في المقام الأول، فالانقسامات الكبرى بين

البشر ستكون ثقافية، وأن أخطر أنواع هذا الصراع هو الصراع بين الحضارة الغربية من جهة وتحالف الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة أخرى.[30] وبما أن الحضارات الرئيسية المعاصرة هي الحضارة: الصينية، اليابانية، الهندية، الإسلامية، الغربية، اللاتينية، الإفريقية، والدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية حيث تنتمي الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بل تشكل مزيجا من مختلف الحضارات، فالصين تنتمي للحضارة الصينية (الكونفوشيوسية)، والهند تشكل حضارة هندوسية خاصة بها، والبرازيل تعد جزء من حضارة أمريكا اللاتينية، بينما تنتمي جنوب إفريقيا إلى الحضارة الإفريقية، فإنه من الطبيعي أن يلعب العامل الثقافي دورا في الصراع بين القوى الصاعدة من جهة، والقوة العظمى وحلفاؤها من القوى الكبرى والمتوسطة من جهة ثانية، حول إعادة هيكلة النظام الدولي القائم. والقوى الصاعدة في الساحة الدولية لديها بعض الخلفيات التاريخية والثقافية المميزة التي تزيد من قوتها وأهميتها في الساحة الدولية. فالصين وروسيا نظامان شيوعيان، أما الهند فتعد الزعيم السابق لدول عدم الانحياز، وهي دولة ذات قيم ديمقراطية وتعددية. بينما تشترك البرازيل وجنوب أفريقيا في ماض استبدادي بقارتين مختلفتين.[31]

فيما يخص العوامل المتغيرة، بالنسبة للمقومات الاقتصادية، نجد أن القوى الصاعدة استندت في السياسات الصناعية إلى استراتيجيات التصنيع والتطور، لتعويض الواردات بالصناعات المحلية. ولجأت إلى الشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، لإرساء قواعدها والشروع في الاستهلاك المحلي، ثم التطور الموجه نحو التصدير، استراتيجيات استهدفت الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية.[32] كما تسجل هذه القوى نمو سريع، كذلك مستوى معيشي لائق وتطور في البنية التحتية، وتقارب الهياكل الاقتصادية والقانونية والمالية مع معايير البلدان المتقدمة.[33] أما المقومات السياسية والدبلوماسية، فقد تميزت سياسات القوى الصاعدة سواء على المستوى الإقليمي أو على الصعيد الدولي، بدبلوماسية كثيرة النشاط والاتفاقيات الدولية، وتحتفظ بعلاقات واسعة مع مختلف دول العالم، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. على سبيل المثال نجد أن الصين تمارس دبلوماسية الأموال السائلة، مما أدى إلى انتشار مصالحها الحيوية وتمددها إلى مختلف أنحاء العالم، في حين تبرز أهمية القوة العسكرية من خلال مشاركة هذه القوى في مهام حفظ السلام.[34]ونتيجة لذلك، فإن القوى الصاعدة هي جهات فاعلة مهمة في معظم التحديات العالمية.[35]

وهناك من وضع معادلات لقياس قوة الدول، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، المعادلة التي وضعها آس كلاين Ray S Cline، وهي كالتالي: **(قوة الدولة)** = (**عناصر الكتلة الحيوية = الإقليم + السكان + القدرة الاقتصادية) ضرب (الهدف الاستراتيجي + الإرادة على تحقيق الهدف الاستراتيجي)**، حيث يرى كلاين أن القوة وحدها لا تكفي لاعتبار الدولة صاعدة ومؤثرة في النظام الدولي، إن لم تكن لها أهداف إستراتيجية وإرادة تسعى لتحقيقها.[36] أما أحمد داوود أوغلوا فقد صاغ معادلة لتحديد قوة الدولة على الشكل التالي: **(قوة الدولة الصاعدة)** = ((**المعطيات الثابتة = التاريخ+ الجغرافيا + عدد السكان + الثقافة**) + (**المعطيات المتغيرة = القدرة التكنولوجية + القدرة العسكرية + القدرة الاقتصادية**)) **ضرب (ذهنية إستراتيجية × التخطيط الاستراتيجي × إرادة سياسية)**.[37] وبما أن الإستراتيجية تضرب في عناصر القوة ولا تجمع معها، فإنها تضاعف هذه عناصر.

3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية والتحديات التي تواجهها

رغم الأسباب التي ساعدتها على الظهور في الساحة الدولية كفواعل لا يستهان بها أو تجاهلها (الفقرة الأولى)، لا زالت تواجه القوى الصاعدة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتكنولوجية والبيئية (الفقرة الثانية).

1.3. أسباب ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

أدت مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب نحو الشرق. إلى بروز بعض الدول النامية والقوى الإقليمية والقوى الآفلة، التي لديها أبرز مقومات القوة الشاملة، كقوى صاعدة في الساحة الدولية.

1.1.3. الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

لتجنب إرهاق التسلح موازنتها المالية، ركزت بعض القوى الصاعدة كالصين على البعد الاقتصادي بدل الإنفاق العسكري. فقامت بإصلاحات اقتصادية أدت إلى حركة تصنيع سريعة جذبت المستثمرين والتمويل، لتحقق بذلك نمو اقتصادي سريع، دفعها إلى التصرف أحيانا وفقا لمنهج الواقعية الهجومية، لكي تضمن مصالحها وبقائها. لأن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز قدرتها التنافسية ويسمح لها بزيادة الاستثمارات في المجالات التكنولوجية والقوة العسكرية بالإضافة إلى دبلوماسيتها، وبالتالي يمنحها القدرة على توسيع نفوذها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والساحة الدولية كقوة صاعدة.

ومن جانبها لعبت الإصلاحات الاقتصادية دورا هاما في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية، ويمكن ملاحظة تأثيرها القوي على النمو الاقتصادي الذي حققته الصين والهند بعد الاصلاحات التي قاموا بها. فالاقتصاد الصيني الذي يعد أساس بروزها كقوة صاعدة، تطور بفضل الإصلاح ثم الانفتاح على العالم الخارجي.[38] فبعدما كانت دولة فقيرة في ظل اقتصاد منغلق على المحيط الخارجي، أصبحت الصين بعد نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة واليابان، قوة اقتصادية تعدت مظاهر تجربتها حدودها الجغرافية وإقليمها الآسيوي لتشمل الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وحتى أمريكا.[39] أما حالة الهند، نجد أن الإصلاح فيها لم يكن تدريجيا وتجريبيا، بل كان مفروضا إلى درجة كبيرة من المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية، وفق مقاربة من الأعلى نحو الأسفل، كما تم الاعتماد على مبادئ السوق الحرة وتحرير اقتصادها، وتعزيز انخراطها في التجارة الدولية، رافق هذه الإصلاحات اهتمام قوي وواسع النطاق بتطوير البنية التحتية، وأفضت هذه الإصلاحات إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[40]وبالتالي فإن النمو الاقتصادي إلى جانب الإصلاحات ذات الصلة، يعدان من الأسباب ذات الطبيعة الاقتصادية التي تؤدي إلى بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

2.1.3. الأسباب السياسية التي ساهمت في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

الصعود كقوة في الساحة الدولية لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، إذ تعد الدول في هذه الحالة أسواق أو اقتصاديات صاعدة، وإنما يشترط أيضا حضور قوي للجانب السياسي، ومن ذلك التغيير الذي قد يطرأ على النظام الدولي القائم، بالإضافة إلى إرادة القيادة السياسية وقدرتها على إدارة الصعود، والترحيب بها كقوى صاعدة. فيما يخص تغيير النظام الدولي القائم، نجد أن القوى الصاعدة التي تعرفها الساحة الدولية، تعود بداية بروزها إلى الثمانينات وبداية التسعينات القرن الماضي، وهي الفترة التي عرفت تحولا جذريا على مستوى النظام الدولي، فبعدما كان نظام ثنائي القطبية أضحت الولايات المتحدة القوة الأحادية المهيمنة في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. صاحب هذا التحول بروز قوى كالصين تنافس الهيمنة الأمريكية، لأن القوة الطاغية أو بالأحرى السيطرة الأمريكية وبحسب نظرية توازن القوى من الحتمي أن تشجع قوى أخرى لأنْ تصعد من أجل إقامة التوازن، وهكذا فإن الصين وقوى أخرى تسعى للصعود وإحداث توازن مع الولايات المتحدة.[41]

كما يعد وجود قيادة سياسية لها إرادة لقيادة دولها إلى نادي القوى الصاعدة من جهة، وقدرتها على إدارة هذا الصعود من جهة ثانية، أبرز الأسباب السياسية التي تساعد الدول على الظهور في الساحة الدولية كقوى صاعدة. ونشير في هذا السياق إلى أن القيادة الهندية سعت لأن يكون القرن الحادي والعشرون قرنا هنديا، وذلك بتوظيف إمكانياتها وقدراتها فضلا عن سعيها الظهور بمظهر المدافع عن حقوق بلدان الجنوب في منظمة التجارة العالمية، بوقوفها ضد محاولات فرض دول الشمال معاييرها الخاصة بالتجارة.[42] وبسبب الإرادة السياسية الفعلية، تبنت الصين جملة من الإصلاحات، جعلت منها قوة اقتصادية موازية لقوة الولايات المتحدة، بل تنافسها على الهيمنة الدولية.[43]

وعلى نفس المنوال ساهم الترحيب بالقوى الصاعدة في بروزها بقوة، فدول الشرق الأوسط رحبت بالوجود الصيني في المجالات الاقتصادية، حيث زادت تجارة الصين مع المنطقة من 180 مليار دولار في العام 2019 إلى 259 مليار دولار في العام 2021، مقابل تراجع تجارة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من 120 مليار دولار في العام 2019 إلى 82 مليار دولار في العام 2021. ترحيب يتأثر بسياسة الصين التي تجنبت تاريخيا التورط في صراعات المنطقة أو اتخاذ مواقف مباشرة بشأن الخلافات الشائكة.[44] كما أن الصين لا تحاول تصدير نموذج سياسي أو ثقافي معيّن إلى خارج حدودها، كالغرب الذي يريد تعميم مبادئه فيما يدّعيه بشأن الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات، كما أن الصين والهند قلّما تُعنيان بالمسائل الأيديولوجية السياسية.

3.1.3. أهمية التكنولوجية في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

يلعب التطور التكنولوجي دورا لا يستهان به في بروز القوى الصاعدة، حيث تمكنها التقنية المتطورة من تعزيز القدرة العسكرية والاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، مع تطوير الابتكار والإنتاجية. وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تحقيق التقدم والتنافسية في الساحة الدولية.

4.1.3. دور الدعم والاهتمام الدوليين في بروز القوى الصاعدة في الساحة الدولية

بعض القوى الصاعدة يعزى ظهورها في الساحة الدولية إلى المساعدات التي تلقتها من القوى الدولية في إطار بناء التحالفات، إلى جانب الاهتمام الذي حظيت به من طرف بعض المؤسسات الدولية، التي درست التحولات التي تعرفها في مختلف أبعاد القوة. ونشير هنا إلى المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة إلى بعض الدول التي جعلتها تحقق قفزات نمو غير متوقعة.[45] والتقرير الذي أعدته مؤسسة غولدمان ساكس، الذي لفت الانتباه لصعود مجموعة البريك.[46]

5.1.3. تأثير الانتقال التدريجي للقوة إلى الشرق على ظهور القوى الصاعدة في الساحة الدولية

هناك من يرى أن القرن الحادي والعشرون سوف يكون قرنا أسيويا بامتياز، ما يعني أن القوة سوف تنتقل من الغرب إلى الشرق، وأن هذا الانتقال سوف يهيمن على مسار العلاقات الدولية. وعكس التصور المدافع عن استمرار الهيمنة الأمريكية خلال القرن الواحد والعشرين، الذي يمثله روبرت كاجان وجوزيف ناي ووليم ويلفورث، يرى ستيفن والت وروبرت جيلبين أن الهيمنة الأمريكية بدأت تتراجع، مع بروز قوى دولية قادرة على تغيير النظام الدولي.[47] انتقال ساهمت فيه الأزمات والمشكلات التي واجهتها الولايات المتحدة، خاصة الثقافية والاقتصادية والسياسية، والشراكة بين القوى الإقليمية المعارضة للهيمنة الغربية. وقد استغلت بعض الدول هذا الانتقال لتقوي دورها كقوى صاعدة في الساحة الدولية. وتعد الصين من أبرز القوى الصاعدة التي برزة بقوة بسبب هذا الانتقال كقوى صاعدة، مستغلة الصعود الذي حققته بعد أزمة 2008 لتتحدى الهيمنة الأمريكية، حيث بدت أكثر استقلالية وحزما، وتنافس للسيطرة على التكنولوجيا، وتطوير علاماتها التجارية الخاصة بها، وغزو الأسواق العالمية وتنظيم سلاسل القيمة العالمية الخاصة بها.[48]

2.3. التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تعد تداعيات جائحة كورونا والحروب التجارية، بالإضافة إلى تضارب المصالح وغيرها من الأزمات الدولية كتغيير المناخ والنزاعات الإقليمية، إلى جانب التهديدات الإرهابية والسيبرانية، أبرز التحديات التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة الدولية.

1.2.3. التحديات الاقتصادية التي تواجه القوى الصاعدة في الساحة الدولية

تواجه القوى الصاعدة مجموعة من التحديات الاقتصادية، التي تعرقل استمرارها تحقيق النمو المستدام، وتعزيز استقرارها المالي، وتحسين مستويات العيش. في مقدمتها التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد، وضعف القطاع المالي، والحروب التجارية مع القوى الكبرى. فالوضع المالي في القطاع العام يمثل الضعف الرئيسي للهند، حيث تستنزف الديون الإيرادات المالية على حساب الإنفاق على التنمية.[49] أما تنامي حصة الصين من التجارة العالمية، واستحواذها على الأسواق العالمية أدى إلى مخاوف لا تخفى من كبار المسؤولين بالقوى الرئيسية في العالم – الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – من الصعود الصيني.[50] ولكبح جماح الصين أطلقت الولايات المتحدة في العام 2018، حرب تجارية ضد الصين.[51]

2.2.3. التحديات السياسية والدبلوماسية التي تعرقل تطور القوى الصاعدة

تتعرض القوى الصاعدة لضغوطات سياسية ودبلوماسية من القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات العامة، ضغوطات تتحكم فيها المصالح المتضاربة بينهما أكثر من الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. فالقوة والمصلحة هما المحرك الأساسي لسلوكيات الدول، وبالتالي كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي، وللحصول على المزيد من الموارد لتلبية حاجيات النمو والتقدم، تكون القوى الصاعدة مسوقة إلى الصدام الحتمي مع الدول الأخرى بسبب تعارض المصالح.[52] كما تعاني بعض القوى الصاعدة من نقص التأثير السياسي مقارنة بالقوى الكبرى كبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وينطبق هذا على جنوب إفريقيا والمكسيك. ومن جانبها تشكل الحركات الانفصالية أبرز التحديات السياسية التي تعاني منها العديد من القوى الصاعدة، نتيجة تهديدها للاستقرار السياسي ووحدة الدولة. فالصين تواجه مطالب انفصالية في منطقة التبت وأقلية الإيجور المسلمة بإقليم سينجيانغ، في حين تعاني إيران وتركيا من الحركات الأحوازية والكردية الانفصالية.

3.2.3. التحديات الأمنية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها القوى الصاعدة

أحيانا يكون للتهديدات الإرهابية والسيبرانية والنزاعات الإقليمية، دورا في عرقلة بروز أو استمرار نمو وتطور القوى الصاعدة لتعزيز مكانتها في الساحة الدولية كقوى تعديلية. ومن ذلك النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي، الذي تعتبره الصين نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية، لأهميته في الحفاظ على هيمنتها الإقليمية. الهند هي الأخرى لديها نزاع مع باكستان والصين على إقليم كشمير. وتعاني بعض القوى الصاعدة من تحديات وإكراهات ديمغرافية، كروسيا التي تشهد انخفاض قياسي في عدد السكان، ينذر بكارثة ديمغرافية، وكما هو متعارف عليه فحجم السكان يعد من المقومات الديموغرافية التي لها أهمية في قوة القوى الصاعدة. وقوى أخرى كالبرازيل لديها ضعف في البنية التحتية الاجتماعية، على سبيل المثال الاستثمار في الطاقة والسكك الحديدية والطرق والموانئ، ارتفاع معدلات الدين العام والفائدة.[53]

4.2.3. التحديات البيئية والطاقية والتكنولوجية التي تواجهها القوى الصاعدة في الساحة

تساهم العديد من التحديات البيئية مثل تغير المناخ، ونضوب الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، في عرقلة النهج التنموي للقوى الصاعدة. فالبيئة تشكل عقبات أمام النمو المستدام بالصين، نتيجة حركة التصنيع الواسعة بالساحل الشرقي الذي أدى إلى استمرار التدهور البيئي من تلوث الهواء والجفاف. وضعف الاستثمار في التكنولوجيا والابتكارات يضعف القوى الصاعدة أمام القوى الكبرى. ومن جانبها تعد الطاقة من التحديات الخارجية التي تهدد القوى الصاعدة. فالصين على سبيل المثال تواجه عدة تحديات بخصوص تأمين إمدادات الطاقة لاسيما النفطية منها، إذ تعد ثاني مستورد للنفط، وهو تحدي يهدد قفزتها الاقتصادية بالتراجع.[1]

4.الخاتمة

إن القوى الصاعدة هي تلك الفواعل أو بالأحرى الدول والتكتلات الدولية، التي لا تعد قوى صغيرة أو متوسطة وليست قوى كبرى، تهدف من خلال تطور قدراتها الذاتية في مختلف أبعاد القوة أو غالبيتها، خاصة النمو الاقتصادي السريع والنفوذ السياسي والثقافي، بالإضافة إلى التطور الهيكلي في مؤسساتها، وعدد السكان والمساحة الجغرافية والقوة العسكرية، إلى الحصول على مكانة بارزة في التنظيم الدولي أعلى من المكانة التي تحتلها. وبالتالي فالقوى الصاعدة ليست هي الاقتصادات أو الأسواق الصاعدة، التي تقتصر مقوماتها على القوة الاقتصادية، ولا تعد ضمن القوى المتوسطة التقليدية التي تقبل الوضع القائم، وإنما قوى لها صفة دولية ومعترف بها دوليا عبر نشر القوة الناعمة، إلى جانب عدم اندماجها في النظام الدولي ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، كما تعرف استقرار سياسي ومؤسساتي، مع رغبتها في العضوية بالمؤسسات الدولية، مع ثقل اقتصادي مندمج في الاقتصاد العالمي، لامتلاكها غالبية مقومات القوة الشاملة الثابتة والمتغيرة. ويعزى بروزها في الساحة الدولية إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية وتكنولوجية، بالإضافة إلى الدعم والاهتمام الدوليين والانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق. إلا أنه رغم المقومات والأسباب التي ساهمت في بروزها، لا زالت تعرف القوى الصاعدة تحديات في المجالات الاقتصادية والأمنية والطاقية والتكنولوجية، بسبب التفاوتات واللاتوازنات الداخلية وضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى مخاوف من عدم الاستقرار السياسي وشرعية الأنظمة السياسية، وغيرها من الأزمات والصراعات. لتجاوز هذه الإكراهات، على القوى الصاعدة تبني استراتيجيات تطمئن القوى الكبرى من جهة، وعدم الدخول في صراعات أو توترات معها، مع معالجة التفاوتات وتطوير البنيات التحتية وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير استراتيجيات إدارة الكوارث الأزمات والبيئية.

5. الهوامش

[1]مصطفى عبد الله سمين أمين، المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين – ألمانيا، 2023)، 59.

[2]فاطمة محمدي، الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة ول البريكس نموذجا، **مجلة السياسة الدولية**، 53 (212)، (2018)، 36.

[3] Michael A Glosny, The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion and balancing responses, Phd thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, Massachusetts Institute of Technology, (2012), 26, 27.

[4]ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الحليم علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 2012)، 118.

[5] Susanne Gratius, The International arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces, conferences "The emergence of China and India in the twenty fi rst century" organised by the Fundación Seminario de Investigación para la Paz (SIP) of the Pignatelli Centre, Saragossa, Madrid; Peace and Security Programme, FRIDE, 04.

د=

[6] Pinar Tank, The Concept of "Rising Powers", Policy Brief for Norwegian Peace building, Resource Centre (NOREF), Oslo, , (2012), 01.

[7] آلاء طالب خلف، "دور البرازيل كقوة صاعدة في النظام الدولي منذ عام 2010"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، 12 (46)، (2023)، 483.

[8]توفيق سيف نصرت، ، وحمود سلام صايل، "القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 24، (2021)، 344.

[9]منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، (2016)، 56.

[10]محمود الرنتيسي، العلاقات التركية القطرية في ظل التوازنات الإقليمية، (اسطمبول: شركة Turkuvaz Haberlesme ve Yayincilik للنشر، 2022)، 58.

[11]إبراهيم عدوان أركان، العلاقات السورية التركية: المحددات والقضايا، (العربي للنشر والتوزيع، 2019)، 45.

[12]صاليحة مماد، (2023)، دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا والصين نموذجا)، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، 07(01)، (2023)، 394.

[13] جنى جبور، تركيا: دبلوماسية القوى الناهضة، ترجمة جان جبور، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2019)، 28.

[14] مايكل شيفر، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2009/6/9، تاريخ الاطلاع 2024/5/2، للاطلاع انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117222853453998.html#0.

[15] داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية تقييمية، **مجلة كلية الاقتصاد والسياسة الصادرة عن جامعة القاهرة**، 16(15)، (2022)، 292.

[16] Pinar Tank, op cit, 03.

[17]عادل، أحمد عبد الرحمن، العلاقات الأمريكية – التركية من التحالف إلى التدهور، (العربي للنشر والتوزيع، 2023)، 171.

[18] Pinar Tank, op cit, 03.

[19]داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، 293.

[20] وفاء لطفي، وفاء، القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 24(01)، (2023)، 236.

[21]داليا رشدي عرفات، مرجع سابق، 293.

[22] منير مباركية، مرجع سابق، 51.

[23]عادل أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، 171.

[24]Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, "Rising Powers in Global Climate Governance: Negotiating in the new world order", **Working Paper**, 124, 01

[25]منير مباركية، مرجع سابق، 53.

[26]وفاء لطفي، مرجع سابق، 236.

[27] حيدرقحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، **مجلة العلوم السياسية**، 66، (2023)، 102.

[28]توفيق سيف نصرت وسلام صايل حمود، مرجع سابق، 347 و348.

[29] Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, op cit, 01

د=
[30] عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة، الطبعة الرابعة، (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1997)، 30 و31.
[31]Thomas Renard, G20 : Towards a new world order, **Studia Diplomatica**, LXIII (02), (2010), 09.
[32] إدريس عطية، " جهود القوى الدولية الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، 04 (01)، 3 (2017)، 24.
[33] آلاء طالب خلف، مرجع سابق، 482 و483.
[34] إدريس عطية، مرجع سابق، 324 و323.
[35] Sander Happaerts and Hans Bruyninckx, op cit, 01.
[36] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد، (عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2013)، 62 و63.
[37]أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ببيروت لبنان، مركز الجزيرة للدراسات، 2011) 35.
[38] أحمد فاروق عباس، "التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 49 (03)، (2019)، 572.
[39] ملاح نصيرة، "القوى الآسيوية الصاعدة: نموذج الصين"، **مجلة آفاق للعلوم**، 06، (2017)، 275 و276.
[40] وفاء لطفي، مرجع سابق، 238.
[41] محمد خنوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**، 09(01)، (2011)، 188.
[42]وفاء لطفي، مرجع سابق، ص 241.
[43]حسين سالم وسارة رحموني، " ملامح بروز الصين كقوة اقتصادية في النظام الدولي"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 07 (04)، (2023)، 1080.
[44]عمرو حمزاوي، الفرص والتحديات المحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2023/3/27، تاريخ الاطلاع 2024/2/16، للاطلاع انظر: https://carnegie-mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380.
[45] وفاء لطفي، مرجع سابق، 237.
[46] آلاء طالب خلف، مرجع سابق، 484.
[47] نجيم حذفاني، " القوى الصاعدة وتفكك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوى"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، السنة 09، 09(01)، (جانفي 2024)، 139.
[48]نجيم حذفاني، نفس المرجع، 141.
[49]دنون الطائي وطارق محمد، "تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 01(19)، (2020)، 103.
[50]نصيرة ملاح، مرجع سابق، 278.
[51]نجيم حذفاني. مرجع سابق، 140.
[52]محمد خنوش، مرجع سابق، 197.
[53]دنون الطائي وطارق محمد، مرجع سابق، 103.

التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط: الشرق الأوسط من منظور جيوستراتيجي

International Competition In The Middle East Region: The Middle East from a Geostrategic Perspective

سارة زكي غضبان

طالبة ماجستير، الجامعة العراقية، العراق

ملخص الدراسة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الجيوستراتيجية بحكم الموقع ومحتوياته، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة جعلتها محط تنافس وصراع دولي من أجل السيطرة عليها، فهي تتوسط قارات العالم، وهي من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فالموقع الاستراتيجي المميز جعلها في حيز قانون التداخل والتعرض بين الأضداد ، ومن ثم تحكمها في أهم الممرات الدولية مثل (مضيق هرمز، الخليج العربي، مضيق باب المندب، قناة السويس) مما يضفي لها أهمية كبرى من الناحية الإستراتيجية، فضلاً عن أهمية المنطقة اقتصاديًا إذ تعد واحدة من أغنى مناطق العالم إنتاجًا لمصادر الطاقة إذ تشكل نسبة 32-38% من إنتاج النفط عالميا، و60% من احتياطاته، فضلًا عن كونها تحتوي على 40% من إجمالي احتياطات العالم من الغاز

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط؛ الجيواستراتيجية؛ التوصيف الجغرافي؛ الأهمية الاقتصادية؛ الأهمية الإستراتيجية.

Abstract

The Middle East region is considered one of the most important geostrategic regions by virtue of its location and its contents. The Middle East region has great strategic and economic importance that has made it the focus of international competition and struggle for its control. It is located in the middle of the continents of the world, and it is one of the most important regions influencing the balance of power and interests in the world. The distinctive strategic location has made it In the field of the law of interference and exposure between opposites, and then its control in the

most important international passages such as (the Strait of Hormuz, the Arabian Gulf, the Strait of Bab al-Mandab, and the Suez Canal, which gives it great importance from a strategic standpoint, in addition to the “economic importance of the region, as it is considered one of the richest regions.” The world produces energy sources, as it constitutes 32-38% of global oil production and 60% of its reserves, in addition to containing 40% of the world's total gas reserves

Keywords: Middle East; Geostrategy; Geographical Description; Importance Economic; Strategic Importance.

1.مقدمة

لا يمكن إن نتناول التنافس الجيواستراتيجي للمنطقة الشرق الأوسط دون أن نتناول وصفاً جغرافياً لهذه المنطقة وأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، إذ إنَّ المنطقة كانت منطقة صراع دولي قبل اكتشاف النفط والغاز فيها، وذلك لما لها من أهمية إستراتيجية، وجاء اكتشاف النفط والغاز - كمورد اقتصادي عالمي- ليضيف لها أهمية أخرى مما يؤكد استمرارية التنافس والصراع الدولي عليها، وتعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز مناطق العالم التي دار الجدل حول تحديد مفهومها ومضمونها الجغرافي، ومن أكثر مناطق العالم التي طرحت بشأنها العديد من المشاريع التي تحدد وصفها الجغرافي وتخضعها للتسميات تبعاً لمصالح القوى الدولية التي تعاقبت على حكمها أو تتطلع لأن يكون له دوراً مستقبلاً.

منطقة الشرق الأوسط نظرا لما تملكه من احتياطات كبيرة وحجم إنتاج عالي من النفط والغاز، إذ يقدر إنتاج دول الشرق الأوسط من النفط 31.9 % من الإنتاج العالمي، ويقدر الاحتياطي من النفط ب 60% من الاحتياطي العالمي وعلى ثلث إجمالي الاحتياط العالمي من الغاز. لذا فإنَّ تمتعها بهذه النسب العالية جعلها محط اهتمام وتنافس دولي يترافق ذلك مع موقعها الاستراتيجي. إذ تسنى(للنفط والغاز) أن يكتب تاريخ الشرق الأوسط، بل إنَّ تاريخ الشرق الأوسط ذو بعد جيوستراتيجي وإذا ما استعرنا نظرية ماكندر حول قلب الأرض نكون أمام توصيف الشرق الأوسط, إذ تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من المناطق ذات الخصائص الجيواستراتيجية التي جعلت منها منطقة تنافس – صراع بين الأطراف الإقليمية والدولية.

لقد ارتبط مفهوم الشرق الأوسط وبيئته لدى كل المتتبعين وعلى مر الزمن بالتحولات الكبرى في التاريخ حتى قبل ظهور التسمية نفسها، ففي أرضه تشكلت معالم الحضارات الأولى الإنسانية ومنها انطلقت تباشير الديانات الرئيسية الثلاث في العالم وهي حسب تسلسلها التاريخي اليهودية والمسيحية والإسلام الحنيف ثم دارت على أرضه رحى حروب التاريخ العظيمة بين إمبراطوريات الزمن الغابر من رومية وفارسية وعربية وتحالف غربي لم يسبق له مثيل تحت راية الصليب في حرب تحرير بيت المقدس تلتها همجية بربرية مثلتها أقوام مقاتلة من أواسط آسيا ثم دولة بني عثمان وإمبراطوريات الانكليز والفرنسيين ومن قبلهم الهولنديين والبرتغال والإسبان

كل هؤلاء كان عليهم المرور بأرض الشرق الأوسط وسفح دماء غزيرة في مواجهات حاسمة مع من سبقوهم لاستلاب دورهم في المنطقة ومع من تبعوهم دفاعا عن هذا الدور في وجه القادمين الجدد وهكذا دواليك وصولا لعصر القوة العظمى الأمريكية التي تبحث عن استحقاقات الدور التاريخي المتفرد ولا أدري لم يلومها الآخرون في ذلك وهم قد فعلوها من قبل!

هذا الوعاء الجيوسياسي الذي احتضن على مدى التاريخ المعروف معظم التفاعلات السياسية في ميدانها السلمي مثلما كان ساحتها الرئيسة في تحولها نحو التصادم والصراع المسلح لم يكن سوى مسرحا لتغييرات يفرضها فعل خارجي باستثناء تلك المدة التي شهدت نهضة وسطوة الدولة العربية الاسلامية والتي جعلت التغيير في تلك المرحلة مرتبطا بمتطلبات المنطقة وظروفها وظروف بيئتها المحيطة، عدا ذلك ومثلما قلنا فأن العامل الخارجي كان السبب المباشر والحاسم في التحولات التي طرأت على الواقع السياسي والاقتصادي وعلى جوهر سياسات الأمن لدول المنطقة منفردة ومجتمعة وهذا ما جرد المنطقة من عناصر التحكم بخيارات المستقبل وجعلها ساحة تاريخية لاستعراض الهيمنة وصياغات القوى المهيمنة لمفهوم الأمن فيها بما يتفق ومصالح تلك القوى لا غير فكل ظهور جديد لقوة عظمى جديدة يعني صراعا داخليا شرق أوسطيا لتمثيل حقائق القوة الجديدة يرافقه وجود مكثف للقوى الجديدة الصاعدة لمراقبة حالة تكيف التغيرات الجديدة مع مصالحها والا فان عنصر الاكراه واستخدام القوة سيكون كفيلا بتحقيق ذلك.

هذا هو جوهر ما يجري الآن في الشرق الأوسط المثقل بمشاكل التغيير ومتطلباته خصوصا على صعيد الأمن فيه فبلدان المنطقة تسعى إلى تلمس السبل الكفيلة لتمثيل صياغات الأمن الجديدة للمنطقة وهي صياغات أمن شامل لا يقف عند حدود القوة العسكرية بل يتعداها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية ، وعلى الجانب الأخر تحمل الولايات المتحدة الأمريكية الجزرة في يد والعصا الغليظة في اليد الأخرى وهي تراقب كيف يمتثل الآخرون في المنطقة المطالب الأمن المفترضة في الشرق الأوسط ومدى النجاح الذي يحرزونه في هذا المجال قبل أن تتولى بنفسها تنفيذ أولوياتها. ولهذا ما يعنيه بالنسبة الى بلدان المنطقة.

❖ أهمية الدراسة

شهدت منطقة الشرق الأوسط زيادة في الاهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجودها العسكري المباشر، وعودة روسيا الاتحادية إليها، وتزايد حجم المصالح الاقتصادية الصينية الأمر الذي قد يستتبع دور سياسي وعسكري لها في المنطقة، مما يؤكد أنَّ المنطقة ستبقى تشكل مصدرا للتنافس والصراع الدولي.

❖ هدف الدراسة

بما إنَّ الدراسة هي ذات بعد جيواستراتيجي لمنطقة كانت ولا زالت ضمن دائرة الاهتمام الدولي، نسعى من خلالها إلى تحقيق جملة أهداف أهمها:

- ✓ تناول التوصيف الجغرافي للمنطقة.
- ✓ تناول الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

❖ **إشكالية الدراسة**

وفقًا لطبيعة التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط صيغة إشكالية الدراسة وفقًا لتساؤل مركزي هو لماذا لم تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من الاستقرار الذي يخدم أطرافه كونها منطقة إستراتيجية ؟ ومن هذا التساؤل تنبثق الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما مفهوم الشرق الأوسط
- ✓ ما هي جغرافية المنطقة؟
- ✓ ما الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ؟

❖ **فرضية الدراسة**

لقد انطلقت فرضية البحث من ان الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط جعلها محل تنافس ووضعها أمام رهان يتطلع الى السيطرة عليها.

❖ **منهجية الدراسة**

يتم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة جيواستراتيجية منطقة الشرق الأوسط

❖ **هيكلية الدراسة**

سيتم تقسم الدراسة الى مقدمة وخاتمة وأربع مطالب وعلى النحو الأتي:

2. مفهوم الشرق الأوسط

مما لا شك فيه أن مفهوم الشرق الأوسط وباتفاق اراء كل الباحثين والمختصين بدراسة المنطقة ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي ترتب علية دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي اغلب الأحيان إخراج دول عربية أخرى منها، فالقوى الغربية وبحكم مصالحها عرفت ولا تزال تعرف إلى اليوم وتحدد حدود الشرق الأوسط بحسب مصالحها الخاصة.
إن استخدام مصطلح الشرق الأوسط أول مرة، كان من قبل ضابط البحرية الأمريكي الفريد ماهان في العام 1902، وذلك في مقال نشر بعنوان (الخليج الفارسي والعلاقات الدولية، ووفقًا لما طرحه ماهان فإن امتداد الشرق الأوسط، يكون من السويس إلى سنغافوره يمتد على مساحة تقدر بـ 17،778 مليون كم

1

وقد طرأت تغييرات عديدة على مفهوم الشرق الأوسط، وفي فترات متعددة من التاريخ الحديث، فمفهوم الشرق الأوسط أصبح بعد الحرب العالمية الثانية يشمل ضمن إقليمه، كل من تركيا إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة العراق، سوريا، الأردن، لبنان (إسرائيل) وأيضا أجزاء من شمال أفريقيا خاصة، [2] وتعرف الموسوعة البريطانية المصطلح بأنه تعبير عن مفهوم يعود استعماله إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وايران فالشرق مقسم على ثلاثة مناطق.[3]

- ✓ الأدنى: أي الأقرب إلى أوروبا ويمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.
- ✓ لأوسط :ويمتد من الخليج العربي إلى جنوب شرق آسيا.
- ✓ الأقصى: ويشمل كل المناطق الواقعة شرق آسيا.

في ظل تعدد الرؤى والتفسيرات المنطقة الشرق الأوسط ولاعتبارات عدة، منها جغرافية وسياسية يقدم (أحمد داوود أوغلو)، تفسيراً لمنطقة الشرق الأوسط وفق رؤيتين هما: الأولى هي الإطار الضيق للشرق الأوسط فهي تلك المنطقة الواقعة بين حوض النيل ووادي الرافدين، والممتدة من مصر إلى إيران، والثاني هي الإطار الواسع اي المنطقة الممتدة من المغرب العربي إلى باكستان[4]، إن الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، تتوسع وتنكمش بحسب مصالح القوى الفاعلة الكبرى، وطبيعة إدراكها للمنطقة ومستوى مصالحها فيها.

وقد ورد المفهوم في سلسلة مقالات للكاتب فالنت اين شيرول مراسل جريدة التايمز البريطانية بعنوان "المسألة الشرق أوسطية في العام (1902) وكان موضوعها الدفاع عن الهند وأخذ المفهوم يستخدم ويتداول ضمن كتاب " مشكلة الشرق الأوسط" ل (هاملتون أول وزير للخزانة الأمريكية والمنظر الرئيسي في إدارة جورج واشنطن الصادر في لندن عام 1909). [5]

وفي عام 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في حينه إدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق وكان للحرب العالمية الثانية أثرها في إرساء هذا المفهوم فأنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انتشر هذا المصطلح واصبح شائع الاستخدام ومن ثم درس في الجامعات واعتمدته المؤتمرات الدولية. [6]

لذلك فقد تعددت وتنوعت التفسيرات التي طرحها الباحثون وكذلك مراكز البحوث لمفهوم الشرق الأوسط فتحدد دائرة المعارف الأمريكية (الشرق الوسط بأنه يشمل الدول الآتية: البحرين الكويت قطر السعودية الإمارات اليمن سوريا الأردن لبنان مصر (إسرائيل) ايران تركيا (3). ويحدده البعض بانه يشمل كل الدول العربية وتركيا وايران.[7]

أما في الأدبيات الروسية فليس هناك اتفاق حول المقصود بمنطقة الشرق الأوسط وكثيرا ما يستخدم الشرق الأدنى للإشارة إلى الدول العربية و(إسرائيل) وتميل الأدبيات الروسية إلى ضم ايران وأفغانستان إلى المنطقة فضلا عن تركيا وقد قدم بعض الكتاب الروس المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها, فمثلا يرى " لينزووسكي" ان الشرق الأوسط يضم دول آسيا الواقعة جنوب الاتحاد السوفييتي السابق وغرب باكستان فضلا عن مصر وأفريقيا. [8]

أما الموسوعات العربية فقد جاء فيها أن الشرق الأوسط مصطلح غربي استعماري يشمل كل من سوريا لبنان فلسطين الأردن العراق دول الخليج العربي, مصر تركيا ايران ويتوسع إلى أفغانستان ويثير الشكوك إلى كونه خطة لتمزيق الوطن العربي وتجعله بشكل أجزاء في نظم إقليمية ويضفي الشرعية ل (إسرائيل). [9]

والملاحظ أن مصطلح الشرق الأوسط نشأ في ظروف الصراعات الاستعمارية الأوروبية. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف استخدام هذا المصطلح الذي لم يطلق الأغراض بريئة بل تعلق بنزع العوامل القومية من دول المنطقة والعمل على إظهار إن ـ تلك المنطقة تتشكل من مجموعات اثنية مختلفة لا روابط بينها ومن ثم دمج (إسرائيل) مع دول المنطقة [10]، وقد تم طرح مشروعين: مشروع الشرق الأوسط الجديد ـ مشروع الشرق الأوسط الكبير)

❖ مشروع الشرق الأوسط الجديد

ظهر مصطلح الشرق الأوسط الجديد في اعقاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، إذ طرح شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مفهوم الشرق الأوسط الجديد في كتابه الشرق الأوسط الجديد، كما قد مه بنيامين نتنياهو في كتابه " مكان تحت الشمس [11]، وتضمنت فكرة الشرق الأوسط الجديد برامج للتعاون في المجالات الاقتصادية كالمشاركة في الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والتعاون في المجال العلمي والعمل على توسيع السوق في المنطقة من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. [12]

وإن مشروع الشرق الأوسط الجديد يعمل على الغاء مفهوم الوحدة العربية من خلال جعل المنطقة العربية متنوعة الاطراف والطوائف والقوميات فتبدو (إسرائيل) وكان لها الطرف الا قوى بها إلى جوار دول ضعيفة، إذ إن أهداف المشروع هي [13]

- ✓ إقامة ترتيب إقليمي جديد على أنقاض المشروع العربي عن طريق تعظيم المصالح المادية والتخلي عن الهوية والشعور بوحدة المصير.
- ✓ السعي لإعادة تقسيم العمل في المنطقة بحيث تقدم (إسرائيل) الابداع التكنولوجي ودول الخليج الأموال والعرب الآخرون قوى العمل والأسواق.
- ✓ نشر الديمقراطية وإنهاء المقاطعة العربية ل (إسرائيل).
- ✓ ربط الإنتاج الإقليمي بالإنتاج العالمي عبر المركز الإقليمي (إسرائيل).

❖ مشروع الشرق الأوسط الكبير

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير في سلسلة تطور مفهوم الشرق الأوسط وذلك في التقرير لاستراتيجي السنوي لعام 1995 الذي يصدر عن معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية وجرى التأكيد عليه بعد احتلال العراق حيث أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش)عن مشروع الشرق الأوسط في محاولة

لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي نجمت عن الاحتلال ومحاربة الإرهاب بذريعة إحداث 11 ايلول 2001. [14]

ويقوم هذا المشروع على إعادة هيكلة الخريطة الجيو استراتيجية للمنطقة العربية وتذويب النظم الإقليمي العربي في نطاق أوسع يشمل دول بحر قزوين والقوقاز شمالا " والمغرب العربي غرباً بما يتناسق مع المصالح الأمريكية، ويهدف المشروع إلى [15]

- ✓ الزعم بإرساء الديمقراطية وتشجيع إقامة أنظمة (صالحة).
- ✓ بناء مجتمع قائم على المعرفة.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما ان طرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير هو لغرض ضم دول جديدة وتوسيع المفهوم جغرافيا عبر إضافة (إسرائيل وكل من تركيا وايران إلى المنطقة من أجل إلغاء الصفة العربية وكذلك الإسلامية عنها والعمل على توسيع المنطقة في إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع تدخلاتها بدولها، و باختصار فإن- الشرق الأوسط بغض النظر عن اتساعه أو ضيقه فإنه يقع في منطقة مهمة أمنيا وسياسيا واقتصاديا، حيث تعطيه هذه الأهمية الجيوإستراتيجية دور كبير في حركة السياسة العالمية، فحسب نيكولاس سبيكمان تقع دول منطقة الشرق الأوسط ضمن منطقة حافة اليابس أي منطقة الإطار والتي يعدها المنطقة الجغرافية المحورية للسيطرة على آسيا[16]

3. التوصيف الجغرافي للشرق الأوسط

يقع إقليم الشرق الوسط بين خطي عرض (40°) شمالاً و(2°) جنوبًا وخطي طول (60°) شرقًا، و(28°) غربًا، وهو بذلك يكون بموقع متوسط بين النطاق المعتدل شمالًا, والنطاق المداري جنوبًا، ويعد ذات امتداد جغرافي واسع ويشمل (7,2) مليون كم2، [17] وهو بموقعه هذا يكون عند ملتقى قارات العالم الثلاث أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا أي يمتد من أفغانستان شرقًا حتى موريتانيا غربًا, ومن تركيا شمالاً حتى الصومال جنوبًا. [18]

ويتكون الشرق الأوسط من مثلثين هما: المثلث الكبير وتمتد قاعدته من الحدود الشمالية في تركيا وأفغانستان مرورا بإيران، ويمتد ضلعه الأيمن من كشمير عبر باكستان والبحر العربي إلى الصومال، في حين يمتد ضلعه الأيسر من الصومال والسودان ثم ليبيا باتجاه البحر الأبيض المتوسط، أمّا المثلث الصغير فهو يمثل قلب الشرق الأوسط وتمتد قاعدته من شمال البحر العربي إلى جزيرة قسطرى مشتملاً على الخليج العربي وخليجي عدن وعمان، ويمتد ضلعه الأيمن موازيا للساحل الإيراني بموازاة الحدود العراقية الإيرانية ، وهضبة الأناضول باتجاه الشمال الغربي إلى أن تجد رأس المثلث في المضائق التركية، أمّا الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من الصومال والبحر الأحمر ويعبر البحر الأبيض المتوسط ليلتقي برأس المثلث في تركيا. [19]

وبذلك فإنَّ الشرق الأوسط القلب يضم كل دول الجزيرة العربية والعالم العربي الأسيوي وإيران وتركيا ومصر والسودان وأثيوبيا، ويقع الإقليم في الجزء الأكبر من قلب العالم وفقًا لنظرية (هالفرد ماكندر) وهو بهذا الموقع يمثل حلقة وصل ومنطقة عبور بين الشرق والغرب.[20]

ويشمل التحديد الأمريكي والبريطاني والروسي لجغرافية الشرق الأوسط بأنَّه يمثل نقطة التقاء القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهو يضم تركيا، وإيران، ومصر ودول الخليج العربي وسوريا والعراق

جغرافية الشرق الأوسط جعلها ذات أهمية دولية إذ تلتقي وتتقاطع في المنطقة كتل جغرافية وسياسية متعددة، ويضم منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية فضلاً عن تركيا وإيران. [21]

مما تقدم يتضح لنا أنَّ صعوبة تحديد الحدود الجغرافية وصعوبة إيجاد تعريف واضح ومحدد لمصطلح الشرق الأوسط ناتجة عن أمور عدة وهي: [22]

- ✓ إنَّ الاتفاق على تحديد منطقة الشرق الأوسط يغلب عليه عامل المصلحة، فكل الطروحات حول تحديد منطقة الشرق الأوسط لا تستند إلى معايير موضوعية .
- ✓ إنَّ أغلب التعريفات التي تطلق على هذه المنطقة تكون ذات دوافع سياسية ترمي لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية.
- ✓ إنَّ عدم الاتفاق في تحديد المفهوم وحدود المنطقة هو محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المنطقة عبر تقسيمها وتجزئتها إلى دول عدة ضعيفة متناحرة.

الشكل رقم 01: خريطة الشرق الأوسط



المصدر: **www.flickr.com/photos/allahcreator/**

4.الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

إنَّ الإستراتيجية كتعبير استخدمت في العديد من المجالات، إذ يمكن أنَّ يوصف موقع ما بأنّه موقع استراتيجي، لذلك فإنَّه ثمة ارتباط بين مفهوم الإستراتيجية والإطار الجغرافي؛ لأنّ الدول تستند على أسس جغرافية من حيث الموقع والموارد، فالجيوستراتيجية تتناول المركز الاستراتيجي لمنطقة أو إقليم معين, وتعتمد في تحليل عناصرها الجغرافية على الموقع والموارد والسكان والحدود والشكل والحجم والمناخ والطوبوغرافيا وأثر ذلك في سياسات الدول الأخرى. (23)

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية، فموقعها المحوري بين الشرق والغرب , وفيها تقع الممرات البحرية المهمة مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس، المضائق التركية، زاد من أهميتها الإستراتيجية، وذلك ما جعلها محط تنافس بين القوى الدولية عبر التاريخ، (24) إذ إنَّ هذه المنطقة تتمتع بخاصية التوظيف الاستراتيجي النابع من مجموعة الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية.

وأهم المعابر المائية الدولية التي تضمها المنطقة هي:

- ✓ **مضيق هرمز:** الذي يقع في مدخل الخليج العربي بين سلطنة عُمان وايران ، ويربط الخليج العربي مع خليج عمان وبحر العرب، ويعد من اهم الممرات العالمية لحركة نقل التجارة إذ تعبر من خلاله ما يقارب 40% من تجارة النفط العالمية، والتي تشكل 90% من منتجات دول الخليج العربي. (25)
- ✓ **مضيق باب المندب:** الذي يقع في جنوب البحر الأحمر، ويربط البحر الأحمر ببحر العرب ويصل خليج عدن بالمحيط الهندي، ويمر عبره 15% من تجارة العالم، ويتمتع بأهمية كبرى كونه يمثل صمام يتحكم في حركة الدخول إلى البحر الأحمر. (26)
- ✓ **قناة السويس:** وهي ممر مائي تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر تفصل بين قارتي أسيا وأفريقيا، وتعد اقصر الطرق البحرية بين أوروبا والدول الواقعة في جنوب وجنوب شرق آسيا، وهي بهذا تعد من اهم الممرات المائية في العالم. (27)
- ✓ **مضيق جبل طارق:** الذي يعد من اهم المضائق المائية في العالم، ويربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، وتمر عبره بحدود 250 سفينة وناقلة نفط يومياً، أي ما يعادل سدس التجارة العالمية وما يقارب 5% من تجارة النفط العالمية. 28)
- ✓ **مضيقا البوسفور والدردنيل:** ويقعان ضمن أراضي تركيا وتحت سيطرتها، وتبرز أهمية هذين المضيقين بربط بحر ايجه في المتوسط، ببحر مرمرة وصولا إلى البحر الأسود، ولقد زادت أهميتهما بعد اكتشاف موارد الطاقة في بحر قزوين (29)

كما وتشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر المسطحات المائية من البحار والمحيطات وهي(30):

- ✓ **البحر الأحمر** الذي يفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وهو ممر مائي ذو أهمية كبيرة لأغنى عنه في التجارة الدولية بين جنوب شرق آسيا-وأوروبا، ويربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط, ويعد الشريان الحيوي العالمي إذ يعد حلقة وصل بين طرق المواصلات البحرية.
- ✓ **البحر الأبيض المتوسط:** الذي يضفي وجوده أهمية إستراتيجية كبرى للمنطقة إذ يعد ممراً تجارياً رئيسا بالنسبة لأوروبا وشمال أفريقيا، ويمثل حلقة اتصال بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا وغرب آسيا، ويكتسب أهميته من كونه ممر مهم للتجارة الدولية إذ تمر منه خمس التجارة الدولية.
- ✓ **الخليج العربي:** الذي يقع على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى ويعد معبراً أساسياً لنقل النفط من مراكز إنتاجه.

وباحتواء منطقة الشرق الأوسط على هذه الممرات والمضائق والخلجان فأنها تضيف لها بعدا استراتيجيا مهما يجعلها ذات تأثير كبير في حركة التجارة العالمية، وهو ما يؤكد أن معظم الاستراتيجيات المطروحة تجاه المنطقة لا ترتبط بالموارد التي تضمها فحسب.(31)

لقد كانت لهذه الاعتبارات الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط انعكاساتها في الطروحات النظرية لبعض المختصين والمنظرين الاستراتيجيين، إذ صيغت نظريات إستراتيجية توضح مدى أهمية هذه المنطقة ضمن تطورات ترسم خطوات إجرائية أمام صانع القرار في كيفية التعامل مع مثل هذه المناطق، وهذا ما نجده في طروحات "هاوسهوفر" إذ يؤكد أنَّ نفوذ الدول المتنافسة على السلطة العالمية، تنتهي إلى مناطق ذات أهمية كبرى وهي "مناطق الاحتكاك الحقيقي" بين نفوذ الدول الكبرى، وهذه المناطق غالبا ما تكون مناطق اشتباك حقيقي من أجل السيطرة العالمية وهو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط التي هي ضمن دائرة الاهتمام الدولي.
(32)

ويطرح (هالفرد ماكندر) في نظريته "قلب العالم" إنَّ السيطرة على العالم تتم من خلال السيطرة على المناطق التي تُكون الأحزمة الداخلية والخارجية لمنطقة قلب العالم، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط ضمن الأحزمة الخارجية بهذا الصدد، وذلك في إطار مقولة ماكندر "من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، ومن ذلك فإنَّ موقع منطقة الشرق الأوسط تتمتع بتوسط الجزيرة العالمية التي تمنح لمن يسيطر عليها السيطرة على العالم. (33)

وقد طرح مستشار الأمن القومي الأمريكي "زبيغنيو بريجنسكي" في العام 1997 "نظريته الجيوستراتيجية باسم " قلب أوراسيا"، المتكونة من أربع مناطق يُشكل المجال الغربي فيها غرب أوروبا، وتشكل روسيا المجال المتوسط، وتشكل الصين المجال الشرقي، في حين تشكل الجزيرة العربية ومصر وتركيا وايران والهند المجال الجنوبي. (34)

إنَّ واحدة من أهم الخصائص الإستراتيجية التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل في ما يطلق عليه "أهميتها الإستراتيجية عابرة الإقليمية" وهناك عوامل عدة أهمها تحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسة، فضلاً عن مواردها الاقتصادية.(35)

5. الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية اقتصادية منحتها العديد من جوانب القوة؛ تتمثل في امتلاكها للموارد الطبيعية وأهمها النفط والغاز، إذ تعد المنطقة الأولى عالمياً بحجم إنتاجها واحتياطاتها النفطية إذ يقدر مجموع احتياطي دول منطقة الشرق الأوسط بما يقارب 60% من مجمل احتياطات العالم, ويرجع بداية استغلال نفط منطقة الشرق الأوسط إلى بداية القرن العشرين, بالتزامن مع الاكتشافات النفطية في كل من ايران والعراق والسعودية ، وهذه الميزة أضافت أهمية أخرى للمنطقة زادت من حدة التنافس بين القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين لاسيما وأنَّ الموارد الطاقوية أصبحت ذات تأثير فعال في العلاقات الدولية، إذ أصبحت أداة التحكم في الميادين السياسية والاقتصادية. [36] وسنأخذ الموضوع وفقاً لما يأتي:

1.5. النفط

جاء اكتشاف معظم حقول النفط الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين على يد شركات النفط العالمية، وعلى الرغم من أنّه تم اكتشاف بعض هذه الحقول خلال فترة ما بين الحربيين العالميتين، إلا إنَّ عمليات التطوير الرئيسة حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في حين كان إدراك الأهمية الإستراتيجية لنفط لشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى على يد ونستون تشرشل من اجل دفع الدول الغربية [37]

وبالتالي وترجع أهمية منطقة الشرق الأوسط النفطية لعوامل أبرزها:

ما تتمتع به المنطقة من احتياطات نفطية ضخمة بالمقارنة مع الاحتياطي العالمي، إذ يشير التوزيع الجغرافي للنفط الخام أنَّ منطقة الشرق الأوسط تحتل المركز الأول عالمياً من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تحتوي أكثر من 60% من مجمل الاحتياطات العالمية تتركز في ثلاث دول رئيسة وهي السعودية وإيران والعراق [38]

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية لما لها من موقع استراتيجي (يربط قارات العالم) ، وما تمتلكه من موارد طبيعية أبرزها الطاقة التقليدية (النفط ، والغاز)[39] فقد ضاعف اكتشاف البترول والغاز الطبيعي من أهمية المنطقة ، مما جعلها محط أنظار القوى الدولية ، فضلاً عن ما يتميز به نفط هذه المنطقة من مزايا عديدة، الأمر الذي دفع العديد من القوى العالمية للسيطرة عليه والتي من بينها:

- ✓ انخفاض تكاليف إنتاج البترول في الشرق الأوسط وذلك نظر لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة. حيث تصل تكلفة إنتاج برميل بترول سعودي بدولار واحد بينما يكلف استخراج برميل واحد من باقي دول العالم ما يفوق خمس دولارات، ويصل أحيانا إلى 35 دولار[40].

- ✓ نوعيته المميزة ، فالشرق الأوسط ينتج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة(41).
- ✓ حقول البترول والغاز الطبيعي فيه تقع في منطقة مستقرة جيولوجياً وبعيدة عن الأعاصير والكوارث.
- ✓ للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك (السوق الأوروبي والأسيوي) مما يقلل من تكلفة النقل ((42)).

وبحسب تقديرات منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) لعام 2019 فأن احتياطي الشرق الأوسط من النفط تصل إلى 847 مليار برميل أي 54% من الاحتياطي العالمي البالغ 1,550 ترليون برميل ، ((43)) . وكما موضح في الجدول (1) .

أمّا إنتاج المنطقة من النفط فقد وصل إلى 30 مليون برميل يومياً وبنسبة 31% من الإنتاج العالمي البالغ 95 مليون برميل يومياً، ((44)) وكما موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: احتياط وإنتاج دول الشرق الأوسط من النفط لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة من العالمي	إنتاج	النسبة من العالمي
السعودية	258 مليار / ب	%16,6	11,8 مليون ب / يـ	%12,4
إيران	208 مليار / ب	%13,4	3,5 مليون ب / يـ	%3,7
العراق	145 مليار / ب	%9,3	4,7 مليون ب / يـ	%5
الكويت	101 مليار / ب	%6,5	2,9 مليون ب / يـ	%3,1
الإمارات	97,8 مليار / ب	%6,3	3,9 مليون ب / يـ	%4,2
قطر	25 مليار / ب	%1,6	1,8 مليون ب / يـ	%2
عمان	5,3 مليار / ب	%0,3	971 ألف ب / يـ	%1
اليمن	-	-	98 ألف ب / يـ	%0,1
سوريا	2,5 مليار / ب	%0,1	24 ألف ب / يـ	-
الشرق الاوسط	847 مليار/ب	%54	30 مليون ب/ يـ	%31,5
العالمي	1,550 ترليون/ب	%100	95.1 مليون ب/ يـ	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية:

OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , P 22 .

BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P16

2.5. الغاز الطبيعي

يشكل الغاز الطبيعي مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، لهذا فإنَّ التطلع إلى السيطرة على مناطق إنتاجه واحتياطاته في العالم يعد مصدراً رئيساً من مصادر التنافس والصراع الدولي. ويرجع ذلك إلى كون الغاز الطبيعي يمتاز بـ:

- ✓ بكونه من أهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط.
- ✓ من المحروقات ذات الكفاءة لعالية.
- ✓ قليل التلويث للبيئة كونه لا يترك مخلفات.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط فإنَّ الوصول إلى تقديرات فعلية لكميات الغاز الموجودة فيها يعد امرأ صعباً، وذلك يرجع إلى صعوبة معرفة الاحتياطي لمخزونات الغاز الطبيعي لأنّ إنتاجه مقترن بحقول النفط وإنتاجيته، وآلية استخراجه، إذ إنَّ تاريخ الاهتمام بالغاز الطبيعي واستخراجه واستثماره يعد حديث نسبيا في منطقة الشرق الأوسط

إلى جانب النفط فالشرق الأوسط يمتلك أيضاً احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، فحسب معطيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام 2019 ، فإنّ منطقة الشرق الأوسط تحوي 39% من الاحتياط العالمي ، أي ما يعادل 80,8 تريليون متر مكعب ، أمّا الدول الأكثر احتياطاً للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط فهي إيران (33 ترليون م3) ، بعدها قطر (23 ترليون م3) ، والمملكة العربية السعودية (9 ترليون م3) ، ثم الإمارات العربية المتحدة (6 ترليون م3) والعراق (3 ترليون م3)**كما موضح في الجدول (2).** [45]

أمّا إنتاجها من الغاز فيقدر بـــ695 مليار م3 (17,4%) من الإنتاج العالمي المقدر بـــ3,989 (ترليون م3)، تنتج إيران النسبة الأكبر من الغاز الطبيعي بكمية تصل إلى 244 مليار م3 سنويًا ، بعدها قطر178 مليار م3 سنوياً، ثم السعودية 113 مليار م3 سنوياً ، والإمارات 62 مليار م3 سنوياً ، وأخيرا عمان، الكويت، البحرين، والعراق بمقدار 36 مليار م3 سنوياً ، 18 مليار م3 سنوياً ، 16 مليار م3، 10 مليار م3 سنوياً على التوالي[46] . وهذا جعل منطقة الشرق الأوسط تتمتع بأهمية كبيرة من حيث الإنتاج واستيعاب الطلب العالمي الذي يتزايد بشكل مضطرد، بسبب حاجة الدول الصناعية المتقدمة[47].

الجدول رقم 02: احتياط وإنتاج دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة من العالمي	إنتاج	النسبة من العالمي
السعودية	9,4 ترليون م3	%4,4	113 مليار م3	%2,8
إيران	33,9 ترليون م3	%16,4	244 مليار م3	%6,1

العراق	3,7 ترليون م3	%1,7	10 مليار م3	%0,3
الكويت	1,7 ترليون م3	%0,8	18 مليار م3	%0,5
الإمارات	6 ترليون م3	%2,9	62 مليار م3	%1,6
قطر	23,8 ترليون م3	%11,3	178 مليار م3	%4,5
عمان	677 مليار م3	%0.3	36 مليار م3	%0,9
البحرين	-	-	16 مليار	%0,4
الشرق الاوسط	80,8 ترليون م3	%39	695 مليار م3	%17,4
العالمي	206 ترليون م3	%100	3,989 ترليون م3	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصدر:

OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , P76 .
BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P34

وهنا يمكن القول إنّ دول الخليج تمتلك النسبة الأعظم من احتياطات الشرق الأوسط، وإنتاجه من النفط والغاز، وفي الآونة الأخيرة تم اكتشاف منطقة جديدة تحتوي على مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط وهي "منطقة حوض شرق المتوسط(*)" ((48)).

ومما زاد من أهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية لاسيما في مجال النفط والغاز الطبيعي، هي اكتشافات النفط والغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، إذ إنَّه وخلال العقد الأخير من القرن العشرين بدأت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تكتسب أهمية متزايدة في مجال إنتاج النفط الغاز، إذ تحتوي المنطقة وفقا لتقديرات "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية " لعام 2010 على احتياطي يقدر بنحو 1,7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج, وبين 122- 227 تريليون م3 من الغاز القابل للاستخراج، ويشمل حوض البحر الأبيض المتوسط على الشريط البري لسواحل سوريا ولبنان وفلسطين والمياه الإقليمية لهذه الدول فضلاً عن المياه الإقليمية القبرصية .[49]

وقد جرى اكتشاف العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية للقيام بأعمال الاستكشاف, ويحظى الغاز والنفط في هذه المنطقة بأهمية كبيرة نظرا لعوامل عدة: [50]

- ✓ القرب من أسواق الاستهلاك وتحديداً السوق الأوربية.
- ✓ صعود دول جديدة إلى سوق الطاقة العالمي.
- ✓ المنافع الاقتصادية التي سيأتي بها الغاز لدول المنطقة.

ونتيجة لكل هذه الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة وما تمتلكه من احتياطات وحجم إنتاج عالي من موردي النفط والغاز الطبيعي، فإنَّ ذلك يعطي زيادة كبيرة في أهميتها ويدفع الأطراف الدولية الفاعلة إلى الاهتمام بهذه المنطقة وحماية مصالحها فيها، مما يعني مصدراً أخراً لزيادة التنافس الدولي ولربما الصراع من أجل السيطرة عليها.

الشكل رقم 02: خريطة توضح صراع الغاز في شرق المتوسط



المصدر: https://images.app.goo.gl/9VUV5LYVgNNqrQmQ7

الجدول رقم 03: اكتشافات الغاز في شرق المتوسط

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقديرات الكميات الممكن استخراجها(مليار م^3)
غزة مارين	2000	فلسطين	30
تامار	2009	(إسرائيل)	280

ليفياثان	2010	(إسرائيل)	620
تانين	2012	(إسرائيل)	34
كاريش	2013	(إسرائيل)	51
روي	2014	(إسرائيل)	90
افروديت	2011	قبرص	140
ظهر	2015	مصر	850
المجموع			29,95 تريليون م^3

المصدر: ECEG نقلًا عن علي حسين باكير: النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 19\نيسان 2018، متاح على: http://studies.aljazeera.net

6. الخاتمة

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أهم مناطق العالم تبعاً لمعطياتها الجيوستراتيجية، فتاريخ المنطقة كان حاضراً دائماً أمام مساعي وتطلعات القوى الدولية الساعية إلى النفوذ والهيمنة، وقد تعززت هذه المساعي بعد اكتشافات البترول فيها في الثلث الأول من القرن العشرين، مما انعكس على طبيعة إدراك الدول لها لا سيما القوى الجيوستراتيجية الباحثة عن النفوذ العالمي

إنَّ أهم ما يميز منطقة الشرق الأوسط على صعيد التنافس-الصراع الدولي هي تقاطع الأدوار فيها بين المحاور الجيوبولتيكية المتمثلة بالدول صاحبة الدور الإقليمي في المنطقة، وبين القوى الجيوستراتيجية القادرة على ممارسة النفوذ خارج حدودها، وهنا يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ الأكثر في منطقة الشرق الأوسط-وروسيا الساعية إلى استعادة مكانتها الدولية والصين المرشحة لأن يكون لها دور مستقبلي ذا أبعاد متعددة وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم تعقيداً من حيث التنوع في انتماءات شعوبها واختلاف قدراتها وأهمية معطياتها الجيواستراتيجية، واختلاف مصالح القوى الإقليمية فيها فضلاً عن الأدوار الدولية الفاعلة في المنطقة، هذه المعطيات جعلت منها منطقة ذات إشكالية مركبة بين إشكالية ذات بعد إقليمي وإشكالية ذات بعد دولي، وهذا انعكس بطبيعة الحال على مدى استقرارها. فتاريخياً إنّ منطقة الشرق الأوسط كانت ولازالت تعاني من ضعف الاستقرار فيها وتواتر الحروب بين دولها بل الأمر المستجد هي تحول الحروب من طبيعتها الدولية إلى المحلية ضمن الدولة الواحدة، ليزداد المشهد تعقيداً وسط تفاقم الصراعات وتداخل الأدوار وتقاطع المصالح،

لم يعد يذكر الشرق الأوسط ألا وتتبادر إلى الذهن حقائق متلازمة مع بعضها تشكل الصورة النهائية للمنطقة في مخيلة من يتصورها وهذه الحقائق يمكن إجمالها في الأتي:

- ✓ موقعا متفردا في أهميته في قلب العالم القديم وعند نقاط التقائه ومعابر اتصاله.
- ✓ جغرافية واسعة من الخيرات التي تشكل عصب الحياة المعاصرة وفي مقدمتها النفط.
- ✓ محيط واسع أيضا من الصراعات والحروب المتنوعة الأسباب والدوافع والتي تنتهي دائما من حيث بدأت مخلفة ورائها مزيدا من التخلف والدمار وفي مقدمتها الصراع العربي-الإسرائيلي.
- ✓ تزاحم المصالح الدولية فيها إلى الحد الذي يجعلها عناصر فاعلة في تقرير واقع ومستقبل المنطقة.
- ✓ محيط واسع من الدكتاتورية ومصادرة الحريات على يد نظم تقليدية اشتقت شرعيتها من موروثات بالية وتفننت في استعباد شعوبها.
- ✓ مجتمعات متخلفة تشكل مصدرا للإرهاب الذي يولد في رحم التمرد على البؤس والفقر والتخلف ولا يستطيع التعبير عن نفسه إلا بالطريقة البدائية التي تتمثل في العنف وهو إرهاب موجه بالدرجة الأولى لمن تسبب في واقع البؤس هذا وهو الغرب بالدرجة الأولى، هذه الأهمية التي تحتلها المنطقة، نتج عنها تزايد الوجود الأجنبي في المنطقة المتمثل بأدوار القوى الكبرى، وهذا التداخل المكثف ما بين ما هو محلي وإقليمي ودولي إنّما يزيد من معضلة الأمن تعقيداً, ويجدد من عوامل ضعف الاستقرار فيها فخلال عقد الثمانينات من القرن الماضي شهدت المنطقة حرب الخليج الأولى، وفي عقد التسعينيات شهدت حرب الخليج الثانية، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت حرب الخليج الثالثة، وهذا أدى إلى تنوع واختلاف طبيعة التهديدات التي تواجهها دول المنطقة بين حروب دولية وإقليمية وانتشار ظاهرة الإرهاب في دول المنطقة.

إنّ الوصف الحالي لمنطقة الشرق الأوسط هو صراع بين المحاور الجيوبولتيكية واللاعبين الجيواستراتيجين، إذ يعرف بريجنسكي المحاور الجيوبولتيكية بأنّها " تلك الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها – فقط- إنّما من موقعها الحساس... وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيواستراتيجين"، أو كما يعرفه بول كندي بأنّها " بقعة جغرافية ساخنة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل إنها تؤثر على الاستقرار العالمي"، أمّا الدول التي تشكل مجموعة اللاعبين الجيواستراتيجين وكما يعرفها بريجنسكي بأنها " مجموعة الدول التي تمتلك القدرة والإرادة لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على مصالح العديد من الدول وتكون لها الإمكانية والاستعداد للتأثير الجيوبولتيكي".

عليه يمكن القول بأنّ الدول المحورية في الشرق الأوسط هي مجموعة الدول التي قُدِر لها ان تكون في موقع جغرافي يؤهلها للقيام بدور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين الجيواستراتيجين في المنطقة، وعليه فإنّ الفكرة تفترض هيمنة صورة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين لاعبين يمثلون الدول الجيواستراتيجية (الدول الطامحة للهيمنة والقوة والسلطة)، هادفة إلى السيطرة الإقليمية والمكانة العالمية، وتلك الدول المحورية- الدول الإقليمية التي لها أهدافها في محاولة التصدي لأدوار الدول الجيواستراتيجية، وتعمل من اجل تعزيز دورها الإقليمي.

7. قائمة الهوامش

[1] لبنى مداني، الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط، في كتاب النقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، 2018)، 29

[2]Mohamed Mustafa orfy, NATO and middle east: the geopolitical contxt post, USA, 2011, 35.

[3] محمد على حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، 26.

[4] أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثلجي وطارق الجليل، الطبعة الثانية، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، 258.

[5] عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، (دمشق: دار رسلان دمشق، 2008)، 26

[6] ميثاق مناحي دشن، "مشروع الشرق الأوسط الكبير قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"، **مجلة اهل البيت**، 19، (د.س.ن)، 26-27 .

[7]Ayşegül Sever, Regionalism Revisited in the Post-Arab Spring Middle East, (London: LES ideas, STRATEGIC UPDAT, April 2019), 5

[8]نجاة محمد مدوخ :السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة سوريا 2010 -2014)، (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2016)، 34

[9]سماح صالح مهدي العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط ونظام عالمي جديد، (بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2018)، 57

[10]غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، (دمشق: اتحاد الكتاب العربي، 2005)، 19

[11]رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية (الأهداف-الأدوات- المعوقات)، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013)، 28.

[12]محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، **مجلة المستقبل العربي**، 179، (1994)، 131

[13]فراس محمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنيه متغيرة، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015)، 25-26.

[14]رايق سليم بريزات، مرجع سبق ذكره، 29

[15]حازم حامد موسى، العلاقات العربية-الأمريكية- دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، 179 -180

[16]ليلى مداني، مصدر سبق ذكره، 26

[17]سماح صالح مهدي العلياوي، مستقبل الشرق الأوسط ونظام عالمي جديد، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018، 60

[18]إبراهيم مصطفى محمد علي، أهمية الشرق الأوسط في الجغرافية السياسيةِ، من كتاب مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الدولية، (حسن علي الساعوري وأخرون)، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، 46.

[19]عيسى علي إبراهيم: الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006)، 17 -18

[20]إبراهيم مصطفى محمد علي، المرجع السابق، ص46.

[21]محمود حسن على العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة، 2012، 15-16.

[22]أحمد عبد الغني عليوي اللويزي، رهانات أمن الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 2020، 17

[23] فراس محمد الجحيشي، مصدر سبق ذكره، 36.
[24] المصدر نفسه ، 18.
[25]محمد بلعيشه، حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي, مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، 3، الجزائر، (سبتمبر 2018)، 152 .
[26]علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، 139.
[27] محمد بلعيشه، مصدر سبق ذكره ، 154
[28] المصدر نفسه، 155
[29]أحمد عبد الغني عليوي اللويزي، مصدر سبق ذكره، 19
[30]المصدر نفسه، 20
[31]محمد بلعيشه، مصدر سبق ذكره، 156
[32]ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، 123.
[33] أحمد عبد الغني عليوي اللويزي، مصدر سبق ذكره، 21
[34] زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة: الطبعة الثالثة، سليم أبراهام، (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، 2008)، 43-44
[35]سرمد أمين، "رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات دولية**، 29، 2006، 2.
[36]مايكل روس، نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواني، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، 27.

[37]هيرمان فرانسن، أسواق النفط والآفاق الإستراتيجية للشرق الأوسط (أسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي, مجموعة مؤلفين)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، 62-63.
[38]ليلى مداني، مصدر سبق ذكره ، 33
[39]صدام مرير حمد، "الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 11، 2017، 299.
[40]ليلى مداني، المصدر السابق، 39.
[41]عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الجيوبوليتيكي والطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010 - 2016، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، 15، 2017، 266.
[42]هاني عبد القادر عمارة، الطاقة وعصر القوة، (عمان: دار غيداء للنشر، 2012)، 179-178.
[43]OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization of the Petroleum Exporting Countries , 55th edition ,Vienna , 2020, 22 .
[44]BP Statistical Review Of World Energy 2020, British petroleum P.I.C , 69th , UK – London, 2020, p16.
[45]OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Op.Cit , 76.
[46]BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , 34.
[47]سرى فؤاد عبد الكريم خماس، سياسة الصين الإقليمية لضمان أمن الطاقة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسة، الجامعة العراقية، بغداد، 2020
* تحتفظ منطقة حوض شرق المتوسط باحتياطي يصل إلى 1,7 مليار برميل من النفط، و 3,5 ترليون م3 من الغاز الطبيعي؛ المصدر:
Ali Murat Alhas, Energy Resources In Eastern Mediterranean: An Overview, Anadolu Agency, Ankara, 15 Jun 2019, Available At: Www.Aa.Com.Tr/En/Economy/Energy-Resources-In-Eastern-Mediterranean-An-Overview/1504786 , Date Of Visit :5 January 2024

[48] عبد الرزاق بوزيدي، مصدر سبق ذكره، 267 .

[49] زهير حامدي، الخريطة الجيوسياسية للغاز القاري اللبناني المرتقب: الفرص والتحديات، (الغاز القاري اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية، مجموعة مؤلفين)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 115-116.

[50] علي حسين باكير، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات في 19 نيسان 2018، متاح على: http://studies.aljazeera.net

جيوسياسية القوى الصاعدة ما بين الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط

The Geopolitics of Rising Powers Between Hegemony and Positioning in the Middle East

أحمد سليمان أبكر

جامعة أم درمان الإسلامية، السودان

ملخص الدراسة

في أعقاب قرابة العقدين من نظام عالمي أحادي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية)، غدت عودة نظام متعدد الأقطاب (روسيا والصين) واقعًا من وقائع السياسة العالمية المعاصرة. وفي ظل هذا الواقع الجديد هناك ثمة تجاذبات لقوى عالمية ودولية وإقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط يتجلّى فيها إصرار هذه القوى على فرض دورها في المنطقة. وعليه سنقف في هذا المقال على مساعي هيمنة هذه الدول الصاعدة وإستراتيجيات تموضعها في منطقة الشرق الأوسط، على غرار روسيا والصين والهند وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، وكل هؤلاء بالطبع في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية؛ القوى الصاعدة؛ الهيمنة؛ التموضع.

Abstract

In the wake of nearly two decades of a unipolar world order (the United States of America), the return of a multipolar order (Russia and China) has become a reality of contemporary global politics.

In light of this new reality, there are tensions between rising global, international and regional powers in the Middle East region, which is evident in the insistence of these powers to impose their role in the region. Therefore, in this article, we will look at the hegemonic efforts of these emerging countries and their positioning strategies in the Middle East region, such as Russia, China, India, Iran, Turkey, the United Arab

Emirates, Qata and the Kingdom of Saudi Arabia, r and all of these, of course, are facing the United States of America.

Keywords: Geopolitics; Rising Powers; Hegemony; Positioning.

1. مقدمة

شهد العقد الأخير في السياسة الإقليمية صراعًا شرسًا على النظام الإقليمي، واكتسى ذلك أهمية خاصة في الشرق الأوسط. ولعل انقضاء حقبة أحادية القطب (الولايات المتحدة الأمريكية) في الشرق الأوسط سمح للقوى الدولية والإقليمية بالانخراط في عمل موازٍ، بجانب سعيها لتأكيد استقلاليتها في المسائل الإقليمية تجاه القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا،والصين). وفيما أبدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة رغبة أقل لاتخاذ التزامات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أظهرت روسيا رغبة أكبر لذلك. وعلى المنوال نفسه زادت الصين حضورها في اقتصادات المنطقة. ولعلّ الكمّ الهائل من الاقتراحات التي تقدّمت بها موسكو وبكين بشأن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط هي خير دليل على كيفية تبدّل موقع القوى الأساسية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، ممّا يعكس التعددية القطبية في المنطقة في إطار علاقاتها بالقوى العالمية. فتركيا وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جميعهم في صراعات إقليمية على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. بجانب سعي كل من هذه الجهات إلى تأكيد استقلاليتها في وجه القوى العالمية، وخير مثال على ذلك تجاهل الدول الخليجية للإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة؛ على الرغم من اعتمادها على مظلتها الأمنية. ولقد بادرت الجهات الفاعلة الخليجية، لاسيما السعودية والإمارات، إلى إرساء توازن بين روسيا والغرب ولم تستجب لمطالب الولايات المتحدة بضخ المزيد من النفط في أسواق الطاقة العالمية بسبب أزمة أوكرانيا.

❖ الإشكالية

تكمن إشكالية الدراسة في تجاذبات القوى العالمية والدولية والإقليمية الصاعدة ومحاولة كل منها إيجاد موطئ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط التي تمتاز بموقعها الإستراتيجي وأهميتها الاقتصادية. أما منهج البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاستقراء والاستنباط لمجريات الأحداث وتحليلها وصولًا إلى النتائج. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة تتضمن نتائج الدراسة.

2. مفاهيم الدراسة

1.2. مفهوم القوى الصاعدة

يعرّف توماس رونار، القوى الصاعدة بأنها فاعل دولي (دولة) يطور موارد وقدرات متزايدة تشمل كل أبعاد القوى أو أغلبها، بحيث يصبح هذا الفاعل قادرًا بشكل متزايد على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية. ويعرف العديد من المفكرين القوى الصاعدة على أنها تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين

1

2.2.مفهوم الهيمنة

تنحدر الهيمنة من الكلمة اليونانية (هيغمونيا) وهي كلمة تشير إلى الحكم أو الأمر. ويشير مصطلح الهيمنة مبدئيًا إلى السيطرة، وهو مصطلح معقد يفتقر إلى تعريف متفق عليه. وقد ظهرت بدايات هذا المفهوم في كتابات ثيوسيديدس عندما وصف الهيمنة الأثينية في الحرب البيلوبونزية إبان نسق الدولة المدينة، حيث فرق ثيوسيديدس بين الهيمنة باعتبارها القيادة المشروعة والسيطرة السياسية. ويعرف معجم ميريام ويبستر الهيمنة باعتبارها "النفوذ أو السلطة على الآخرين". كما يعرف قاموس أكسفورد الهيمنة على أنها "القيادة أو السيطرة دولة واحدة على آخرين". ولقد كان مصطلح الهيمنة يعني القيادة أو الحاكم ذو السيادة، ثم توسع المصطلح ليشمل السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة قومية على أخرى. ويمكن القول أن الدولة المهيمنة هي دولة مسيطرة في ضوء الموارد المادية للقوة، حيث تحقق لذاتها الأمن في بيئة فوضوية، وذلك من خلال تصرف أحادي لتحقيق مصالحها القومية، وتستمر بالإكراه وباستخدام القوة العسكرية عند الضرورة[2].

3.2.التموضع

هو خيار إستراتيجيي تم من خلاله إحلال مكانة هامة لصورة الدولة وسياساتها في محيطها الإقليمي أو الدولي بطريقة متميزة مقارنة بالدول المنافسة لها.

3.الشرق الأوسط ما بين الأهمية الاقتصادية والموقع الإستراتيجي

يعد التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط قديمًا من أقدم الحضارات الأولى التي نشأت في هذه الأرض. فقد ولدت الحياة في الشرق وعرفت البشرية معنى الشمس في هذه الرقعة الجغرافية المسماة "الشرق الأوسط"، وهذا التنافس كان قبل الاستكشافات النفطية وذلك بسبب الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة. لا شك أن المناطق الإستراتيجية في العالم تحظى باهتمام وتنافس دولي كبير من أجل السيطرة على مواردها ومصادر الطاقة فيها، ولعل منطقة الشرق الأوسط تعد من أبرز المناطق التي تمتلك مصادر الطاقة. إضافةً إلى أهميتها الحضارية والدينية والإستراتيجية، ولهذا تكافح القوى الدولية على مر العصور للسيطرة عليها. وبالرغم من تعدد المفاهيم والتعاريف حول تحديد الموقع الجغرافي لهذه المنطقة، إلا أنها تظل بقلب الصراعات والتحديات العالمية، إلا أن الشرق الأوسط يُعرف على أنه منطقة إقليمية أوسع من الشرق الأدنى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة تقع غرب آسيا والتي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة.وهذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم بثروتها النفطية؛وهي تتوسط الشرقين الأدنى والأقصى.ولقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة عام 1902م حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي الفريد تايد ماهان ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي. ثم شاع استخدام المفهوم خصوصا لدى بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها، فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويًا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل"تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية

ومصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وأفغانستان"[3].أما أهمية منطقة الشرق الأوسط فتتمثل فيما يلي:

- ✓ الجانب الحضاري والتاريخي لمنطقة الشرق الأوسط يشهد على مكانتها كمهد للحضارة ومولد أولى الحروف وموطن الكلمة والكتابة في العالم، وكذلك أول من صنع وأنشأ الأبنية الحضارية. ففي هذه المنطقة نشأت العديد من الحضارات العريقة مثل حضارة وادي الرافدين (بابل وآشور وسومر وأكد)، التي أسست نظام الكتابة الأول في العالم وقامت ببناء مدنها الرائعة ونظامها السياسي المتقدم. كما نشأت فيها حضارة وادي النيل (الحضارة الفرعونية)، التي أثرت بشكل كبير على تطور الحضارة الإنسانية بفضل إسهاماتها في العلوم والفنون والهندسة والعمارة. ولم تقتصر الحضارات العريقة في الشرق الأوسط على ذلك، بل شهدت أيضًا حضارة فينيقية في بلاد الشام، والتي كانت معروفة بمهاراتها التجارية والبحرية وتأسيسها مستعمرات تجارية على طول السواحل المتوسطية.

- ✓ الجانب الديني يشكل أحد أهم الجوانب لمنطقة الشرق الأوسط، وهو محرك للصراعات الخفية نظراً لأهمية هذه المنطقة كمهد للديانات السماوية الثلاث الكبرى في العالم، وهي اليهودية والمسيحية والإسلام. فجميع أنبياء الأرض نزلت رسالاتهم في هذه البقعة من العالم، ما بين (مصر وفلسطين وبلاد الشام والعراق والأردن ونجد والحجاز). وإلى هذه الديار تهوى كل أفئدة وأنظار المؤمنين في جميع أنحاء العالم، حيث تعتبر هذه المناطق مقدسة ومكانًا للزيارة والعبادة والتأمل للمسلمين والمسيحيين واليهود على حد سواء. تلك الأرض الواقعة بين نهري الفرات والنيل، والتي جعلها التاريخ مسرحًا لصراعات وتضاربات دينية وسياسية عديدة على مر العصور.

- ✓ الجانب الاقتصادي: ترجع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط لعدة مميزات نستعرض أهمها: وجود النفط فيها ويقدر احتياطه بـ 66% من احتياط النفط العالمي، وجود موارد اقتصادية لا حصر لها ومعادن ثمينة جديدة في المنطقة مثل اليورانيوم، والزئبق، والفوسفاط والغاز، تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكبر الأسواق المستهلكة للسلاح، وجود طاقات بشرية وعلمية مهمة، وغالبية هذه العقول العلمية مهاجرة في أمريكا وأوروبا، فضلًا عن فرة اليد العاملة.

- ✓ الجانب الأيديولوجي: تختلف منطقة الشرق الأوسط اختلافًا كبيرًا عن جميع مناطق العالم، فشعوب هذه المناطق أغلبها كانت صاحبة حضارات قديمة وكبيرة قادت النظام العالمي لسنين طويلة، وهي دائمًا تطمح لإعادة أمجاد هذه الحضارات.

- ✓ الجانب الإستراتيجي: إن لهذه المنطقة أهمية كبيرة كونها تتمتع بموقع استراتيجي يربط قارات العالم[4].

4. خلفية تاريخية لتجاذبات القوى في منطقة الشرق الأوسط

بدأت عملية اختلال توزان القوى في منطقة الشرق الأوسط منذ إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948م، وكان ذلك من خلال عملية إجهاض القوى العربية الصاعدة في تلك الفترة؛وهي مصر والعراق تحديدًا. فالعدوان الثلاثي (إسرائيل،بريطانيا، وفرنسا) على مصر عام 1956م وحرب إسرائيل عام 1967م واحتلال المناطق العربية (سيناء،الضفة الغربية،والجولان) بالإضافة إلى إجهاض واحتواء مصر في تلك الفترة كقوة فاعلة ومركزية في المنطقة،وكانت المواجهة من خلال الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل والغرب من خلفها،ومن ثم احتواؤها من خلال معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979م[5].

في ذات العام 1979م شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية متتالية أثرت في توازن القوى في المنطقة،فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران،التي سعى مرشدها الأعلى(الخميني) إلى تصدير أفكارها إلى دول المنطقة خاصة دول الخليج العربي،ومن جهة أخرى سعى العراق كقوة صاعدة أن يلعب دورًا إقليميا عربيًا بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد مارس 1979م، ومع اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية، أخذت القوتان العظيمتان في تلك الفترة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) تستثمران تلك التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحهما في المنطقة،فالاتحاد السوفيتي كان يتطلع إلى المياه الدافئة في منطقة الشرق الأوسط حيث عصب الحياة الصناعية والثروات الطائلة والولايات المتحدة الأمريكية تعلن حالة التأهب القصوى للتدخل العسكري في حالة تهديد مصالحها القائمة في المنطقة أصلًا.أما في الجانب الآخر كانت أكبر قوتين في المنطقة (العراق وإيران) تتطلعان إلى لعب دور الزعامة الإقليمية بمبرر أن ميزان القوى مائل لصالحهما رغم الحرب الدائرة بينهما.أما دول الخليج العربية الأخرى كانت ضعيفة نسبيًا،الأمر الذي دفعها إلى تشكيل تكتل بينها عام 1981م،عُرف بمجلس تعاون دول الخليج العربي؛الذي هدف إلى إيجاد قوة جديدة في المنطقة لتكون حافظ الميزان بين القوتين (العراق وإيران) وأثناء الحرب بين تلك القوتين،ساعدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي العراق ضد إيران،بيد أن بعض دول المجلس حافظت على هذا التوزان من خلال مساعدة إيران في بعض الأحيان للوقوف في وجه العراق،للحيلولة بينه وبين أطماعه في الخليج العربي.

وبعد أن خرج العراق منتصرًا في حربه مع إيران،أصبح لديه نزعة للتوسع الجيوسياسي على حساب جارته الكويت،فاندلعت حرب الخليج الأولى (الغزو العراقي للكويت) عام 1990م،ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)عام1991م،وهذه الأخيرة كانت نقطة تحول جذري في تاريخ المنطقة المعاصر،وذلك بانهيار الاتحاد السوفيتي إحدى القوتين العظيمتين،وحلت إثر ذلك الولايات المتحدة الأمريكية طرفًا معادلًا في نظام توزان القوى في النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي برمته. ومع مطلع الألفية الثالثة وعلى إثر أحداث 11سبتمبر2011م، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية الردع العسكري أو الحرب الوقائية ضد الدول التي أطلق عليها دول "محور الشر" والمتمثلة في "العراق وإيران وكوريا الشمالية"، فجاءت حرب الخليج الثالثة لتكمل بها الولايات المتحدة الأمريكية ما بدأته حليفتها إسرائيل من إجهاض للقوة العراقية الصاعدة عندما دمرت المفاعل النووي العراقي عام 1981م،وبذلك تم القضاء على العراق وإزاحته بالكامل من خارطة القوى

المنافسة في المنطقة من خلال احتلاله وتدمير بنيته العسكرية والاقتصادية والسياسية عام 2003م. وكان كل ذلك بمثابة تغير حقيقي واضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة بهدف كبح أي قوة منافسة لها من جهة ولربيبته إسرائيل من جهة أخرى في منطقة الشرق الأوسط[6].

5. القوى الصاعدة وتجاذبات الهيمنة والتموضع في الشرق الأوسط

فيما يلي نتناول القوى العالمية والإقليمية الصاعدة ومحاولاتها المستميتة في الهمينة والتموضع في منطقة الشرق الأوسط:

1.5.الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أن القوة الأميركية في الشرق الأوسط مأزومة، إلا أن الولايات المتّحدة لن تتخلّى عما تعتبره مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة في المستقبل المنظور، فهي ترى أن لديها مصالح إستراتيجية في المنطقة، وبالتالي ستواصل رصد رأس مال سياسي وعسكري كبير لحماية هذه المصالح، كون الطاقة هي المصلحة الأمريكية الأولى، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وبالتالي ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، مع التأكد من أن أي قوة أخرى إقليمية أو عالمية لن تتمكن من التحكّم بذلك التدفق، وسعيًا منها إلى تثبيت هذه الغاية ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في الخليج العربي وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول الخليج العربية إلى أجل غير مسمى. وبالإضافة إلى الطاقة هناك أمن إسرائيل (الدولة العبرية) التي تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها إلى ما لانهاية، وهذا الإلتزام سيتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الإنخراط العسكري والسياسي في المنطقة بصورة متواصلة. وهناك عامل ثالث يستلزم وجود القوات الأمريكية في المنطقة هو تهديد الإرهاب والتطرّف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكّل خطرًا رئيسًا على أمنها القومي، والوقوف في وجه هذا التهديد سيتطلب استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالم العربي والإسلامي وتعاونًا أمنيًا واستخباراتيًا وثيقًا معها، وحذرًا إزاء عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي التي قد تضع الأحزاب الإسلامية في مقاعد السلطة.[7]

كذلك لا يخفى على المتابعين لشأن الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كونها تعمدت عن قصد وسابق إصرار وتصميم، على تسليم منطقة الشرق الأوسط إلى إيران، بأن سلمت الأخيرة العراق على طبق من ذهب، دون أي عناء من جانبها، وذلك لعدة أسباب استفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية وهي: شق الصف الإسلامي بإذكاء فتنة قديمة داخل الجسد الإسلامي، تقوية الصراعات بين دول الشرق الأوسط (إيران، تركيا، والسعودية) وإخراج العراق ومصر من هذه المعادلة والتأثير فيها، وتحييدهم إلى مدى غير قريب، تحقق تقارب قوي وخفي بين إيران والولايات المتحدة، وتحقق هذا التقارب في عدة لقاءات، خلق عدو وهمي جديد في منطقة الخليج العربي، وذلك للبقاء في منطقة الخليج بحجة العدو الإيراني وتهديده لدول مجلس التعاون الخليجي، وسحب الأموال والسيطرة على منابع النفط، خلق صراعات في دول المنطقة التي فيها أذرع لإيران مما يتيح للدول الكبرى التدخل في هذه المناطق[8].

2.5.روسيا

بالرغم من أن روسيا تعتبر الوريث الرئيسي للاتحاد السوفيتي المنهار الذي كان يعتبر القوة المتحدية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقد نجحت في مقارعتها في المنطقة في ذروة الحرب الباردة، إلا أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم أكثر محدودية بسبب وجودها تبدد تقريبًا من الشرق الأوسط في خلال حقبة التسعينيات وبدأت في عودتها إليه في مطلع القرن الحادي والعشرين على يد فلاديمير بوتين تبدو كأنها قوة صاعدة تتلمس خطاها من جديد وذلك من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة كتجديد الدعم العسكري لسورية، حليف موسكو القديم، مع بناء شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر. وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كلٍمن صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك، ليست لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأمريكي هناك فهي تُركّز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى، وتشاطر روسيا الولايات المتحدة الخوف من التطرّف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس، وما لم تنمُ القوة الروسية باطراد وهو الأمر غير المرجح نظرًا إلى الواقع السياسي والاقتصادي الراكد في البلاد بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. ولهذا ستظل طموحات روسيا محدودة في منطقة الشرق الأوسط على الأقل في المدى المنظور[9].

3.5 الصين

لقد اكتسبت الصين نفوذًا متزايدًا في منطقة الشرق الأوسط كقوة عالمية صاعدة. تاريخيًا، دعمت حركات التحرر في المنطقة، ولكن نفوذها كان أقل بكثير من نفوذ روسيا. أما الآن، وكقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوقت الصين على روسيا كثيرًا، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، تعتمد الصين بشدة على تأمين مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي. لهذا الغرض، نجحت الصين في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، وتمتنع عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأمريكية. كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية، الصين ليس لديها خط سياسي أو إيديولوجي محدد في المنطقة، وهي تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية. على الرغم من بعض الخوف من التطرف الإسلامي، إلا أنها لا تدعم عملًا عسكريًا أو عقوبات قوية ضد إيران أو أي دولة أخرى في المنطقة، وفي المستقبل المنظور، ستواصل الصين التركيز على النمو الاقتصادي وستستفيد من دور الولايات المتحدة الأمريكية العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص[10].

4.5 الهند

الهند قوة دولية صاعدة تعتمد على منطقة الشرق الأوسط للحصول على جزء كبير من احتياجاتها من الطاقة، بالإضافة إلى تحقيق تحويلات مالية هائلة من رعاياها الذين يعملون ويمارسون أنشطة تجارية في دول الخليج. لذا، فإنها غير قادرة على تحمل نشوب صراع أو اضطراب في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، تشارك

الهند الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتعتبر نفسها حليفًا للولايات المتحدة في هذه المنطقة.طموحات الهند تقتصر على الهيمنة في شبه القارة الهندية، وليس لها الطموح أو القدرة على تحدي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[11].

5.5.إيران

إيران كقوة إقليمية صاعدة استفادت من التوترات الدولية التي تبعت احتلال العراق في عام 2003، ودخلت في تحالفات دولية وإقليمية، وأقامت علاقات جيدة مع روسيا والصين، اللذان أصبحا يعارضان السياسة الأمريكية وتدخلها في منطقة الشرق الأوسط، تنامت قوة إيران بعد احتلال العراق عام 2003 وتقسيمه بين نفوذ القوى الكبرى والسيطرة الإيرانية، وهذا يعود إلى مخطط إيران للانضمام إلى نادي القوى الكبرى التي تسعى للهيمنة على هذه المنطقة والاستفادة من ثرواتها[12].

تواجدت إيران في منطقة الخليج العربي بشكل متزايد، وبسبب ذلك زادت توتراتها مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي. استفادت إيران من التوترات الإقليمية والدولية لزيادة نفوذها في المنطقة، وأظهرت نفسها بصورة متزايدة كمتحكم في منطقة الخليج وتهديد لدول الخليج العربي، مما دفعها للتسلح وطلب الحماية الأمريكية. من الناحية الأخرى، تعتبر إيران أن لديها مصالح حيوية في العراق وتسعى للدفاع عنها. تشمل هذه المصالح تضعيف العراق وإثارة الخلافات بين أبناء القوميات والطوائف العراقية لتأكيد التبعية لإيران، وعدم السماح بتجزئة العراق لضمان عدم قيام دولة كردية قوية في شمال العراق .تقوم إيران بدعم العديد من الأحزاب والحركات السياسية والميليشيات في العراق لضمان عدم استقراره، وبالتالي تقوم بضرب المصالح الأمريكية وتعزيز الهيمنة الإيرانية في المنطقة[13].

6.5.تركيا

تزايد الاهتمام بدور تركيا كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها يعود إلى وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إلى السلطة في نوفمبر 2002م. حرصت الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيها رؤية سياسية جديدة، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية في الشرق الأوسط. وقد زاد من هذا الاهتمام ما شهدته تركيا من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في الجوانب الاقتصادية. نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة والسادسة عشرة عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، مما زاد من حضورها ونشاطها في العديد من القضايا الحيوية في المنطقة. شهد دور تركيا تعزيزًا في القضايا الإقليمية المختلفة مثل القضية العراقية، والصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة البرنامج النووي الإيراني. كما استعرضت تركيا نموذجًا للإصلاح في العديد من القضايا في المنطقة، مما أكسبها دورًا مهمًا وزيادة الاهتمام بها على المستوى الإقليمي والدولي[14].

ويمكن القول إن دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط يقوم على:

- ✓ ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
- ✓ تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات.

- ✓ رفض سياسات الحصار والعزل.
- ✓ تشجيع سياسات الانخراط الإيجابي والاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات.
- ✓ تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- ✓ الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- ✓ أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور.
- ✓ تأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي عناصر القوة التركية.

جسدت هذه الرؤية جنبًا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة، محاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بنهج التوفيق التوازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية الأمنية والاقتصادية والسياسية، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من جهة أخرى[15].

7.5.المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول أن تكون إحدى القوى الصاعدة في عالم بدت ملامح تعدد أقطابه ماثلة للعيان. وتبعًا لذلك توسعت مساحات النفوذ السعودي في خارطة العالم اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا. واعتمد توسع هذا النفوذ بشكل رئيسي على سياسة القوة الناعمة حيث زاد تقارب المصالح بين المملكة وبلدان العالم وذلك من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والشعبية، بالإضافة إلى تعزيز دور المملكة كداعم للسلام والتنمية وإغاثة الشعوب خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي مهد أرضية جديدة لوجود المملكة بين القوى الإقليمية والعالمية المؤثرة.وقد بدأت المملكة تستغني عن بعض حاجاتها خاصة من الأسواق الدولية لتنتجها محليًا، علاوة على تقليص اعتمادها على حلفائها في الأمن والدفاع، ويأتي هذا في ظل سعيها الحثيث لتنفيذ رؤية طموحة بالانتقال إلى مرحلة القوة الفاعلة، وذلك بداية من رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الشامل وغزو الأسواق العالمية بمنتجات سعودية غير نفطية ومبتكرة،في مجالات مختلفة كالإنتاج الصناعي والزراعي والدفاعي وتحقيق نهضة علمية وتكنولوجية واقتصادية متكاملة، أصبحت المملكة بموجبها تمتلك وسائل القوة التي باتت بفضلها تؤسس لعلاقات ندية مع مختلف دول العالم على أساس مصالحها أولًا.

إن النهضة السعودية باتت تحركها الآن إرادة سياسية شابة وطموحة (الأمير محمد بن سلمان) تسعى لتغيير تموضع المملكة العالمي إلى مصاف أهم مراكز القوة والنفوذ إقليميًا ودوليًا. ولذلك أتى اهتمام المملكة بتنوع وتعدد تحالفاتها مع الحفاظ على سياسة مسافة واحدة من الشركاء وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وربط العلاقات بازدهار الشعوب.وقد زاد عدد أصدقاء وحلفاء وشركاء المملكة خلال الخمس سنوات الأخيرة والتي ميزت عهد انفتاح المملكة اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا وإعلاميًا مع الترويج لها كوجهة سياحية وثقافية عالمية صاعدة.وقد باتت المملكة تملي شروطها وتفرض أولوية مصالحها في مسار تحالفاتها الدولية والإقليمية. وعلى الأرجح أن يكون لها دور فاعل في النظام العالمي الجديد الذي بصدد التبلور رغم ممانعة الولايات المتحدة الأمريكية حدوث ذلك،لكن

هيهات،يبدو أن الأخيرة فقدت جزء من قدرة التأثير على خيارات وسياسات حلفائها الذين اكتسبوا بعض الجرأة في إعلان بداية الطريق نحو الاستقلالية عن الهيمنة الأمريكية، وعلى رأس هؤلاء المملكة العربية السعودية التي بفضل سياساتها وخططها التنموية سيكتمل تحولها بلا ريب إلى قوة إقليمية وعالمية صاعدة[16].

8.5.الإمارات العربية المتحدة

ظلت الإمارات العربية المتحدة لفترات طويلة تؤدي دورًا ذو مستوى منخفض في منطقة الشرق الأوسط، وعادة ما كانت تلعب دور الشريك الأصغر للقوى الإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك لم يُعطَ لها تلك الأهمية من قبل الغرب مقارنة بالسعودية وقطر ومصر في الكثير من القضايا العربية، ومع ذلك لم يكن القادة الإماراتيين يهتمون لذلك الأمر كثيرًا. وقد استمر الأمر على هذا المنوال، غير أن الانعطافة الرئيسية للدور الإماراتي في الشرق الأوسط جاءت بعد أحداث "الربيع العربي" ولاسيما بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك في وإمتداد موجة الاحتجاجات العربية إلى ليبيا وسوريا واليمن والبحرين وعمان. وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الدور الإماراتي في الشرق الأوسط، فقد وجدت الإمارات في مسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستيعاب الإخوان المسلمين في المنطقة ولاسيما في مصر وتونس، خطرًا كبيرًا على أمنها ووجودها، وتحديًا لمكانتها في النظام الإقليمي العربي لمصلحة تصاعد مكانة قطر وإيران وتركيا.

ورأت الإمارات أن التحركات الإقليمية والدولية المقلقة التي صاحبت صعود حركات الإسلام السياسي السني في المنطقة العربية من الممكن أن تنعكس سلبًا على النظام السياسي والاقتصادي فيها على المدى البعيد، الأمر الذي يقلق استقرارها ويقوض اقتصادها. وبسبب من كل ذلك، أخذت الإمارات تنتهج سياسات الحفاظ على الوضع الراهن من أجل اعتراض أي تبديل خلب علاقات القوة في الشرق الأوسط من النوع الذي ينزل مكانة السعودية والإمارات في الخليج والمنطقة، لتحل محلها قطر وإيران وتركيا، الدول الداعمة لحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ولاسيما في مصر[17]، وبالنسبة للإمارات تعد مصر في غاية الأهمية؛ لكونها تمثل أحد الأطراف الفاعلة في التحالف الإقليمي المضاد للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

ومن أجل الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في الشرق الأوسط اصطفت الإمارات مع المملكة العربية السعودية بوصفهما القوتين الأكبر في مجلس التعاون الخليجي تحت جمع العداء المشترك للإخوان المسلمين، فبعد أن كادت قطر تكسب الرهان على مصر لسحب بساط القيادة الخليجية والعربية من السعودية والإمارات عبر التحالف مع مصر وتأسيس محور قطري مصري في السياسات العربية، دعمت السعودية والإمارات بسخاء القيادة العسكرية المصرية للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، وعملتا على التقارب مع مصر ودعمها اقتصاديًا وعسكريًا، وذلك لتضييق الخناق على المساعي القطرية وعزلها في المنطقة العربية، وتفويت الفرصة على المساعي الإيرانية في مصر. وهو الأمر الذي جعل الإمارات تراهن على مسألة التحالفات والتوازنات الإقليمية القائمة في الخليج والمشرق العربي[18]. بعد نجاحها في بسط النفوذ على مصر، وتضييق الخناق على قطر وعزلها بالتنسيق مع السعودية، ووسط الضعف الذيل حق بالقوى العربية التقليدية وانشغالها بالاضطرابات الداخلية، بدأت الإمارات تبحث عن مكانتها في الشرق الأوسط وسط فراغ القيادة في المنطقة العربية، من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: الحصول على المكانة في حد ذاتها، ودعم السياسات التي تكرس مرحلة الوضع القائم التي كانت سائدة قبل أحداث "الربيع العربي" بالشكل الذي يعزز من حالة فراغ القوة في الشرق الأوسط. في ظل

غياب الدور المصري والسوري والليبي على الساحة العربية، ناهيك عن التراجع الكبير للدور العراقي، وفي ظل تنامي قناعة إثبات الذات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتزام كل واحدة منها (أيضًا لمجلس التعاون (بديناميتها الخاصة في التعامل مع القضايا الإقليمية في المنطقة، ومن أجل أن تعطيل نفسها وزنًا مضافًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، أخذت الإمارات تسعى إلى اقتراح دور خارجي في الشرق الأوسط من خلال قيادة المواجهة ضد حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وتوفير الدعم للجهات المختلفة في العالم العربي لكسب النفوذ والتأثير الإقليمي وإجهاض نتائج انتفاضات "الربيع العربي". مساعيها الحثيثة تدل على تغير كبير في الرؤية السياسية السابقة التي كانت تحكم البلاد، باتجاه البحث عن مكانة وسط الدول العربية المغمورة في الفوضى والاضطرابات والمشكلات الداخلية، فباستخدام الموارد المالية الهائلة وتوظيف القوة العسكرية، تسعى الإمارات لصياغة الأحداث في مناطق الصراعات بالشكل الذي يعزز مكانتها ويكسبها النفوذ والتأثير في الشرق الأوسط بالطريقة التي تريدها[19].

9.5. قطر

يعود صعود قطر إلى مواقع الأهمية الدولية إلى امتلاكها ثلث أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي المسال، وإلى استخدامها سياسات صُمِّمت لتفعيل هذا الاحتياطي. هذه السياساتُ طوِّرت ونُفِّذت إبان عهد الأمير السابق حمد بن خليفة ووزير خارجيته ورئيس الوزراء النابض بالحيوية الشيخ حمد بن جاسم. فقد برز هذان الرجلان كمهندسَي إستراتيجية التدويل الجريئة التي وضعت قطر على الخريطة بوصفها لاعبًا إقليميًا ديناميكيًا في منطقة الشرق الأوسط.كما عكست الخطوات التي اتّخذاها مروحةً من التوجّهات العميقة التي تكمن في أساس السياسات الأمنية والخارجية القطرية، أبرزها التحديات المتعلقة بضمان الاستقرار في منطقة ملتهبة، ومواجهة نقاط الضعف الكامنة في دولة صغيرة محاطة بجيران أكبر وأكثر قوة.يرتبط استقرار قطر السياسي وثروتها الاقتصادية بالإخوان المسلمين، وقد منحتها سمعتها الدولية كوسيط ثقة لتأدية دور تدخّلي خلال الربيع العربي.ولقد أيدت القيادة القطرية قوى سياسية إسلامية صاعدة في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية وقادت الردود الإقليمية تجاه الاضطرابات في ليبيا وسورية، تحت شعار البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية. وكان هناك عدم تطابق بين نوايا القيادة القطرية وبين قدرات قطر الدبلوماسية والبيروقراطية: افتقرت قطر إلى الموارد الإدارية والميدانية لاستخدام نفوذها من أجل تحقيق نتائج ملموسة. خاصة بعد أن واجه الأمير الجديد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ضغوطًا متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم أسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية.

وهذه الضغوط دفعت بقطر للعودة إلى الأصول والعمل على تفعيل ميزتها النسبية في الوساطة من خلال قدرتها على التوسّط في المفاوضات غير المباشرة واتصالات القنوات الخلفية بين الأعداء اللدودين، وعلى تحقيق التوازن في العلاقات بين مجموعة من الخصوم الذين تجمعهم عداوة متبادلة. أي عودة قطر إلى سياسة الدبلوماسية الهادئة في الغرف المغلقة التي ستعزز رصيدها باعتبارها محاورة فعالة بين الأطراف المتنازعة التي يصعب عليها المشاركة في حوار مباشر. ويمكن أن تؤدّي قطر دورًا بارزًا كقناة خلفية للتوسّط بين مجموعات قد يعجز المسؤولون الأمريكيون عن الوصول إليها مباشرة. وهذا قد يوفّر فرصًا جديدة للتعاون الأمريكي مع قطر، فيما تدخل عمليات الانتقال السياسي عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرحلة جديدة ملتهبة وعصية على

التنبؤ.ولاستعادة سمعتها كوسيط وللتغلّب على قدرتها المؤسسية المحدودة، قد تحتاج قطر إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء والسماح للآخرين بقيادة الدفة وهذا أمر قد لا ترغب القيادة القطرية في القيام به[20].

6.الخاتمة

إن معظم الدول في عالم اليوم تسعى بشكل كبير لتحقيق مكانتها في النظام الدولي كفاعل رئيسي من خلال تطوير نفسها وتحديث قدراتها عبر إعداد إستراتيجيات سياسية واقتصادية وأمنية لتضمن بقاءها واستقلالها بين القوى العالمية. ومن هذا المنطلق يمكن أن نستنتج من هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ إن تنافس القوى الصاعدة العالمية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يعتمد أساسًا على أهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة وما تملكه من ثروات نفطية هائلة؛
- ✓ خروج مصر إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وزج العراق بحرب طويلة مع إيران ومن ثم احتلاله في عام 2003، يعني بأن القوة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وربيبتها إسرائيل لا تسمحان بظهور أي قوة دولية أو إقليمية منافسة لهما في المنطقة؛
- ✓ بعض دول المنطقة تخشى التطرف الإسلامي كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة وبالتالي تحرص على امتلاك نفوذ يمكنها من التصدي لهذا التطرف.
- ✓ بعض الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تدفق الطاقة من المنطقة كالصين، والهند، لكنها في ذات الوقت لا تملك الموارد أو لا ترغب في إنفاق مواردها للاضطلاع بأدوار أمنية وسياسية كالتي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة، بل إنها إجمالا تستفيد من دور الأخيرة في مجال الأمن، بالإضافة إلى حصدها للفوائد إن أمكنها ذلك.

7. قائمة الهوامش

[1]. وفاء لطفي، القوى الأسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، 04(01)، (يناير 2023)، 235.
[2]مروة خليل، مفهوم الهمينة في نظريات العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية (مصر)، 2020، 79 80.
[3]سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (دراسة تكميلية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2008، 8.
[4]صدام مرير حمد عطية، مرجع سابق، 300،302
[5]على فايز يوسف الدلابيح، توزان القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003م-2011م (دارسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية)، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ماي 2011، 2.
[6] المرجع السابق، 14، 15.

[7]. صدام مرير حمد عطية، مرجع سابق، 316.
[8].المرجع السابق، 309.
[9]ناصرزيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، 274.
[10]زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ترجمة: أمل الشرقي، (عمان: 2007)، 196، 213.
[11]صدام مرير حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية، مرجع سابق، 318.
[12].هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين: المحافظون الجدد والواقعية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، 140.
[13]خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، 378.
[14].بولنتأر اسوبينار اكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها على الشرق الأوسط، (مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2010)، 22
[15]. أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، 2010)، 446، 605.
[16].تقرير: النفوذ السعودي في العالم الأكبر منذ تأسيس المملكة(تعزز مسار رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية وزيادة الحضور التجاري والدبلوماسي في العالم)، مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية.الموقع الالكتروني لمركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية، الكويت،مايو2023م: تاريخ التصفح:2مايو 2024م، الساعة: 3:53م.www.menaccenter.com
[17]كرار أنور البديري، الدور الإماراتي في صراعات الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، أكتوبر 2017، 1، 2.
[18].المرجع السابق، 2، 3.
[19].المرجع السابق، 6.
[20]. كريستيان كوتس أولريكسن، قطر والربيع العربي الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، الموقع الإلكتروني لمركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط ، سبتمبر2014م.، تاريخ التصفح: 2 مايو 2024م، الساعة: 3:54:

mec.org-www.carnegie/

محورية الشرق الأوسط وتنافس القوى الصاعدة

The Centrality of the Middle East and the Competition of Rising Powers

إبراهيم كويى

دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض - مراكش

الملخص الدراسة

يُعد الشرق الأوسط منطقة محورية في استراتيجيات القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث يتمتع بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، ويضم ثروات طبيعية هائلة، وتنوعاً عرقياً وثقافياً كبيراً، وقد أدى هذا إلى صراع مستمر على النفوذ في المنطقة بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة. إن السمات الجيواستراتيجية الفريدة التي يتمتع بها الشرق الأوسط، والتي تنبع من أهميته الجغرافية والثقافية، وخاصة أهميته الاقتصادية، جعلت منه نقطة محورية في السياسة العالمية،مع مطلع القرن الحادي والعشرين شهد العالم صُعود مجموعة من القوى الدولية من العالم تعرف ب (القوى الصاعدة) على غرار الصين وروسيا والهند من أعضاء مجموعة دول البريكس، والتي تمتاز هذه القوى بكونها تحمل مشروع التنافس على المكانة الدولية، تتطلع هذه القوى إلى أداء أدوار أكبر على الساحة الدولية . بالإضافة إلي قوى أخرى صاعدة من القوى الإقليمية والتى تتطلع إلي دور سياسي أكبر على الساحة الدولية مثل إيران وتركيا، والسعودية والتنافس على بسط نفوذها فيما بينهما إقليميا ودوليا، لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية ومع اختلاف هذه المصالح وتشابكها، فيما بينهما أدت إلى الأزمات والصراعات إنعكست سلبا على المنطقة، وسيعتمد مستقبل المنطقة على كيفية تعامل هذه القوى مع بعضهما البعض.

الكلمات المفتاحية: القوى الصاعدة؛ الشرق الأوسط ؛ التنافس الدولي؛ الهيمنة؛ السياسة الخارجية.

Abstract

The Middle East is a centrality region in the strategies of the great powers in the international system, as it a position strategically important location, includes enormous of natural resources, and has a great ethnic and cultural diversity. This has led to an ongoing struggle for influence in the region between the major powers and the rising powers.The Middle East's unique geostrategic features, stemming from its

geographical and cultural importance, particularly its economic significance, have rendered it a focal point in global politics.At the beginning of the 21st century, the world has seen the rise of a group of international powers from different regions of the world, known as the "rising powers" such as China, Russia, and India, which are members of the BRICS group. These powers are characterized by their aspiration to competition for international status, and play a greater role on the international stage.

In addition to the rising powers, certain regional powers, such as Iran, Turkey, and Saudi Arabia, are also seeking to expand their influence and play a more significant role in international politics. This competition for regional and international influence among various powers has led to the emergence of crises and conflicts that have had a negative impact on the region.

Key words: Rising powers; Middle East. International competition. Hegemony. Foreign Policy.

1.المقدمة

نتناول من خلال هذا البحث مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط، ومكانة جيواستراتيجية مهمة ودائرة من دوائر الصراع الدولي، والتي حظي بأهمية إستراتيجية كبرى كونها تملك العديد من الثروات الباطنية النفطية والغازية، ما يؤهلها لأن تصبح لاعبا مهما في خريطة الطاقة العالمية ،ما جعل العديد من القوى الدولية والصاعدة تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، جعلت منها محطة أنظار من قبل العديد من الدول والقوى المتنافس عليها اقليميا ودوليا ذات المساحة الكبيرة، الذي يربط قارات العالم الثلاث (أوروبا-أسيا-إفريقيا)، وكذلك دراسة القوى الصاعدة والتي أصبحت تنافس القوى العالمية علي دورها ومكانتها لتثبت بأنها فاعل أساسي في ميزان القوي، من خلال أدوارها الدولية الجديدة على مستوى الصراعات العالمية ومحاولة إثبات وجودها في كل صراع، لتؤكد على لعب أدوار فعالة في الساحة الدولية سعياً منها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية[1].

وفي ظل التراجع الذي شهدته القوى الدولية الكبرى حاولت القوى الصاعدة في لعب دور أكبر وبفعالية في الساحة الدولية من خلال إمكانياتها وقدراتها المتكيفة مع التغيرات الدولية فعملت على استغلال الفرصة لغرض فرض هيمنتها في المنطقة وأدت ذالك الى التنافس فيما بينهما وأدت إلى تنافس دولي وإقليمي للقوى الصاعدة[2]

أدت فراغ القوة في المنطقة بسبب سياسات الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين بتقليل الالتزام الأمني في قضايا المنطقة مما دفع الدول الفاعلة بالسعي في نمط أدوارها الإقليمية التي لم تكن موجودة في السابق ، مثل الدور الإيراني في عموم المنطقة وتبنيه توجهات جديدة مما جعله قوة مؤثرة في عموم قضايا المنطقة وإمتداده لمناطق جغرافية لم يكن له أي دور في السابق لإعتبارها ضمن إطار مصالحهالقومية وفق وجهة نظرهم في

الشرق الأوسط، وكذلك تركيا وتبنيها توجهات إقليمية جديدة سعت من خلالها لتأدية دور جديد لا يقل عن باقي القوى الفاعلة.[3]

برزت القوى الإقليمية في غياب فعالية النظام الإقليمي العربي حينما بدأت ما يسمى بأحداث الربيع العربي، ومحاولة سد وملأ الفراغ الموجود سعت لتنفيذها وتحقيقها في المنطقة،تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية جيوبولتكية وجيواستراتيجية كبيرة ما جعلها محطة أطماع وأنظار العديد من القوى، التي تحاول بسط نفوذها في المنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية.

❖ أهمية الموضوع

تجدر الإشارة ان هدف البحث بالأساس هو تشخيص وتحليل طبيعة التنافس الدولي للقوى الصاعدة، وإعادة التموضع من جديد في المنطقة للشرق الأوسط بشتى الطرق المختلفة، تكمن أهمية البحث في سعيه الى دراسة وتحليل منطقة الشرق الأوسط، لمعرفة التطورات والمستجدات نظرا للتحديات والرهانات المختلفة، التي أصبحت مسرحا للتنافس الدولي بين القوى الصاعدة ،ومن الاهتمام المتزايد من جانب الباحثين بدراسة محورية الشرق الأوسط، كأهم منطقة ساخنة في العالم للتنافس الدولي ، التي خلقت مجال للتنافس والصراع .

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ إظهار أهم مظاهر التنافس الدولي للقوى الصاعدة في الشرق الأوسط
- ✓ محاولة إدراك أهم المصالح للقوى الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط
- ✓ التعرف على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط
- ✓ التركيز على تزايد وأهمية منطقة الشرق الأوسط
- ✓ القوى الصاعدة والاستراتيجيات لإعادة التموضع في المنطقة

❖ الإشكالية

تكمن إشكالية البحث في محورية الشرق الأوسط في التنافس الدولي،للقوى العالمية الكبرى والدولية والإقليمية،وبالأخص والمتعلقة في بحثنا هذا محاولات القوى الصاعدة للسيطرة والهيمنة ولمد نفوذها والتموضع من جديد فيها، وذلك لتحقيق مصالحها والمحافظة عليها كأهم منطقة تنافس دولي عالمي، نظرا لموقعها الجيوبولتيكي وفاعليتها دوليا والإشكالية الرئيسية هي" **ما هي أهم الاستراتيجيات المختلفة للقوى الصاعدة (إيران، تركيا، الهند)في منطقة الشرق الأوسط وكيفية إعادة التموضع"؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نقوم بذالك من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا تعني الشرق الأوسط وما هي أهميتها الجيوستراتيجية من (الموارد والثروات وأسواق استهلاكية واسعة)؟

- ✓ ما أهمية الشرق الأوسط وموقعها الجيوسياسي والتنافس الدولي وإعادة التموضع بالنسبة للقوى الصاعدة؟
- ✓ ما هي أهم الدوافع والأسباب الكامنة وراء اهتمام القوى الصاعدة بالمنطقة؟

❖ المنهجية

اعتمدنا في الدراسة ومقارباتها المنهجية على النظرية الواقعية، إذا يهدف الموضوع من خلال استناده علي نظرية الواقعية والبحث في الجانب الفكري الأمني، التي تركز على علاقات القوة والصراع على القوة والمصلحة القومية، واعطائها تفسيرا لأهم الخطوط العريضة للسياسة الدولية، وأبرز القضايا التي تسيطر عليها الدول في سياساتها الخارجية.

وكذلك المنهج التاريخي: يستعمل المنهج لتوضيح السياق التاريخي للصراع والتنافس على المنطقة، من قبل القوى الكبرى العالمية المختلفة للسيطرة والتموضع فيها، وتشخيص الاختلاف والأسباب من فترة لأخرى ومن ثم فهم طبيعتها والعوامل المتحكمة فيها، فالتاريخ يعد عنصرا مهما للتحليل السياسي يساعد الباحث في دراسة وتحليل لظاهرة معية وتعقبها للوصول إلي النتائج

2.الشرق الأوسط وأهميته الجيوستراتيجية

أستعمل مصطلح الشرق الأوسط أول مرة في عام 1902من طرف الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية الحربية "ألفريد ماهان[4] "وذلك للإشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند في مواجهته للنشاط الروسي في إيران وأستعمل للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى، كما تم استعمال المصطلح من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى عندما بدأوا بوضع مخطط لتقاسم مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا خططوا لتفكيك هذه البلدان وإعادة تركيبها جغرافيا لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها[5].

1.2. مفهوم الشرق الأوسط

المصطلح "الشرق الأوسط" في صورته الخارجية والوصف الجغرافي يتميز بأنه يندرج ضمن مجموعة التعاريف الجغرافية الأوروبية-البريطانية، التي تأخذ من أوروبا نقطة انطلاق لتحديد المواقع والاتجاهات الجغرافية. وفي هذا السياق، يُعتبر الشرق الأوسط الموقع الجغرافي الوسطي بين الشرق الأقصى الآسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي، والشرق الأدنى الذي يضم بلدان شرق أوروبا. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن استخدام هذه التسمية ليس لغرض تحديد المنطقة بشكل جغرافي أو وصفي صوري، بل يتجه نحو صياغة تعريف سياسي وثقافي جديد للمنطقة يختلف تماماً عن المفهوم الجغرافي التقليدي للشرق الأوسط[6]، ان من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاءت على النحو التالي:

عرفت **موسوعة لاروس الفرنسية** الشرق الأوسط بأنه اسم يطلق على مجموعة الدول المحاذية لشرق البحر المتوسط، وهي: (تركيا، سوريا، مصر، إسرائيل، لبنان، السعودية، العراق وإيران)، ثم تضيف يمكن

أن تتسع التسمية لتشمل(ليبيا، السودان، لبنان، أفغانستان، باكستان، والهند)، فيما اعتبرت **دائرة المعارف الأمريكية** الشرق الأوسط المنطقة التي تشمل (البحرين، قبرص، إيران، كيان إسرائيل،الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات العربية، واليمن)، وهذا التعريف هو الذي وضعه الحلفاء عندما اقتسموا الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى[7].

أما الموسوعة البريطانية فتعرف الشرق الأوسط بأنه يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحيانا إلى ما وراء ذلك وفقا للموسوعة البريطانية، وسمي الجزء الأوسط لهذه المنطقة العامة الشرق الأدنى وهو اسم أعطاه إياه أوائل الجغرافيين الغربيين المعاصرين الذين قسموا الشرق الأوسط إلى ثلاث مناطق: الأدنى، أي الأقرب إلى أوروبا، وهو الممتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي والأوسط من الخليج إلى جنوب شرق آسيا، والأقصى، كل المناطق المواجهة للمحيط الهادي[8] .

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، ولكن في عام 1989م أعطت تعريف آخر بعد دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فعرفت المنطقة على أنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وكيان إسرائيل.

2.2. الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط

تبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث أوروبا وآسيا و إفريقيا، بالرجوع إلى نظرية الجيوبولتيك والتي تفسر أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض، ويشكل جزءا من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض، فالمنطقة تحتوي على العديد من الأنهار الكبرى مثل نهر النيل، نهر الدجلة والفرات، نهر الأردن، حيث ظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، وبذلك لعبت منطقة الشرق الأوسط دورا بارزا في الإستراتيجية الدولية عبر السنين، فهي تتوسط جميع الخطوط البحرية والجوية الرئيسية المتجهة من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق، كما أنها تحوي الموانئ و المطارات اللازمة لإيواء قوافل الانتقال البرية والبحرية عبر المسارات العالمية نظرا لوجود ممر ملاحي هام فيها وهو قناة السويس، كما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بثروات طبيعية وتعدد مصادر الطاقة ومن أهمها البترول الذي كان من أهم عوامل التدخل الخارجي فيها[9]

إن الأهمية المركزية لحوض البحر المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلق به قضية محورية، تهم العالم بأسره وهذا روجع لإدراك القوى الكبرى أن مفهوم الأمن أصبح يتسع ليشمل، المحيط الجيوسياسي للجماعات الإقليمية الدولية ، تبرز الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط في امتلاك موقعها الجغرافي العديد من مصادر الطاقة، وخاصة (النفط والغاز الطبيعي)، ومن هنا جاءت أهمية التنافس على مصادر الطاقة في المنطقة كمحدد رئيس للتفاعلات بين كافة الأطراف الإقليمية والدولية.

كما تعد غير مكلفة مقارنة بالتكاليف المستمرة لغيرها من مصادر الطاقة في مناطق أخرى في العالم، كما أن الحاجة لصيانة الشركات المتخصصة لاستخراج الطاقة ضئيلة جدا، كما تمتلك مصادر الطاقة في المنطقة العديد من المميزات التي تجعلها في مقدمة استخدامات الدول على مستوى العالم، وهو ما يجعل التنافس على مصادر الطاقة أقل تأثيرًا على استقرار المنطقة[10].

الشرق الأوسط من بين أكثر الأماكن في العالم أهمية إستراتيجية، وفي ظل التنافس الدولي والإقليمي لبسط النفوذ والهيمنة على المنطقة جعل التنافس تهديداً يؤثر بدرجات مختلفة على تفاعلات النظام الإقليمي، مما شكل عاملا مساعداً في زيادة تفكك المنطقة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة لكل الأطراف في الإقليم والتكامل مع بعضها البعض.[11] من الناحية الإستراتيجية تشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار وهي:

- ✓ **البحر الأبيض المتوسط** :يقع وسط القارات الثلاث، وله ممران مهمان: الممر الشرقي عبر قناة السويس والممر الغربي عبر مضيق جبل طارق. يربط بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، ويظل ممرًا مهمًا للتجارة العالمية.
- ✓ **البحر الأحمر** :يعد واحدًا من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم، حيث يربط بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقيا. يعتبر معبرًا رئيسيًا لتصدير النفط من الخليج والأسواق العالمية.
- ✓ **البحر الأسود** :يصل شماله ببحر أزوف وجنوبه ببحر إيجة، ويتمتع بأهمية تجارية تربط بين تركيا والدول الأوروبية.
- ✓ **بحر العرب** :يقع في جنوب شرق منطقة الشرق الأوسط، ويضم خليج عمان وخليج عدن، ويرتبط في جنوبه بالمحيط الهندي، ويتميز بأهميته التجارية الكبيرة.
- ✓ **بحر القزوين** :يُعتبر أكبر بحيرة مغلقة في العالم، ويمتد بين آسيا وأوروبا، ويمتلك حوالي 4% من احتياطي العالم من النفط وحوالي 7% من احتياطي العالم من الغاز الطبيعي.
- ✓ **بحر إيجه:** يقع بين اليونان وتركيا، ويشكل ممرًا رئيسيًا للسفن التجارية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط[12].

كما يتحكم الشرق الأوسط في أهم مواقع المرور الدولية وهي:

- ✓ **قناة السويس** :تصل بين خليج السويس والبحر المتوسط، وهي ممر مائي استراتيجي يتحكم فيه القوى الكبرى، ويتمركز فيه 40% من حركة السفن في العالم.
- ✓ **مضيق باب المندب** :يعد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويعتبر ممرًا مائيًا مهمًا لتجارة دول الأردن والسودان وأريتريا.
- ✓ **مضائق البسفور والدردنيل** :تقع ضمن المياه الإقليمية التركية وتعتبر ممرات مائية استراتيجية بالقرب من الأراضي العربية.
- ✓ **مضيق هرمز** :يعتبر أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة، ويفصل بين خليج عمان وخليج البحرين وبحر العرب والمحيط الهندي، ويُعتبر الممر البحري الوحيد لدول العراق والكويت والبحرين وقطر، وتعبره يوميًا ما يصل إلى 20-30 ناقلة نفط تحمل حوالي 40% من النفط العالمي المنقول بحرًا.[13]

بداية القرن العشرين شهدت تزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بناءً على موقعها الاستراتيجي وتحكمها في طرق المواصلات والتجارة الدولية. ولكن مع اكتشاف البترول في إيران عام 1908،

وزيادة اعتماد الدول الصناعية الكبرى على هذه المادة، التي أصبحت عصب حياتها الاقتصادية، زاد اهتمام العالم بالمنطقة، وأصبح الشرق الأوسط ساحة تنافس استراتيجي خاصة مع زيادة الحاجة إلى مصادر الطاقة مع ثورة الصناعة. على هذا الأساس، اكتسبت المنطقة أهمية إستراتيجية كبيرة، حيث أصبحت تنتج حوالي ثلثي نفط العالم. وقد أضافت الثروة البترولية للشرق الأوسط عاملاً جذباً، وزادت من التنافس الدولي في المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية والسياسية[14].

وبالتالي جعلتها محل تنافس بين القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان والصين، وهذا ما جعل من منطقة الشرق الأوسط مجمع الصراعات المتعددة حيث تتعدد القوى الكبرى والقوى الصاعدة والإقليمية ومختلف الجهات الفاعلة التي تتنافس مع بعضها البعض لتحقيق أهدافها في المنطقة.[15]

في هذا الصدد، تنبهت دول العالم إلى أهمية التنافس على مصادر الطاقة والتنافس الدولي، لذلك تتجه العديد من الدول نحو زيادة استثماراتها في مجال الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي الاعتماد كليا على مصادر الطاقة بشكل مستمر ومرتبط بوجودها، وبالتالي فإن تنوع مصادر الطاقة يتيح أمام الأطراف المتنافسة اختيار المصدر المتوافر لديها الذي سوف يعتبر أبرز العناصر الأساسية في خطط التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي[16].

1.2.2. الأهمية الثقافية للشرق الأوسط

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بالحضارة العريقة طوال تأريخه القديم، من المعروف أن أولى الحضارات القديمة كالمصرية التي تطورت في المنطقة فشهدت تعاقب الحضارات العريقة مثل الرومانية،والإسلامية وكذالك الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية وبهذا شكل مجالا حضاريا من التراث الديني.[17]

بالإضافة إلى كل هذا، تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية حضارية كبيرة، حيث تتميز اللوحة البشرية والسكانية للمنطقة بالغنى والتنوع. فقد اجتمعت على أرضها الساميون والهنود والأوروبيون والأفارقة، وتعاقبت حضارات السومريين والأكاديين والأشوريين والفينيقيين والكنعانيين والأراميين وغيرهم. وبالتالي، تتمتع المنطقة بثراء ثقافي استثنائي، وكانت دائمًا مركزًا وملتقى لحضارات إنسانية عديدة. وقد شهد الشرق الأوسط على مر العصور حضارات متعددة، بدءًا من حضارات ما بين النهرين، مثل الحضارة السومرية والبابلية والكلدانية والأشورية، وصولاً إلى الفتوحات العربية والخلافتين الأموية والعباسية. كما عرفت المنطقة الفتح البطيء من قبل الأتراك السلاجقة، ومن ثم العثمانيين، وبعدهم الاستعمار الأوروبي من قبل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا، مما أثر بشكل كبير في ثقافة وشعوب المنطقة وفي تحديد الحدود، التي بقيت حدوداً رسمية بعد الاستقلال.وبعد الاستقلال، عرف الشرق الأوسط التواجد الأمريكي في المنطقة، الذي أثر بشكل كبير في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة.[18]

3. القوى الصاعدة والتنافس الإقليمي

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجها الدول في الخروج من حالة التخلف والركود الذي تعاني منه، فإن البعض نجح في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعلها محطة اهتمام المؤسسات الدولية والاقتصادية القائمة والتي صنفتها تقاريرها ودراساتها ضمن ما أطلق عليه باقتصادات الدول الصاعدة، التي عرفت بتجاربها التنموية المتميزة وقدراتها الكبيرة الكامنة ما جعلها تستحق تسمية الدول الصاعدة.[19]، وأبرز تلك القوى التي أطلق عليها تسمية القوى الصاعدة اختصارا بتسمية دول مجموعة "البريكس"[20]

استخدم مصطلح القوى الصاعدة أول مرة في كتابات الاقتصادي الهولندي (Antoine Van Agtmael)في التجمع المالي (البنك الدولي) في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، بينما عرفها الباحث البريطاني (Richard Ned Lipo) على أنها "دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها كقوة كبرى والاعتراف بها من قبل معاصروها بذلك".وعلى العموم فإن لهذه الدول خصائص معينة في المجال الاقتصادي والتي تمتاز : بالنمو السريع، رفع مستوى معيشي مقارب نحو مستوى الدول المتقدمة، بوجود بنية تحتية قوية وبوجود الشركات الجديدة للتنمية، وتوفير حياة أفضل للمواطنين. وتوفير أرضية مناسبة للمستثمرين الدوليين واستقطاب الرأس المال الخارجي، ونمو في دخل الفرد والعمل ونصيب مرتفع في الدخل العالمي، واندماج سريع في الاقتصاد العالمي في تنمية قطاعي التصدير وفتح الأسواق المالية.[21]

وعرفها المختصين في العلاقات الدولية على إنها"الدول التي تمتلك القدرات الطبيعية والمادية والبشرية المعتبرة وتحقق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والصناعي مقارنة بدول أخرى، لاسيما في المساهمة في رفع الناتج العالمي فضلا عن تحقيقها تفوق في مجالات التنمية الاقتصادية، إذ تزيد مساهمتها في الاقتصاد العالمي من خلال تأثيرها على المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تأثيرها في السياسة الدولية.[22]

ويتفق العديد من المفكرين على أن القوى الصاعدة هي:"تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول "البريكسBRICS " ، وبالتالي فإن هذه القوى تختلف عن القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا القوة العظمى الأمريكية نتيجة للنقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية كالصين والهند وباكستان[23]

1.3.العلاقات الصراعية للقوى الصاعدة

يمثل الصراع على القيادة الإقليمية والسعي لاستغلال مكامن الغاز الطبيعي أبرز سمات توجهات القوى الفاعلة في البيئة الأمنية الراهنة، الذي عزز التوجه للسباق نحو ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن

تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وصعود قوى إقليمية لتعزيز مواقعهم ومصالحهم في انتزاع موطئ قدم جديد لهم في المنطقة. ليشمل محاور جغرافية في عموم المنطقة بالانفتاح على مواقع إستراتيجية مثل البحر الأحمر للتحكم في مسارات التجارة الدولية لتأمين مصالحها الإستراتيجية والتضييق على منافسيها والاندفاع لتحقيق مكانة متميزة فيها. وتأدية أدوار مهمة فيها.[24]

ظهرت قوى إقليمية تعمل على إبراز توجهاتها الإستراتيجية، مستغلة الفراغ الموجود لبلورة نفوذها، وعلى رأسها إيران. أصبحت إيران من أبرز الفاعلين في المنطقة، حيث عملت على تعزيز مصالحها القومية من خلال تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول، وعلى رأسها التحالف الاستراتيجي على سوريا. ومع إنشاء محور المقاومة، فقد شكلت منطقة إستراتيجية تجمع دولًا رافضة للتواجد الأمريكي، مثل العراق وسوريا ولبنان، واحتلت إيران فيها وضعًا مسيطرًا من حيث القوة العسكرية[25]

برزت تركيا كفاعل جيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002، حيث أعادت تركيا توجيه اهتمامها بالمنطقة بشكل خاص في المجال الاقتصادي، خاصة بعد فشل مساعي انضمامها للاتحاد الأوروبي. كما شكل سقوط العراق تهديداً أمنياً لها، مما دفعها لزيادة اهتمامها بالشؤون الإقليمية.

وبناءً على ما سبق، تتمثل أبرز أطراف التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط بين أطراف إقليمية ودولية. وهنا ينقسم أطراف التنافس بين اللاعبين الدوليين والإقليميين في مجال الطاقة. وقد استدعى هذا التنافس ظهور ما يعرف بجيوسياسات الطاقة، نتيجة للتدخل غير المسبوق لكافة أطراف التنافس من أجل تأمين مصادر الطاقة في المنطقة.[26]

2.3.أدوار القوى الصاعدة في الشرق الأوسط

1.2.3.الدور الإيراني والتنافس الإقليمي

تمتلك إيران قوة شاملة تمكنها من لعب دور إقليمي مؤثر، وليس السيطرة الكاملة .وعلى الصعيد العسكري، نجحت إيران في إنشاء واحد من أقوى الجيوش في المنطقة .ولديها أسلحة تقليدية مثل الدبابات والغواصات والطائرات المقاتلة والمروحيات، كما طورت قدرات عسكرية غير تقليدية مثل الصواريخ الباليستية، ومن الناحية الاقتصادية، تتمتع إيران بالعديد من المزايا نتيجة لموقعها الجغرافي الذي يزودها باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي وعالمياً،يحتل سوق النفط الإيراني المرتبة الخامسة حيث تبلغ طاقته الإنتاجية أربعة ملايين برميل يومياً إلى ذلك، تقدر احتياطيات إيران من الغاز الطبيعي بنسبة 17.5 في المائة من إجمالي احتياطيات الغاز .[27].

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنحو 1.63 تريليون دولار .وتقدر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20 ألف دولار، في حين بلغت صادراتها من النفط الخام 1,342 مليون برميل يوميا (2014) لتصل إلى المرتبة الثانية عشرة عالميا وتظهر هذه الأرقام الفارق قبل وبعد التوقيع على الاتفاق النووي ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليه .ومع ذلك، في 1 يناير 2017، بلغ احتياطي النفط الخام الإيراني 1.584 مليار

برميل واحتلت المرتبة الرابعة عالميًا .وفي عام 2015، بلغ إنتاج إيران من الغاز الطبيعي نحو 1.488 مليار متر مكعب، لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً .في حين بلغ احتياطي الغاز الطبيعي 335 تريليون متر مكعب في عام 2017، ليحتل المرتبة الثانية عالمياً[28]

ولكن فيما يتعلق الأمر بقدرات القوة الإقليمية الأخرى، فمن الواضح أن الأقطاب الإقليمية الأخرى تتفوق على إيران. على سبيل المثال، وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن ميزانية المملكة العربية السعودية العسكرية المقدرة بـ 63.7 مليار دولار في عام 2016 جعلت المملكة أكبر فائض عسكري في المنطقة ورابع أكبر مورد للأسلحة في العالم .لكن كان من الواضح أن الإنفاق العسكري الإيراني انخفض بنسبة 7.3 في المائة بين عامي 2007 و2016، لكنه ارتفع بنسبة 17 في المائة بين عامي 2015 و2016، وهو ما عزز التأثير الإيجابي لرفع العقوبات الدولية مع تحسن الاقتصاد الإيراني وحصول الحكومة على الإمكانيات اللازمة، كانت الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر منفق عسكري في المنطقة في عام 2014. وكانت إسرائيل في المركز الخامس عشر من حيث أكبر منفق عسكري في العالم في عام 2016، وفي المركز الثامن عشر في الإنفاق العسكري على مستوى العالم[29].

ومن هنا، حاولت إيران تعويض حالة عدم التفوق في القدرات المادية من خلال الاعتماد على أدوات القوة الناعمة مثل الأيديولوجية، والتدخل في الصراعات الداخلية .ومن هنا، طورت إيران قدراتها العسكرية نتيجة لمخاوفها الأمنية، فقامت بتطوير ترسانتها من الأسلحة غير المتماثلة وبرنامج الطاقة النووية .علاوة على ذلك، كانت تقوم بنشاط بحري استفزازي في الخليج، وتهدد بين الحين والآخر بإغلاق مضيق هرمز؛ وكان هذا السلوك الإيراني يهدف إلى إبراز القوة وإظهارها في الخليج والضغط على الدول العربية والخليجية وتحالفاتها.[30]

وبينما اتخذت دول الخليج العربي موقفاً مختلفاً في سوريا ودعمت مجموعات عسكرية أخرى، لم تشارك إيران في أي عمل في العراق لقد أعطت إيران الأولوية لمصالحها الوطنية المتعلقة بالأمن والاستقرار الإقليميين، ادعت إيران أنها حامية وممثلة للشيعة في المنطقة والعالم .وهو ما جعل النخبة الإيرانية تقدم الجمهورية الإسلامية كنموذج ثوري، وتأسيس صحوة إسلامية عالمية وتقديم نفسها كمركز وحامي للشيعة في الشرق الأوسط .[31]

تحاول إيران إظهار القوة من خلال رؤيتها لقضية أمن الخليج على وضع ترتيبات أمنية خليجية تعتمد على مشاركة جميع الدول الواقعة على ساحل الخليج، واستبعاد أي تواجد لقوات أجنبية من أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج .وكما عبر الأدميرال علي شمخاني (1979- 2005)، وزير الدفاع الإيراني، عن رؤية إيران لأمن الخليج: "إن السياق الإقليمي يتطلب ترتيبات أمنية محددة ونظام دفاعي جديد، وهو ما يحتاج إلى تعاون عسكري عميق بين إيران والمملكة العربية السعودية .كما سعت إيران إلى إقناع دول الخليج بإنشاء منظمة دفاعية إقليمية أوسع" .وأصر الرئيس الإيراني خاتمي على توسيع العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي[32] واعتبر هذه القضية أولوية قصوى في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية[33].

وعلى النقيض من تورط إيران العميق في الحرب السورية وسعيها لبقاء الأسد، سعت المملكة العربية السعودية إلى إسقاط الأسد نتيجة لذلك، أدى الدعم العسكري والمالي الإيراني لنظام الأسد ودعم دول مجلس التعاون الخليجي للأطراف المقاتلة الأخرى إلى تعقيد الحرب وإطالة أمدها، في الواقع يمكن أن تعزى مقاومة

النفوذ الإقليمي لإيران والمواقف الإقليمية المختلفة بشأن القضايا الإقليمية إلى التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية وينعكس التنافس بين القوتين الإقليميتين على تعقيد نمط الصراعات وزيادة الحروب الإقليمية بالوكالة، على سبيل المثال في اليمن، تُتهم إيران بدعم جماعة الحوثي[34]

ويشكل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو/أيار 2018، في عهد إدارة ترامب، أهم عقبة أمام الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية .وأدى الانسحاب الأميركي من الاتفاق إلى عودة العقوبات الأميركية التي تستهدف بشكل رئيسي الضغط الاقتصادي على إيران وتعرقل اندماجها في الاقتصاد العالمي .ونتيجة لذلك، تدهورت العملة الإيرانية واشتعلت الاحتجاجات عدة مرات في إيران في عامي 2017 و2018 بسبب المشاكل الاقتصادية .ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية.

ويمكننا أن نجد أن هناك العديد من القيود والتحديات على الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، والتي لا تعزز ادعاءات إيران أو ادعاءها كقوة مهيمنة إقليمية، وتأتي هذه القيود من التصور الإقليمي وتأثير القوى الخارجية على الديناميكيات الإقليمية، وهذا يحد من خيارات واستراتيجيات سلوك إيران الإقليمي على سبيل المثال:

- ✓ تشتت السلطة في الشرق الأوسط : حيث أن منطقة الشرق الأوسط بها العديد من الجهات الفاعلة التي تدعي القيادة والنفوذ وتسعى للهيمنة في بعض الأحيان،هناك السعودية ومصر وتركيا وإسرائيل،
- ✓ درجة عالية من التنافس الإقليمي: بين جميع الجهات بدرجة عالية وعدم الاعتراف من تلك القوى الإقليمية بمصالح الدول الأخرى وهم يتنافسون في نفس مجال النفوذ، مثل الدور الإيراني والتركي في سوريا، والتنافس الإيراني والسعودي في معظم أنحاء الشرق الأوسط، والتنافس المصري والسعودي.
- ✓ عدم تقديم إقتراح أو تعريفًا لهيكل أمني إقليمي لمنطقة النظام الاقتصادي الإقليمي، من تلك القوى الإقليمية أو حتى العمل كممثل للمنطقة في المنتدى الدولي.
- ✓ تصاعد الصراعات الإقليمية على أساس طائفي أدى إلى اتساع الفجوة بين المسلمين السنة والشيعة، ويؤدي إلى إضعاف جاذبية النموذج الإيراني بين شعوب المنطقة[35].

وحتى وقت قريب كانت إيران تعتبر منتصرة على الساحة الإقليمية، وبحسب بعض قادتها، في أربع عواصم عربية (دمشق وبيروت وبغداد وصنعاء .(ومع ذلك، فإن الاحتجاجات الشعبية الضخمة في العراق ولبنان التي تتحدى النفوذ الإيراني من خلال وكيلها، وفي إيران نفسها، بما في ذلك تلك التي تلت مقتل سليماني، نتيجة إسقاط الدفاعات الجوية للحرس الثوري الإيراني الطائرة المدنية الأوكرانية ، قد أضعفت نظام طهران .تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد حتى الآن انتقادات إيرانية معروفة لردود الفعل الروسية والتركية الصامتة على مقتل سليماني .[36]

2.2.3. الإتفاق السعودي –الإيراني

أدت الهجوم على البعثة الدبلوماسية السعودية في طهران الى قطع العلاقات بينهما، وقد تمت المصالحة بين الدولتين في بكين مطلع عام 2023 بعد انقطاع دام سبع سنوات، بواسطة دول المنطقة والتي مهدوا لها الطريق للتقارب عن وجهات النظر، كل من العراق وقطر وسلطنة عمان أدت الى التفاهمات والتقارب بينهما، لأسباب مهمة لكلا الطرفين أدت الى تطبيع العلاقات، ما يتعلق بالجانب الاقتصادي في الشأن الإيراني بسبب العقوبات الاقتصادية أدت الى خسائر جسيمة اقتصادية لحقت بها ، وهبوط حجم الصادرات النفطية الإيرانية بسبب إلغاء الاتفاق النووي، من جانب الولايات المتحدة في إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب عام 2018، أدت الى تفجر الاحتجاجات وغضب جماهيري في الشارع الإيراني، نتيجة التدهور في مستوى المعيشي بعد إنهيار العملة الإيرانية(الريال) إلى أكثر من 90٪من قيمته في السنوات الأخيرة.[37]

وبالتالي لتخفيف تلك الضغوط بدى التقارب مع السعودية منطقيا فيما يتعلق بتنمية العلاقات التجارية، ولمساهمة الرياض مستقبليا باتفاق جديد بالنسبة البرنامج النووي الإيراني، والتخلص من جزء بسيط من العقوبات الغربية، وبالأخص فيما يتعلق بعودة التصدير والاستثمار في قطاع الطاقة، وكذالك سعوديا يمكن تنويع اقتصادها من خلال جذب المزيد من الاستثمارات ،وتحقيق الاستقرار في المنطقة إقليميا ولتخفيف التوتر مع اليمن عبر استخدام النفوذ الإيراني لجعل الحوثيين يتعاطون بإيجابية أكثر، مع مبادرة عدم التصعيد التي تقترحها المملكة السعودية، حيث كان الهجوم على المنشأت النفطية السعودية(أرامكو) عام 2022 نفذه جماعة الحوثيين التي تدعمها إيران، وبالأخص بتقنيات عسكرية إيرانية، وطائرات مسيرة ، وبعد أن تبين بعدم رد فعل أو مبادرة بتقديم المساعدة من الجانب الأمريكي ما دفع بالسعودية العمل على التقارب مع إيران للتنسيق في الملفات والاستقرار في المنطقة، قد يتيح هذا التقارب التعاون في مجالات متعددة في التعاون الاقتصادي والتجارة والأمن، بين الجانبين وتحقيق الاستقرار في المنطقة فيما يتعلق بالتعاون الطرفين في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الأمنية[38]

3.3.السياسة الخارجية التركية في المنطقة

لقد شهدت تركيا تحولا كبيرآ في سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة وبالأخص عقب تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بسبب تبني قادة الحزب صناع السياسة الخارجية ومهندسها "أحمد داود أوغلو" ، إن تركيا دولة محورية ودولة مركزية لديها الإمكانيات لتوفير أمنها واستقرارها ولدول الجوار في محيطها الإقليمي، كعضو في حلف الناتو المنظومة الغربية، تمكنها من كسب أهمية عند القوى الكبرى، وأن تركيا تحظى بالقبول لدى شعوب المنطقة وحكامها، حيث تمتلك اقتصادا صنف ضمن الاقتصادات الأولى عالميا[39]

تعد بيئة الشرق الأوسط بيئة توتر ونزاعات وبالرغم من ذلك اتجهت تركيا إليها وأبدت اهتماما بقضاياها الساخنة في إطار رؤيتها الجديدة التي رسمها أحمد داوود أغلو في كتابه العمق الاستراتيجي في محاولة لتركيا تحقيق أهدافها وإبراز مكانتها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي حتى تتمكن من ربح أوراق توظفها في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه.[40]

وبموجبه لابد لتركيا القيام بدور فاعل ورائد فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الإقليمي، وكذلك الاهتمام بالمجالات الاقتصادية والثقافية من أجل تقوية علاقاتها مع جيرانها، لذلك وضعت مبادئ للسياسة الخارجية التركية في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط أهمها: التوازن بين الحرية والأمن، تصفير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم لدول الجوار،ومبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد**:** حيث يقوم هذا المبدأ على أن علاقات تركية مع اللاعبين الدوليين والإقليميين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل متكاملة فيما بينها.

ما يعني العلاقات الإستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، وارتباطها بحلف الناتو، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسياستها تجاه روسيا، وسعيها للعب دور إقليمي ليست متضادة أو بديلة بعضها البعض، بل هي علاقات تجري في إطار متكامل، ومبدأ الدبلوماسية المتناغمة يظهر بوضوح في الجهود التي بذلتها تركيا لتعزيز صورتها الجديدة من خلال انفتاحها على أقاليم وساحات جديدة، حيث انضمت إلى منظمات دولية واستضافت مؤتمرات دولية، مثل استضافتها لقمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، مما رفع من أداء الدبلوماسية التركية.[41]

وضعت تركيا هدفا رئيسيا أمامها هو أن يكون منظورها للشرق الأوسط متعدد الأطراف أي لن تكون مع طرف ضد طرف أخر في محور أخر وأن تخفض مشكلاتها مع جيرانها إلى الصفر، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع وعلى علاقة جيدة مع الجميع وأن تتبع أسلوب الدبلوماسية في حل المشاكل قبل حدوثها ، بموجب هذه السياسة تنقل تركيا من الطرف إلى المركز ودور فاعل ومؤثر، وقد تحسنت علاقات تركيا بدول الجوار مع سوريا وإيران.[42]

وكذلك، مبدأ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة هو الهدف الذي تسعى تركيا لتحقيقه في الشرق الأوسط، حيث تهدف إلى جعل العلاقات المتبادلة مبنية على الثقة بين الدول والشعوب والتنظيمات غير الحكومية. وقد عزز الحوار التركي الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية العلاقات التركية العربية إلى درجة غير مسبوقة، حيث تلقت الدبلوماسية التركية ترحيبًا وقبولًا من دول الشرق الأوسط وشعوبها.

وأخيرًا، مبدأ الترابط الاقتصادي المتبادل: كانت تركيا ترى أن التكامل الاقتصادي شرطًا أساسيًا لإحلال السلام في المنطقة، لذا بادرت لإقامة مجموعة من المشاريع، ووقعت عددًا من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والأردن، حيث يمكن أن يساهم التبادل الاقتصادي في خلق تكامل اقتصادي في المنطقة.[43]

1.3.3.سياسة "التغريب" التركية

أدت علمانية الحكم في تركيا ورغبتها الجامحة باللحاق بالغرب وقطع روابط، المجتمع التركي بجذوره الإسلامية وجواره الجغرافي الشرقي إلى انتهاج خيارات سياسية مستفزة للمشاعر العربية من أبرزها: إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية وإلغاء تعليم اللغة العربية ومنع الأذان باللغة العربية وضم لواء الاسكندرونة الذي اعتبرته تركيا جزءا من أراضيها، بالإضافة إلى مشاكل الدجلة والفرات المائية من أبرز نقاط التوتر بين تركيا وجارتيها السورية والعراقية،بتنفيذ مشروع GAP والتقارب مع الولايات المتحدة والاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات مع كلا البلدين[44]

تركزت سياسة التغريب التي اعتمدتها تركيا على التوجه نحو الغرب، حيث اتجهت نحو الغرب وأظهرت توجهها للشرق بشكل أقل، وخاصة نحو العالم العربي، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور مصالحها السياسية، وعضوية حلف الناتو محور مصالحها العسكرية والاستراتيجية، وانضمامها للاتحاد الأوروبي محور مصالحها الاقتصادية. وقد اشتبكت تركيا مع المنطقة العربية، وكانت بذلك أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل، حيث أبرمت معها اتفاقية حزام المحيط عام 1958، بالإضافة إلى التعاون الاستخباراتي والعسكري على مدى سنوات طويلة، ولعل هذا من أهم ما عزز القطيعة بين تركيا والدول العربية، ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002، أعادت تركيا صياغة سياستها الخارجية من خلال إعادة تعريف مكانتها. فأعادت الاعتبار لأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لها، ويعتبر أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية التركي، المنظر الأهم للإستراتيجية التركية "العثمانية الجديدة" التي تهدف إلى إخراج تركيا من الطرف إلى المركز ولعب دور فاعل في كل القضايا الإقليمية والدولية.[45]

إن من أهم المتغيرات التي تقف وراء إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط منها:

- ✓ تفاقم الأزمات في المنطقة، وزيادة في الرغبة التركية في لعب دور في حل هذه الأزمات، بسبب إذ من الممكن أن يكون لها تداعيات سلبية على تركيا أخطرها الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، أدت الى تفكك الدولة المركزية وتنامي النزعة الانفصالية لدى أكراد العراق.
- ✓ المصالح الإستراتيجية لتركيا في المنطقة بسبب امتداد عمقها الحضاري، اقتصاديا وإستراتيجيا، وتمتلك المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والتي تتمتع بوفرة الخيارات الإستراتيجية باعتبارها فاعلا رئيسيا في المنطقة ،يهدف الى إعادة وضع تركيا على خريطة المنطقة.[46]

من أهم أسباب والعوامل لاعتماد رؤية جديدة للشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم:

- ✓ انهيار النظام الإقليمي العربي أدت الى فراغ كبير في المنطقة، خاصة بعد احتلال العراق ومواجهة التحديات في المنطقة كتصاعد التحدي الكردي وتصاعد التحدي الإيراني وتزايد نفوذها.
- ✓ الرفض الاوروبي لانضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي من المسائل المهمة لمراجعة انقرة لخياراتها.
- ✓ تحقيق دور بارز في المنطقة بتكاليف سياسية أقل من عائداتها السياسية في المنطقة.
- ✓ المجال الجغرافي الوحيد في العالم يمكن لتركيا اللعب فيها دون مجابهة مع القوى العالمية.[47]

2.3.3.الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية

لا توجد دولة واحدة في الشرق الأوسط تتمتع بتفوق واضح في مجموعة المؤشرات العسكرية والاقتصادية والديموغرافية اللازمة للتحول إلى قوة إقليمية طموحة .ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي ، تمتلك إيران أكبر

اقتصاد، تليها المملكة العربية السعودية في المركز الثاني، وتركيا في المركز الثالث .ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، تمتلك تركيا أكبر اقتصاد تليها المملكة العربية السعودية ومصر وإيران .ومن حيث الإنفاق الدفاعي، تتصدر المملكة العربية السعودية جميع دول المنطقة بفارق كبير، تليها إسرائيل، وتركيا في المركزين الثاني والثالث على التوالي. ومن حيث القوة الديموغرافية، تتصدر مصر بفارق كبير حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة، تليها إيران (85 مليونا) وتركيا (84 مليونا) من حيث الطاقة النووية، فمن الواضح أن إسرائيل هي القوة العسكرية النووية الوحيدة في الشرق الأوسط .وأخيراً، وفقاً لمؤشر القوة النارية العالمي، تحتل تركيا المرتبة 11 عالمياً ، تليها مصر في المرتبة 13 ، وإيران في المرتبة 14 ، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 17 ، وإسرائيل في المرتبة 20.[48]

تعتبر تركيا التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط أحد أسس السلام والاستقرار في المنطقة، بحيث أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي، حيث تعتبر المنطقة محور إقتصادي- سياسي بالغ الأهمية بفضل مسارات وممرات في عمليات التبادل التجاري مع المناطق الأخرى، سببا في جعله مكانا مهما للتنافس الاستعماري نتيجة تحول النفط إلى أداة إستراتيجية وتزايد الطلب على الطاقة والتي ارتبطت بالثورة الصناعية، إلى ساحة تنافس إستراتيجي باعتباره إقليما جيواستراتيجيا لاحتواءه على احتياطات كبيرة من مصادر الطاقة.[49]

تسعى تركيا إلى أقصي قدر ممكن من التعاون مع دول المنطقة من خلال رؤيتها الجديدة في التعاون ومنها التعاون الاقتصادي،حيث تمتلك قاعدة صناعية واسعة على أرضية من المواد الأولية باستثناء الطاقة، وإنها مكتفية زراعيا وقاعدة متطورة من الموارد البشرية، تعتبر من أقوى الاقتصادات الصاعدة إذ زاد حجم الناتج المحلي بمقدار 7.3٪ سنويا وارتفع مستو دخل الفرد من 3300 دولار إلى 10 ألاف دولار سنويا والصادرات من 30 مليار دولار عام 2002 الى 130 مليار عام 2008 نتيجة إصلاحات حكومة حزب العدالة والتنمية في إطار توجهها نحو اقتصاد السوق سنة 1999 ، وكذالك محاربة الفساد وتخفيض نفقات الحكومة وتشجيع الاستثمار الخارجي.

وفي مجال الطاقة شكل حافزا للدفع بالعلاقات التركية الإيرانية تقدما لأنها تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي، كجزء من رؤيتها الجديدة وإستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى عقد اتفاق حول مجلس استراتيجي مع كل من سوريا والعراق لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تم توقيع 48 اتفاقية مع سوريا و 40 اتفاقية مع العراق بما فيها فتح الحدود وإلغاء التأشيرة بين البلدين.[50]

كما قامت تركيا بتصدير القوى العاملة إلي بلدان الشرق الأوسط مع الخبرة التقنية والمهارة منهم اكثر من 100 ألف يعملون في السعودية الكويت وليبيا، وارتفعت الصادرات التركية من 1.5 مليار عام 1990 إلى 7.2 مليار دولار في عام 2004 وفقا لإحصائيات الحكومة التركية للتجارة الخارجية.

3.3.3 الإستراتيجية التركية

إن الضرورة الأساسية لإستراتيجية تركيا الكبرى يجب أن تكون إبقاء جيوش القوى العظمى، بعيدة عن جيرانها المباشرين وإنشاء "جوار أساسي" لا يشكل فيه أي جار تهديداً عسكرياً كبيراً، بناءً على سياسات تركيا الخارجية والأمنية منذ نهاية الحرب الباردة .وتستند هذه الحتمية الأساسية إلى تقييم قدرات القوة الكامنة والفعلية

لدى جيران تركيا من وجهة نظر الواقعية الجديدة .ويكشف مثل هذا التقييم أن قوة تركيا العسكرية والاقتصادية لا مثيل لها بين جيرانها المباشرين، باستثناء إيران جزئياً ولذلك، لا يمكن لأي جار مباشر لتركيا، أن يشكل تهديدًا وجوديًا لتركيا .ومع ذلك، إذا احتلت قوات عسكرية من قوة عظمى إحدى الدول المجاورة لتركيا وتمركزت فيها،

فإن وجود قوات احتلال تابعة لهذه القوة العظمى في المنطقة المجاورة مباشرة لتركيا يشكل تهديدًا محتملاً للأمن القومي التركي .إن حقيقة بأن أربعة من جيران تركيا(أذربيجان،جورجيا،سورياوالعراق) من الثمانية المباشرين قد تم احتلالهم جزئيًا أو كليًا من قبل واحدة أو أكثر من القوى العظمى الخمس التي يتكون منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، توضح أن مثل هذا الاحتمال الرهيب ليس نظرية مؤامرة كابوسية بل هو الواقع الجيوسياسي الذي تعيشه تركيا. التي تواجهها منذ نهاية الحرب الباردة .مما سبق، استنتجت أن "موقف تركيا يجب أن يكون موقف "القوة الثالثة" التي تدعم استقلال وسلامة أراضي البلدان المجاورة لها والتي يتم تقسيمها وتدميرها في حروب بالوكالة[51] .

رغم أنه لتركيا رؤية جديدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط وسعيها إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية، في المنطقة الغير مستقرة وإيجاد السلام في المنطقة صادفت مجموعة تحولات شهدتها المنطقة العربية، امتدت تداعياتها وتأثيراتها إلى المستوى الاقليمي والدولي تمثلت في الثورات "الربيع العربي" وأبرزها الثورة السورية التي أثرت على العلاقات التركية السورية بشكل كبير وأشد توترا بعد الموقف التركي المساند للمعارضة السورية على حساب العلاقات التركية بالنظام السوري ويبقى مستقبل العلاقات بين البلدين رهينة المستقبل والمتغيرات التي تؤثر على سير الأزمة السورية.[52]

ومن جهة أخرى فان المسألة الكردية تشغل حيزا في جدول أعمال السياسة الخارجية التركية، والتي تعد من القضايا التاريخية الصعبة الحل،جعل التركيز التركي على الصعيد الرسمي يهتم بشكل كبير بأكراد سوريا، والمخاطر الناجمة عن أي محاولة منهم المطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصة بهم، من شأنها تأجج الحركة الانفصالية لدى الأكراد في تركيا.[53]

فإن القوى الإقليمية البارزة ليست متحالفة حتى بطريقة من شأنها أن تولد "كتلة" مهيمنة، بل تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العداء المتبادل: تركيا وإيران تخوضان حربًا بالوكالة على سوريا في حين تعارض مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية كلاً من إيران وتركيا، وقد انخرطت في حروب بالوكالة في ليبيا واليمن، بالإضافة إلى سوريا .علاوة على ذلك، فحتى العلاقات غير العدائية نسبياً بين إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية ليست ودية بالدرجة الكافية لتصنيفها على أنها "تحالف ."إذا حاولت أي واحدة من هذه القوى الإقليمية الخمس أن تصبح قوة مهيمنة إقليمية، فإن أي مزيج من اثنتين من القوى الأربع الأخرى سيكون كافياً على الأرجح لمواجهة مثل هذه المحاولة وإحباطها بنجاح[54].

إن بعض الاستراتيجيين العسكريين الأمريكيين مثل مايكل روبرت هيكوك [55] وإدوارد إريكسون [56] قد وصفوا تركيا على أنها "قوة مهيمنة صاعدة" في الشرق الأوسط في وقت مبكر من عام 2000، إن لم يكن حتى قبل ذلك،(نشر هيكوك كتاب "صعود الهيمنة" في عام 2000)، ولكن إذا اعتبرنا الشرق الأوسط كنظام إقليمي، فإن مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، تتمتع بقوى اقتصادية وديموغرافية وعسكرية مماثلة لتركيا .

يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لتركيا أن تمارس سيطرة مهيمنة على "القلب العربي" أو الطرق البحرية التي تربط الدول العربية الغنية بالنفط بالعالم الخارجي عبر عمان أو اليمن أو قناة السويس في مصر .ومع ذلك، يمكنها احتواء نفوذ الكتلة السعودية الإماراتية البحرينية من خلال الوجود العسكري التركي في قطر والصومال، بالإضافة إلى مواقع محتملة في جيبوتي وإريتريا والسودان وغيرها .وبالتالي، فإن الاستراتيجيات الكبرى التركية والأمريكية متوافقة بشكل كبير إذا استوعبت الولايات المتحدة تركيا الصاعدة، التي تسكن منطقة تضم جهات فاعلة إقليمية قوية أخرى مثل مصر وإيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية[57]

4.3.الهند في الشرق الأوسط

كانت العلاقات الهندية ودول الشرق الأوسط تتمحور حول وجود عمال من الهند، لاسيما في الخليج حيث نجد مجتمعا هنديا كبيرا منذ القرن السابع بسبب اكتشاف اللؤلؤ، وبعد السبعينيات بسبب النفط، بوصول رئاسة الوزراء ناريندرا مودي إلى السلطة في عام 2014 أضاف بعدا استراتيجيا لهذه السياسة شهدنا تقاربا بين الهند ودول الخليج ،على الرغم من الدعم الهندي التقليدي للفلسطينين أصبحت إسرائيل شريكا أساسيا للهند وبالأخص، في مجال الأسلحة.أدت السياسة الجديدة للهند بالنسبة إلي العلاقات مع الخليج، وتعزيز التعاون في عدد من القطاعات مثل الاستثمارات الخليجية في تحديث البنى التحتية الهندية والتنسيق، بين القوات المسلحة في مجال الأمن البحري في المحيط الهندي.[58]

وتشمل أولويات الهند جذب الاستثمارات لزيادة النمو الاقتصادي، ومعالجة المخاوف الأمنية الإقليمية (بما في ذلك بحر العرب والخليج)، وتعزيز حضورها ونفوذها الإقليميين وفي الواقع، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي تتعامل معها الهند بشكل ثنائي وثلاثي (إلى جانب فرنسا)، ومنذ عام 2021، في التجمع الرباعي I2U2 مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كانت زيارة ناريندرا مودي في أب/أغسطس 2015 هي الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى الإمارات العربية المتحدة منذ 34 عامًا .وفي الوقت نفسه، كانت زيارته للبحرين في أب/أغسطس 2019 هي الأولى على الإطلاق التي يقوم بها رئيس وزراء هندي.[59]

لقد كانت الطاقة والتجارة وضمان أمن المغتربين الهنود تقليديا المكونات الرئيسية للعلاقة الهندية الخليجية .وللهند مصلحة كبيرة في استقرار الخليج بالنظر إلى أن ما يقرب من 8.8 مليون مواطن هندي يقيمون في المنطقة .ويعد مجلس التعاون الخليجي أكبر شريك تجاري للهند في الكتلة الإقليمية، وشكلت التجارة 15.8%من إجمالي تجارة الهند في السنة المالية 2022-2023، مقارنة بـ 11.6% من إجمالي التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وانخفض اعتماد الهند على الخليج في واردات الطاقة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، حيث استوردت نيودلهي النفط الروسي بأسعار مخفضة .

وقد لبّت منطقة الخليج 55.3% من إجمالي الطلب على النفط الخام في الهند في الفترة 2022-2023، مقارنة بـ 63.9% في الفترة 2021-2022 .ومع ذلك، فقد انخفضت واردات النفط من روسيا في الفترة 2023-2024، وهناك دلائل على أن اعتماد الهند المتناقص على نفط الخليج قد بدأ ينعكس بالفعل، حيث تشير الأرقام من منتصف عام 2023 إلى حدوث انتعاش، ومن المرجح أن ترتفع مستويات إمدادات النفط من الشرق الأوسط إلى الهند على المدى المتوسط .إن حاجة الهند إلى الحفاظ على نموها الاقتصادي دفعتها إلى البحث عن دور أكبر في

حوكمة الطاقة العالمية، [60]وقعت نيودلهي في أوائل شباط/ فبراير اتفاقية بقيمة 78 مليار دولار أمريكي لتوسيع واردات 7.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال من قطر سنويًا لمدة 20 عامًا إضافية، بدءًا من عام [61]2028.

مع تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للمنافسة المحتدمة بين العديد من القوى الدولية، بدأت الهند تظهر كلاعب رئيسي في المنطقة حيث تتبنى ، سياسة أكثر نشاطاً في المنطقة؛ لضمان تحييد التداعيات التي يمكن أن يفرضها تزايد النفوذ الصيني، ولكون الهند التي تتطلع لأن تكون قوة عالمية مؤثرة، ثالث دولة مستهلكة للطاقة عالمياً؛ فإنها لن تسمح لإمداداتها من الطاقة بالتعرض للخطر. ولذلك فإن استقرار المنطقة، ومنع نشوب صراعات جديدة، وضرورة مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية يُعد مصلحة هندية في الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة.[62]

1.4.3.التقارب الاستراتيجي بين الهند ودول الخليج

أدت المصالح الإستراتيجية والاقتصادية المتنامية للهند في منطقة الخليج إلى إطار جديد للعلاقات الهندية الخليجية يقوم على الاستثمار والعلاقات السياسية والتعاون الدفاعي والأمني .ومع تحول الهند إلى سوق اقتصادية جذابة بشكل متزايد، أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن أهداف استثمارية طموحة بقيمة 100 مليار دولار أمريكي و75 مليار دولار أمريكي على التوالي .وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة سابع أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، حيث يبلغ حجمه حالياً 15.3 مليار دولار أمريكي.[63]

واستثمرت المملكة العربية السعودية 3.2 مليار دولار أمريكي حتى مارس 2022، بينما استثمرت قطر أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي في العام الماضي .وتشمل المشاريع الكبرى التطوير المشترك بين شركات النفط الهندية والسعودية والإماراتية لمشروع مصفاة راتناجيري والبتروكيماويات الذي تبلغ قيمته 44 مليار دولار أمريكي في ولاية ماهاراشترا بالإضافة إلى ذلك، دفع التركيز الجغرافي الاقتصادي الإقليمي للهند إلى المشاركة في مجموعة I2U2 والانضمام إلى الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). [64]

كما أنشأت الهند مناورات عسكرية جديدة مع العديد من دول الخليج لزيادة التعاون وقابلية التشغيل البيني في سعيها لتصبح "الشريك الأمني المفضل" لدول الخليج .وأقامت البحرية الهندية مناورات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة في عام 2018، ومع قطر في عام 2019، ومع البحرين والمملكة العربية السعودية في عام 2021. وأجرى الجيش الهندي مناوراته الأولى مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في يناير وفبراير 2024، وأصبحت الإمارات العربية المتحدة شريكًا للهند، بدأت الهند والإمارات العربية المتحدة تعاونًا عسكريًا ثلاثيًا مع فرنسا، حيث أجرتا مناورة بحرية في عام 2023 ومناورة للقوات الجوية في عام [65]2024 .

2.4.3.أهداف الهند في الشرق الأوسط

إن الهند لديها أهداف واسعة النطاق منها شريكًا في الخليج العربي، برأس ماله الضخم الذي يمكن الاعتماد عليه، للتنمية الاقتصادية والتحول في الهند، تتحدث الهند والإمارات العربية المتحدة عن برامج فضائية مشتركة وإنتاج دفاعي مشترك، وكذلك أصبح أنصار "الإسلام المعتدل " يشكلون أهم شركاء الهند في الشرق الأوسط إن الشرق الأوسط قريب جداً من الهند، وأي أيديولوجيات متطرفة من المنطقة تتجه مباشرة إلى الهند لأن عدد

المسلمين في جنوب آسيا أكبر من عدد المسلمين في الشرق الأوسط .يوجد في الهند ما يقرب من 400 مليون مسلم وفي جنوب آسيا ككل، هناك ما يقرب من 600 مليون . كلما كان المعتدلون في الخليج أقوى، كلما كان ذلك أفضل[66]

فإن الهند في هذه المرحلة، تريد الانخراط بشكل أكبر في السياسات الأمنية في الشرق الأوسط .وهذا هو المكان الذي يتعلق بكيفية مساعدة شركاء الهند ولذلك تنشر الهند الآن سفنها بانتظام على أساس مهمة في بحر العرب، في خليج عدن .تعزز مشاركتها العسكرية مع الدول العربية .وللهند حضور في ميناء الدقم، إلى جانب بعض الحلفاء الغربيين .لقد تجنبت الهند الوجود الأمني في الشرق الأوسط في عهد جواهر لال نهرو، ولكن بالشراكة مع الولايات المتحدة ومع الشركاء الخليجيين الآخرين في المنطقة .[67]

تحييد ظاهرة القرصنة بعد توقف عمليات خطف السفن التجارية في منطقتي خليج عدن وبحر العرب لسنوات، فإنها تزايدت مرة أخرى مع الانشغال الأمريكي بالأمن البحري في منطقة البحر الأحمر، في أعقاب تزايد الهجمات التي تنفذها المليشيا الحوثية ضد السفن التجارية، ولاسيما التابعة لإسرائيل أو المتجهة لها، مع استمرار عملياتها العسكرية في غزة في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر الماضي وحتى الآن[68].

فالهند تُعتبر اليوم ثالث أكبر مستورد للنفط والغاز عالميًا، بعد كل من الصين والولايات المتحدة، حيث تصل قيمة وارداتها من مصادر الطاقة إلى حدود ال119 مليار دولار أميركي سنويًا. ورغم استفادة الهند من انخفاض أسعار النفط الروسي، مازالت دول الخليج، وخصوصًا قطر والإمارات العربيّة المتحدة والمملكة العربيّة السعوديّة، تؤمّن 60% من حاجات الشركات الهنديّة لمصادر الطاقة،ما سيؤمّن سوقًا مستقرًا لهذا النوع من الصادرات الخليجيّة. مع الإشارة إلى أنّ التقارب الجغرافي ما بين الهند ودول الخليج، يسمح بتحييد سلاسل توريد الطاقة بين الطرفين عن التوترات الأمنيّة والعسكريّة، التي يمكن أن تهدد هذه الإمدادات في أنحاء أخرى من العالم[69].

3.4.3 الممر الاقتصادي كآلية لتعزيز النفوذ الهندي في منطقة الشرق الأوسط

في قمة مجموعة العشرين(G20) التي عقدت في نيودلهي في سبتمبر 2023، كشف زعماء فرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)**. وتتألف هذه المبادرة التجارية والاستثمارية الطموحة من ممر شرقي يربط الهند بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل، وممر شمالي يربط دول الشرق الأوسط بأوروبا. وستعمل IMEC على استكمال طرق النقل البري والبحري الموجودة بالفعل.

الشكل رقم 03: خريطة تبين طريق الممر التجاري الهندي- الشرق أوسطي- الأوروبي



المصدر : مجموعة باحثين،(2023)،**الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي .. الفرص والتحديات**،رصانة-المعهد الدولي للدراسات الايرانية، متوفر على https://rasanah-iiis.org/?p=32689

بهدف زيادة الاتصال والتكامل الاقتصادي بين آسيا وأوروبا عبر البنية التحتية للطاقة، والسكك الحديدية، والكابلات عالية السرعة، وممرات الشحن. تشكل البلدان المشاركة في IMEC 40 بالمائة من سكان العالم وحوالي 50 بالمائة من الاقتصاد العالمي. وسيعتمد هذا الممر على الموانئ البحرية والطرق والمراكز اللوجستية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما يعمل على تعزيز أهمية دول الخليج العربية هذه باعتبارها نقاطًا مهمة في طرق التجارة العالمية.[70]

هناك أبعاد جيوسياسية للـIMEC تستحق النظر فيها في سياق تكيف دول مجلس التعاون الخليجي مع واقع التعددية القطبية. باستثناء عُمان، يتمتع جميع أعضاء هذه المؤسسة شبه الإقليمية بوضع شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO). وفي أغسطس/آب2023 ، تلقت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دعوات للانضمام إلى كتلة البريكس؛ وسرعان ما قبلت الإمارات الدعوة، ومن المرجح أن تفعل المملكة العربية السعودية ذلك أيضاً. على الرغم من اندماج بعض دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس.[71]

كانت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية متحمستين للتوقيع على مذكرة تفاهم IMEC، مما يؤكد تأثيرهما المتزايد على إعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العالمي والمشهد الجيوسياسي. وسيعمل ممر النقل هذا على تعزيز مركزية دول الخليج العربية الغنية بالطاقة في الاقتصاد العالمي، حيث يستمر مركز الثقل الجيواقتصادي العالمي في التحول بعيدًا عن الغرب إلى الشرق والجنوب العالمي ،ينبع دعم إدارة بايدن لـ IMEC

إلى حد كبير من جهودها لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط بشأن التزام واشنطن تجاه المنطقة مع تقديم بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية.[72]

وفي عام 2021 تم تشكيل مجموعة . I2U2[73]وكان هدف هذه المجموعة، هو تعزيز التعاون عبر مجالات متعددة (الطاقة والمياه والأمن الغذائي والنقل والصحة والفضاء) مع رؤوس أموال القطاع الخاص .تسعى IMECإلى البناء على مجموعة I2U2 ومتابعة مجموعة أهداف أكثر طموحًا، كما وأشادت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بشبكة النقل من السفينة إلى السكك الحديدية ووصفتها بأنها "جسر أخضر ورقمي عبر القارات والحضارات. ."لن يتيح خط السكك الحديدية والطريق البحري عبور السلع والخدمات فحسب، بل سيمكن أيضًا من الاتصال الكهربائي والرقمي، فضلاً عن الأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف[74].

فإن المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ينظرون إلى هذا الممر التجاري كوسيلة لتحقيق المزيد من التوازن في شبكاتهم في أوروبا. وأمريكا الشمالية مع تلك الموجودة في الصين ودول أخرى في الشرق والجنوب العالمي .وبدلاً من رؤية أنفسهم يدعمون الجهود التي تقودها الولايات المتحدة للتصدي لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين، سيقترب الإماراتيون والسعوديون من هذا الممر بهدف تعزيز إنشاء بلدانهم كجسور بين الغرب والشرق والجنوب العالمي .وببساطة، فإن IMEC هو مجرد أحدث فرصة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتصبحا مراكز ذات أهمية متزايدة للتواصل بين الأقاليم، الأمر الذي سيساعد خططهما لمزيد من التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الهيدروكربونات.[75]، وبما أن الدول الثمانية الموقعة على اتفاق IMEC تمثل نحو نصف اقتصاد العالم، فإن المشروع العابر للقارات من المتوقع أن يخلف عواقب جيوسياسية تهدف إلى إعادة تشكيل توازن القوى في أوراسيا[76]

تراقب دول الشرق الأوسط، وخصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، تنامي الدور الذي تلعبه الهند كأبرز التكتلات الاقتصاديّة السريعة النمو.فحاليًا، ثمّة من يصف الهند بالصين الجديدة، في إشارة إلى تحوّلها إلى أحد أهم الأقطاب الصناعيّة الواعدة على المستوى العالمي.وهذا ما يفتح آفاقا واسعة للشراكات التجاريّة والاستثماريّة ما بين الهند والاقتصادات القريبة منها جغرافيًا، ومنها دول الشرق الأوسط. كما ستملك دول الشرق الأوسط فرصة بالغة الأهميّة لتعزيز أدوارها الجيوسياسيّة، وتنويع علاقاتها الاقتصاديّة الدوليّة، بالاستفادة من النموّ الاقتصادي الهندي.يؤثر النموّ الاقتصادي الهندي على دول الشرق الأوسط، وخصوصًا الخليجيّة منها، ويجلب فرصًا للتجارة والاستثمار والتعاون الجيوسياسي[77]

1.3.4.3.ردود الأفعال الإقليمية تجاه الممر الاقتصادي

1.1.3.4.3..إيـران

عدَّت إيران الممر المقترح على أنه «ممر إضافي لجملة ممرات عالمية عديدة تحيط موقعها الجغرافي، غير أن عبوره بدول مجاورة دون مشاركتها فيه ما هو إلا استبعاد لإيران من مسارات الممر، ويعكس ذلك نظرة دولية سلبية لإيران ومؤهلاتها وبنيتها التحتية اللازمة للانضمام إلى الممرات العالمية، رغم امتلاكها موقعًا جيو-سياسيًّا مهمًّا وموارد مماثلين للموقع السعودي، لكن الفارق يظل في القدرة على خلق الميزات التنافسية من المواقع الجيو-سياسية بتأهيلها وإعدادها للربط العالمي وصناعة الدور المؤثر إقليميًّا ودوليًّا[78].

2.1.3.4.3. تركيا

عبَّرت أنقرة عن موقفها من الممر المقترح بتصريح رسمي للرئيس رجب طيب أردوغان يعارض فيه فكرة الممر، الذي بصيغته الراهنة «يتجاوز تركيا»، واعتبر أردوغان بلاده «الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب»، معارضًا مقترح الممر بشكل واضح، بقوله: «لن يكون ذلك الممر دون تركيا، والخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب هو الخط العابر من تركيا»، وأعاد تأكيد مقترح سابق بإنشاء ممر بديل يربط دول الخليج العربية بأوروبا عبر العراق وتركيا تحت اسم «طريق التنمية»، وهو ما حاول أردوغان شخصيًّا ترويجه خلال جولته الأخيرة في بعض دول الخليج العربية، مثل السعودية والإمارات وقطر[79].

4.الخاتمة

سعي القوى الفاعلة الصاعدة المستقبلية كل من تركيا، إيران، السعودية،لتعزيز تواجدها في المنطقة لمواجهة سياسات باقي القوى وتأدية دور أكبر ومد نفوذ من خلال تبني سياسات أكثر شدة وتمتين تحالفاتها مع غيرها من القوى، لضمان دعمها في توجهاتها ومواجهة أي تطورات محتملة في المنطقة ما سيعني المزيد من التنافس الإقليمي.لا تزال مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط تشكّل العصب الرئيس للطاقة في العالم، لذلك تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى مسرح زاخر بالعلاقات الدّولية، والمليئة بالعديد من السلبيات التي تركت آثارا خطيرة على المجتمع الدولي، لذلك فإنه مع تزايد الطلب العالمي باستمرار، يمكن أن تنضب مصادر الطاقة تدريجيا؛ لذلك استخدمت الأطراف المتنافسة مصطلح (أمن الطاقة) كأداة من خلال قدرتها على التأثير وفرض النفوذ على المنطقة من منظور جيوسياسي وجيو اقتصادي وأمني[80].

تعمل التحديات الأمنية المتزايدة على زيادة حاجة الهند إلى أن تصبح "شريكًا استراتيجيًا"، رئيسيًا لدول الخليج وأن تعمل على توسيع حضورها ونفوذها الإقليميين .وقد أدى التقارب الاستراتيجي المتزايد الذي يشمل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية إلى إطار جديد للعلاقات الهندية الخليجية، والذي، إذا تم الحفاظ عليه بنجاح، سيعزز مستويات الثقة وسيمكن التعاون من أن يصبح أكثر طموحًا في نطاقه.

في خلاصة الأمر، سيكون على دول الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة تعميق علاقتها السياسيّة والاقتصاديّة مع الهند، التي تتجه للعب أدوار مهمّة على مستوى الاقتصاد العالمي ولتحقيق هذه الغاية، بإمكان دول الخليج الاستفادة من القواسم المشتركة التي تجمعها بالهند في مجال السياسة الخارجيّة. فالهند، تمامًا كدول الخليج، تحافظ على علاقات متوازنة وبراغماتيّة مع الدول الغربيّة وروسيا والصين في الوقت عينه، وهذا سيسمح للهند ودول الخليج بالبحث عن فرص ،التعاون الاستراتيجي بعيدًا عن الاستقطابات التي تثيرها النزاعات الدوليّة الآخذة بالتزايد[81].

5. لائحة الهوامش

[1]ابو حنيفة الوليد، "التوجهات العامة الجديدة لسياسة الخارجية الروسية فى عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط"،**مجلة مدارات سياسية**، 4،(2)، (2020)، 19
[2]ليندة لعباشي، "الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط(1990-2016)"، مذكرة ماستر السنة الجامعية (2016-2017)، جامعة محمد بوضياف-المسيلة. 4
[3]باقر جواد كاظم، "التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على التوازن الاستراتيجي للمنطقة"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 02(24)، (2020)، 45
[4]Alfred Thayer Mahan,United State naval officer, Britannica, 2024:
www.britannica.com/biography/Alfred-Thayer-Mahan
[5]صباح بالة، الشرق الأوسطMiddle East ، الموسوعة السياسيّة، تاريخ الدخول: 2024-02-06 20:10، متاح على الرابط التالي:https://political-encyclopedia.org/dictionary/
[6] نجاة مدوخ، "السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2010/"2014، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014-2015، 21
[7]صباح بالة، "الشرق الأوسط Middle East"، الموسوعة السياسيّة2020-08-03، تاريخ الدخول: 2024-02-06 20:10، متاح على الرابط التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/الشرق الأوسط
[8] Britannica, Middle East, www.britannica.com/place/Middle-East2024
[9]صباح بالة، مصدر سابق
[10] أحمد حمادي، "التنافس على مصادر الطاقة في منطقة الشرق الاوسط"،رئاسة مجلس الوزراء-مصر،مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار2023، على : www.idsc.gov.eg/Article/details/8775
[11] قاسي وسيلة وكبيري جوهر، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر "2001، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزى وزو، 2016، 30
[12]رابيا ديهية،أكلي محفوظ،"دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجا"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2017، 40
[13] رابيا ديهية وأكلي محفوظ، مصدر سابق، 43
[14] رابيا ديهية،أكلي محفوظ، مصدر سابق، 45
[15] صباح بالة، مصدر سابق
[16] أحمد حمادي، مصدر سابق
[17] قاسي وسيلة وكبيري جوهر، مصدر سابق ، 43
[18] رابيا ديهية وأكلي محفوظ، مصدر سابق ، 48
[19] د.إدريس عطية،"جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، 4(01)، (2017)، 317
[20]البريكس: تجمع اقتصادي دولي مستقل يضم خمس دول صاعدة هي البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. تأسست المجموعة لتعزيز التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء، والوصول إلى تشكيل نظام عالمي متعدد القطبية. تسعى المجموعة إلى تغيير موازين القوى وإعادة صياغة النظام العالمي من خلال إدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة، مثل مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة والأرجنتين، مما أدى إلى توسيع العدد إلى 11 دولة، للمزيد مراجعة: ما هي مجموعة البريكس والدول الجديدة التي ستنظم إليها www.bbc.com/arabic/articles/c13ygyp4y3vo

[21]إدريس عطية، مصدر سابق، 318

[22] سيف نصرت توفيق وسلام صايل حمود، "القوى الصاعدة:دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 2 (24)، (2021)، 343

[23] جارش عادل، "القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات"، المركز الديمقراطي العربي، 2016، متوفر على: https://democraticac.de/?p=3899

[24]د.باقر جواد كاظم، " التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على التوازن الاستراتيجي للمنطقة"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، 2(24)، (2021)، 47

[25]رابيا ديهية،أكلي محفوظ، مصدر سابق، 110

[26]أحمد حمادي، مصدر سابق

[27]Raouf, Huda, Iranian quest for regional hegemony: motivations, strategies and constrains, 4(3), (Jun 2019), 247

[28]Idem

[29]Idem

[30]Idem

[31]Idem

[32] مجلس التعاون لدول الخليج هو تكتل اقتصادي يمثل نقطة تحول في العلاقات العربية –العربية ونموذجا ناجحا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي في ضرورة التعاون الملحة بين دول الخليج العربي، للمزيد مراجعة: منال جرود، سارة الترتوري، (2024-01-24). مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Gulf - Cooperation Council (GCC، الموسوعةالسياسيّة، تاريخ آخر دخول: 2024-02-14 ، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[33]Raouf, Huda, Op cit

[34]Idem

[35]Raouf, Huda, Op cit.

[36]Dr.Ely Karmon, The Iran-Russia-Turkey Triangle, IDC Herzliyah, TV7,2020 : www.tv7israelnews.com/the-iran-russia-turkey-triangle/

[37]د.علي جمعة العبيدي،"التقارب السعودي-الإيراني وأبعاده الاستراتيجية"، المركز الديمقراطي العربي،(18-12-2023) ، متوفر على : https://democraticac.de/?p=93695

[38]د.علي جمعة العبيدي ،"التقارب السعودي-الإيراني وأبعاده الإستراتيجية"، مصدر سابق

[39]أمال بوساحة، مصدر سابق، 30-33

[40]نفس المرجع، 162

[41]رابيا ديهية وأكلي محفوظ، مصدر سابق، 115

[42]أمال بوساحة، مرجع سابق، 45

[43] رابيا ديهية وأكلي محفوظ، مصدر سابق، 116

[44]أمال بوساحة، مصدر سابق، 63

[45]رابيا ديهية، مصدر سابق، 112

[46]أمال بوساحة، مصدر سابق، 77

[47]نفس المرجع ، 83

[48]Sener Akturk, Turkeys Grand strategy and the Great Powers , **Insight Turkey Fal**, 23(4),(2021). 101

[49]أمال بوساحة، مصدر سابق، 84

[50]نفس المرجع ، 86

[51]Sener Akturk, Op cit.

[52]أمال بوساحة، مصدر سابق، 136

[53]نفس المرجع ، 152

[54]Sener Akturk,Op cit.101

[55] Michael Robert Hickok, "Hegemon Rising: The Gap between Turkish Strategy and Military Modernization," **Parameters**, 30(2), (2000), 105-19.

[56] Edward J. Erickson, "Turkey as Regional Hegemon 2014: Strategic Implications for the U.S**. Turkish Studies**, 5(3), (2004), 25-45.

[57]Sener Akturk, Op cit, 103

[58]جان لو سمعان، "5 تحديات رئيسية تواجه الممر الهندي في الشرق الأوسط وموعد إنجازه غير محدد"، أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 2023، متوفر على الرابط: https://cuts.top/EOfM

[59]Viraj Solanki,The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis, 2024: www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2024/02/the-gulf-regions-growing-importance-for-india/

[60] جان لوسمعان، مصدر سابق

[61]VirajSolank, The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis : https://2h.ae/LecM

[62] عمرو عبد العاط، "مواجهة التهديدات:لماذا يتزايد الانخراط الهندي في منطقة الشرق الاوسط؟"،الحائط العربي، مصر متوفر على:https://2u.pw/sVuIowP1

[63] مجموعة باحثين، "الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي .. الفرص والتحديات"،رصانة-المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2023، متوفر على https://rasanah-iiis.org/?p=32689

[64]نفس المرجع

[65]Viraj Solanki,The Gulf regions growing importance for India, Online Analysis, 2024: https://2h.ae/Axpr

[66]مجموعة باحثين، مصدر سابق

[67]Jon B. Alterman, C.Raja Mohan, India's Middle East Strategy, Center For Strategic&International Studies : https://2h.ae/uKuh

[68]عمرو عبد العاطي، مرجع سابق.

[69]علي نورالدى، "هكذا سيستفيد الشرق الأوسط من النمو الاقتصادي الهندي"،فنك كوم-وقائع الشرق الأوسط وشمال افريقيا2023، متوفر على:https://2u.pw/238UlQuP

[70]Giorgio Cafiero,The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor, Arab Center Washington DC,2023: https://2h.ae/Bzcz

[71]مجموعة باحثين، مصدر سابق

[72]Giorgio Cafiero, The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor,Arab Center Washington DC2023: https://2u.pw/MfUhuiXl

[73]Daniel Markey & Hesham Youssef, What you need to know About the I2U2,United States Institute Of Peace(USIP)2022: https://2u.pw/fRfahgT2
[74]Sanjay Kumar, How Saudi-backed India- Middle Easr corridor is `game changer`for New Delhi, Arab news,2023: https://arab.news/6sdzw
[75]Giorgio Cafiero,The Geopolitics of the India-Middle East-Europe Economic Corridor,Arab Center Washington DC2023: https://arabcenterdc.org/resource/the-geopolitics-of-the-india-middle-east-europe-economic-corridor/
[76]Sanjay Kumar,How Saudi-backed India- Middle Easr corridor is `game changer`for New Delhi, Arab news2023: https://arab.news/6sdzw
[77] علي نورالدين، "هكذا سيستفيد الشرق الأوسط من النمو الاقتصادي الهندي"، فنك كوم-وقائع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،متوفر على:https://2u.pw/238UlQuP
[78]مجموعة باحثين، مصدر سابق

[79]Abdul Moiz Kha,The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC):Too Little, Too Late? Carnegie Endowment For International Peace :
www.carnegieendowment.org/sada/91214

[80] أحمد حمادي، مصدر سابق
[81]علي نور الدين، مصدر سابق

تركيا وإدارة مقاربات الصراع الجيوبوليتيكية في ظل تحولات بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Türkiye and the management of geopolitical conflict approaches in light of the transformations in the environment of the Middle East and North Africa region

د. فراس عباس هاشم مجيد

جامعة البصرة - كلية القانون / العراق

الملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في التركيز على حدود الإدراك التركي بأشكالها المختلفة بأهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأدبيات السياسية والإستراتيجية التركية. كما تعرض الدراسة التغيرات المستمرة التي تشهدها البيئة الإقليمية خاصة في العقود الأخيرة والتي يحكمها منطق الصراع انطلاقاً من سيرورة تطورات الأحداث. كما تناقش الدراسة صياغة تركيا تصورات تجتذب الآخرين إليها، تستهدي بقواعد إستراتيجية جديدة من وسائل التفاعل وأدواتها المختلفة ترفع من مداه صعودها الإقليمي. كما تناقش الدراسة التحديات المختلفة التي تواجه تركيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تحتم عليها إعادة النظر في تفاعلاتها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الجيوبوليتيكيا؛ تركيا؛ منطقة الشرق الأوسط؛ الطاقة.

Abstract

This study focuses on the limits of Turkish perception, in its various forms, of the importance of the Middle East and North Africa region in Turkish political and strategic literature. The study also presents the continuous changes taking place in the regional environment, especially in recent decades, which are governed by the logic of conflict based on the process of developments of events. The study also discusses Turkey's formulation of perceptions that attract others to it, guided by new strategic rules of means of interaction and its various tools that increase the extent of its regional rise. The study also discusses the various challenges facing Turkey in the

Middle East and North Africa region, which require it to reconsider its interactions in the region.

Keywords: geopolitics; Turkey; the Middle East region ; energy.

1.المقدمة

لا شك فيه تعكس حدود الإدراك التركي بأشكالها المختلفة بأهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأدبيات السياسية والإستراتيجية التركية، نظرا لموقعها الجغرافي والخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، لاسيما في ظل طبيعة المتغيرات المستمرة التي تشهدها بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة في العقود الأخيرة والتي يحكمها منطق الصراع انطلاقاً من سيرورة تطورات الأحداث، وما تبعها من ديناميه في تحولات هيكل القوى في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وما يمكن أن تودي إليه من تطورات إستراتيجية.

وفي هذا المجال فإن محاولات تركيا بتعزيز دورها واثبات نفسها ضمن المعادلات الجيوبوليتيكية الجديدة في المنطقة، بحاجة إلى إيجاد منطلقات متعددة لفرض نفسها من خلال مواكبة تطورات الأحداث والانتقالات التاريخية التي تشهدها المنطقة، وأيضا بحاجة إلى فهم عميق لمسارات التغيير في موازين القوى الإقليمية، استدراكاً لإعادة صياغة إستراتيجية انفتاحها على دول الإقليم وخلق توازنات جيدة، على نحو يفضي إلى تعزيز موقفها في المنطقة، ومن ثم إلى تأكيد فرضية استعادة مكانتها التقليدية في هيكل النظام الإقليمي.

يضاف إلى ذلك، تحاول تركيا في ظل التغييرات الجيوبوليتيكية في المنطقة خاصة بعد عملية طوفان الأقصى والحرب الروسية الأوكرانية صياغة تصورات تجتذب الآخرين إليها، تستهدي بقواعد إستراتيجية جديدة من وسائل التفاعل وأدواتها المختلفة ترفع من مداه صعودها الإقليمي لتشمل آفاق النظر في بناء شراكات إستراتيجية من جهة وتعزيز وتطوير التعاون الدفاعي مع حلفائها من دول المنطقة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أدارة تعارض مصالحها الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الإقليم ومواجهة التحديات التي تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها القومية.

❖ **أهمية الدراسية**

وعليه تنطلق أهمية الدراسة من كونها تحاول فهم مساعي التحول في تصاعد أهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلم الأولويات الإستراتيجية التركية، لاسيما من خلال محاولاتها في فرض رؤاها وإعادة بناء تموضع وجودها في الإقليم، ومحاولات استعادة نفوذها داخل النطاقات الجيوبوليتيكية التقليدية في المنطقة.

❖ **الإشكالية**

وتنطلق الدراسة من مشكلة مفادها:" شكلت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دافعاً محركا نحو انتهاج تركيا مجموعة من التدابير الإستراتيجية تمكنها من تعزيز فاعلية حركتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات حول: ما هي طبيعة التحولات الجيوبوليتيكية التي تشهدها بيئة المنطقة؟ وما هو موقف تركيا من تلك التطورات؟ وكيف ساهمت في إعادة رسم ملامح إستراتيجيتها تجاه المنطقة؟ وما هي طبيعة الأبعاد الجيوبوليتيكية التركية التي وظفتها من أجل تعزيز تواجدها في المنطقة؟ وما هي طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الممارسات التركية في المنطقة".

❖ **الفرضية**

تقوم الدراسة على فرضية :" تحاول تركيا من خلال تعدد الأساليب وأطر الأدوات المختلفة في إستراتيجية تحركاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفق منظور جيوبوليتيكي يعيد تشكيل مسار مساحات الانغماس والتمركز الجغرافي في المنطقة، أمام تصاعد الاستقطابات الإقليمية في المنطقة ".

❖ **المنهج**

أما منهجية الدراسة سوف يتم اعتماد المنهجين الوصفي والاستقرائي، فالمنهج الوصفي يتناول طبيعة التحولات المختلفة التي طرأت على بيئة تفاعلات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصراعية والتي سمحت بإعادة الرهانات الإستراتيجية التركية حيال توسعه تحركاتها في جغرافية المنطقة. والمنهج الاستقرائي لفهم وتفسير المرتكزات التركية التي مكنتها من الناحية الإستراتيجية على إعادة تعريف مصالحها القومية، على المستويات كافة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية في فضاءات الإقليم.

واتساقاً مَع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاث محاور. يركز المحور الأول: الاستجابة التركية لجغرافية المتغيرات المكانية في جيوبوليتيكيا الإقليم. أما المحور الثاني يتناول: إيجاد ديناميكيات الترابط تجاه مساحات التفاعل وامتداداتها الجيوبوليتيكية. فيما تَناول المحور الثالث: تفاقم مسارات التحدي التركي في جغرافية الشرق الأوسط وديناميآتها.

2. الاستجابة التركية لجغرافية المتغيرات المكانية في جيوبوليتيكيا الإقليم

يمكن القول أن هناك عدة دوافع ومتغيرات تقف وراء تصاعد الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما في ظل تطورات الأحداث الجيوبوليتيكية التي تشهدها المنطقة، وساهمت في بلورتها عدة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية أعادت تشكيل بيئة لتفاعلاتها الإقليمية .

1.2.الإدراك المكاني لبوصلة التموضع في خريطة الشرق الأوسط

إن إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة، يعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ والمساهمة في التراكم البشري، إنما أيضاً لأن الذهنية الإستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها في ساحات الفعل الجغرافي التي تحيط بها، لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، ومن هنا نستنتج أن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الإستراتيجية الثابتة والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية تستطيع أن تفرض ثقلها في موازين القوى الدولية، أي أن لها مصوغاتها ومضامينها المتعلقة بمنظورها الجيوبوليتيكي [1]. لهذا أعطى المفكرون الإستراتيجيون مصطلح الجيوبوليتيكيا بعداً ملموساً في تفسير الحقائق الجيوبوليتيكية، لاسيما بعد أن أصبحت تتعامل مع الخريطة السياسية العالمية والعوامل الجغرافية باعتبارها مدخلات لتخطيط السياسات، ليس جديداً بل يمكن إرجاعه إلى العصور القديمة، فخلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين اكتسبت الجيوبوليتيكيا أهمية بالغة وأصبحت العامل الرئيسي في تحديد توازن القوى في السياسة العالمية [2].

مما تقدم، تشكل منطقة الشرق الأوسط في وجودها حيزاً يحيل على التفكير والتأمل دوما وأدراك أغوارها استراتيجياً، حيث تحتل المنطقة مكانة إستراتيجية في النظام العالمي على نحو فعلي، حتى يخيل لك أنه ليست هناك بقعة في العالم تعادل نفس أهمية هذه المنطقة، ومن هنا يبرز البعد الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل العديد من الأحداث والمتغيرات المهمة التي شهدتها فضاءات المنطقة[3].

وبناء عليه، تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى (Balance of Power) والمصالح في العالم، فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديما آسيا وإفريقيا وتمسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة، قد جعل منها محطة للتفكير والتقييم الاستراتيجي من قبل القوى الفاعلة نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي، ولما ينتجه نطاقها من أهمية قصوى في العلاقات الدولية[4].

ومن المفيد الإشارة إلى أن تحديد إقليم الشرق الأوسط يكتنفه الغموض وذلك يعود إلى أن هناك نوعا من المفهوم المسبق أدى إلى التباس ثلاثة مصطلحات في الغرب الأوروبي وهي: "الشرق الأوسط"، "الوطن العربي"، "العالم الإسلامي"، فالوطن العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد خارجه إلى شمال أفريقيا، أما العالم الإسلامي فيشمل الشرق الأوسط كله ويمتد فما وراءه في شتى لاتجاهات الجغرافية، والغموض هو ما يجعل الشرق الأوسط أمر غير سهل المنال يرجع إلى كثرة الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى الإقليم أو الجزء منه ونجد في الكتابات الحديثة أن الشرق الأوسط يشمل كل من "الشرق الأقصى"(Far East) و"الشرق الأدنى"(Near East) و"الشرق الأوسط" وهو الإقليم الذي يشمل على عدد من الدول العربية وغير العربية [5].

ولهذا بدت البيئة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أرضاً خصبة ونواة تتضمن ملامحها فسيفساء متعددة الألوان والمشارب، من حيث التكوين العرقي والديموغرافي والديني والأيديولوجي... الخ. ومن ثم تتنوع

أنظمة الحكم والسياسات والارتباطات داخل الإقليم وخارجه، وتأتي مداخلات القوى الدولية الخارجية في دول الإقليم لتضفي بعداً آخر على تعقيدات المشار إليها تصل في كثير من الأحيان درجة التقاطع والتصادم. رغم ذلك فقد حافظ الإقليم طوال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنواع من التوازنات ضبطتها إيقاعات التوازن الدولي[6].

ومن هنا، شكلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجعية فكرية خصبة للدراسات السياسية للنخبة التركية في ثمانيات القرن الماضي، ومنطلقاً تجاه تحولات قائمة على الانفتاح على العالم الخارجي لغرض إعادة الترتيب البنيوي للسلطة ورفع مكانة تركيا كقوة إقليمية صاعدة، وفي هذا السياق لعبت مجموعة من المتغيرات دوراً كبيراً و هاماً جعل تركيا تعود إلى واجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمركز استقطاب وتجاذب دولي دفع بها إلى إعادة النظر في سياساتها الداخلية والخارجية وتحالفاتها الإقليمية وترتيب أولوياتها لغرض تكييفها مع الوضع الراهن[7].ولذلك يلاحظ أن هذه التحولات في جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أسهمت في عدم إيجاد بيئة من الاستقرار في المنطقة، وفي الوقت نفسه بدت المنطقة تنفرد بالحركة والسيرورة الدائمة التي تطرأ فيها، وما أفضت إلية من تزايد الديناميات الصراعية التي انبثقت من حركة الفاعلين في الإقليم.

وعليه، تبلورت استراتيجية إقليمية خاصة بعد تراجع مكانة تركيا الجيواستراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الاتحاد السوفياتي سابقا ما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي(European Union)، هنا كان لابد لصانع القرار التركي إعادة قراءة مواقفه تجاه قضايا الجوار الإقليمي بشكل براغماتي يدعم استمرارية الوجود التركي في المنطقة ومن ثمة الحفاظ على الأمن القومي التركي هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل وبشكل دائم على تعظيم المصالح الوطنية الحيوية لتركية في ذات الرقعة الجغرافيا [8].

إضافة إلى ما تقدم، ثمة عامل مهم يدفع تركيا إلى التحرك صوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديداً وهو محاولة ملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة فالمتغيرات الإقليمية الراهنة التي يعيشها النظام الإقليمي من انقسام حاد في المواقف والرؤى وهشاشة التحالفات العربية، وانكشاف النظام الإقليمي أمام التدخلات الخارجية وعجزه عن التعامل بحيادية مع الأزمات الداخلية وخصوصاً القضية الفلسطينية، كل ذلك أعطى تركيا التي تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف العربية وأيضاً مع إسرائيل وأمريكا أعطاها دفعة قوية للتغلغل في المنطقة والانغماس في قضاياها المصيرية ورسم إستراتيجية مختلفة تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على خلاف سياساتها القديمة أثناء الحرب الباردة[9].

وإزاء ذلك، نجد أن تركيا توظف موقعها الجغرافي في جانبه السياسي –الدولي لتمارس دور "حلقة الوصل" أو "حلقة السلام" بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب وممثلة للغرب في الشرق الأوسط، فمن الناحية الأولى نجد أن القيادة التركية قد بذلت جهودا خاصة أثناء حرب الخليج الثانية عام (1991) بقصد إقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لتركيا وما يمكن أن تؤديه من دور إقليمي جديد في مرحلة ما بعد الحرب، وضرورة تثمين حلفائها الغربيين للأهمية الجديدة هذه لتحفظ مصالحه في المنطقة، ومن جهة ثانية تقدم تركيا

نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي (Organisation of Islamic Cooperation) أو منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً، وترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية موغلة في القدم الذي يؤثر بالتأكيد على العلاقات ذات الطابع الشمولي مع المنطقة [(10)].

وبهذا فقد عبرت تركيا عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص، لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي، خاصة بعد أدراك المسؤولون الأتراك حجم وطبيعة التطورات الإقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية حيث وجب التعامل بموضوعية مع الواقع خاصة بعد تدمير قوة العراق وافراغ القضية الفلسطينية من مضمونها وتمزق القومية العربية(Arab Nationalism) وصارت جامعة الدول العربية حبراً على ورق وخرجت إسرائيل وحدها المستفيدة من تلك الحرب [(11)].

وهكذا، أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا استناداً إلى الدور الذي يجب أن تقوم به، وتتراوح هذه الخيارات بين دور "المراقبة "(موقفها من حرب الخليج الأولى) ودور التورط الكامل (أعمالها العسكرية في شمال العراق) وتتراوح الخيارات المتوسطة بين الدور المحدد (في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية) وعدم الاستثناء من السياسات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها [(12)].

ووفقاً لذلك، في ظل هذه التحولات الهيكلية رات نخبة العدالة والتنمية فرصة فريدة لتعزيز دور تركيا في العالم العربي وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اجمالاً من خلال تعزيز حضور مشروع الإسلام السياسي ولم تتبن هذه الرؤية خيارات مقوضة لنظام الدول القائم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى ذلك الحين بقدر ما تبنت خيارات تعزيز النفوذ بواسطة آليات تتيح تغلغل قوتها الناعمة عبر ابنية النظام الاقليمي القائم وليس بالتصادم معها[(13)].بدت هذه الرؤية بدرجة كبيرة انعكاسا لمقولات نظرية الاعتماد المتبادل المركب التي طورها "روبرت كوهين" (Robert Cohen) و"جوزيف ناي"(Joseph Nye)، وتقول:" إن الدول في ظل التعقيد المتنامي لقضايا العلاقات الدولية و اتساع نطاقها وازدياد عدد الدول في العالم تفضل العمل من خلال التنظيم الدولي الذي يعظم قدراتها على التأثير ويمنحها فرصاً أفضل للمساومة من دون الاضطرار إلى اللجوء للقوة العنيفة" [(14)].

2.2 دلائل التحول في المقاربات الإستراتيجية التركية تجاه الإقليم

حريا بنا القول، إن التداخل الكبير في المفاهيم التي غالبا ما تصور الظواهر السياسية، أثر كثيراً في بناء معطى خاص بمصطلح أو مفهوم الإستراتيجية، ليس لأن الأخير يمثل حالة متطورة عن الحالة الراسخة في الذهن أو تلك المعتادة في التصرف، بل لأنه يمثل تأطيرا موثوقاً به من أجل الوصول إلى الأهداف ولاسيما أن طرائق

ذلك الوصول تلونت بأنماط سلوكية متباينة، وعليه فإن دراسة ماهية الإستراتيجية تمثل بحد ذاتها خطوة مقصودة لمعرفة ما يجب حيازته إن لم نقل ما يجب أن يكون[15].

وإزاء ذلك، بدت الإستراتيجية (خطة عمل الهدف منها تحقيق غايات معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها). وفي هذا توسع كبير لمفهوم الإستراتيجية بحيث لم يعد مقتصراً على استخدام القوة بل تحول إلى منهج عمل أو خطة شاملة لتنفيذ الغايات كافة. وهذه الغايات تحددها السياسة أو المنهج الذي تضعه الدول كأهداف تروم تحقيقها[16].وفي السياق نفسه، نستنتج إلى أن هناك فارقاً بين "العقلانية الإستراتيجية"، و"عقلانية الأهداف". فـ"العقلانية الإستراتيجية" في السياسة الدولية تتعلق بكيفية فهم صانعي السياسات والدول لوضعهم واتخاذ القرارات المستقبلية في عالم مليء بعدم اليقين. بالتالي، تتمثل المهمة الرئيسية في تحديد ما هي الطرق الجيدة، أو العقلانية، مقابل الطرق السيئة، أو اللاعقلانية للقيام بذلك[17]. وهذا ما فطن إليه بعض العلماء في سعيهم الى تفكيك حدود العلاقة التي عبرت عنها إشكالية المنظومة الفكرية لعقلانية الأهداف لأنه لا يوجد ما يُعد هدفاً عقلانياً أو غير عقلاني. بالنسبة لهؤلاء، هناك نوع واحد من العقلانية فقط، وهو ما يطلق عليه العقلانية الإستراتيجية. ولا يتفق "جون ميرشايمر"(John J.Mearsheimer) و"سيباستيان روساتو"(Sebastian Rosato) مع هذا الرأي، ففي نظرهما "أنه إذا كانت العقلانية تعني فهم العالم بغرض التحرك فيه تحقيقاً لأهداف معينة، فإن تفسير هذا المفهوم يجب أن يشمل كيفية تفكير الدول في أهدافها بالإضافة إلى كيفية تحقيقها. ويشير المؤلفان إلى أنه على الرغم من أن الدول العقلانية لديها دائماً العديد من الأهداف، فإنها تعتبر البقاء على قيد الحياة هو الهدف الأهم". إن هذه النظرة القدحية تحظى بدعم واسع الانتشار، ولكن ليس بدعم جماعي، إذ ترى بعض نظريات العلاقات الدولية أن تفضيل البقاء ليس علامة على عقلانية الأهداف[18].

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة وفرة في الأدبيات الإستراتيجية التي تسعى إلى الاهتمام بتصاعد دور الجغرافية في العقد الأخير من القرن العشرين، استدعتها دلالية تسارع التحول في طبيعة الواقع الدولي، فضلاً عن تطور حركية الفواعل في النظام الدولي(The World Order)، والتي أفضت إلى تصدر التحولات في جغرافيا العالم وصعود "جغرافيا الاتصال" و"الأقاليم البينية" في بنائها ورواجها موجة الاهتمام في أوجها من حركة النشر في ميادين العلاقات الدولية التي أضحت تمتد إلى صدور الكثير من الدراسات والكتب عن مسارات تلك التحولات والتفاعلات على اختلاف أشكالها، التي يشهدها العالم [19]

وتساوقاً مع ذلك، فهذا التغير الذي جاء في تصور "العقيدة الإستراتيجية" التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يكن فقط تغيرًا ينبع من تغير وتتابع النخب السياسية للحكم في حقب تاريخية معينة، فإن هذا الوعي نحو المنطقة تشكل من تغير رؤية تركيا لنفسها، وأبدت اهتماماً بالقيام بدور قيادي إقليمي، وما قد يتطلب من جهة وجود عسكري أو أمني أو نفوذ سياسي على الأرض وإعادة بناء التوازنات في المنطقة لصالحها، وهذا ما يمكن تلمسه من إعادة رؤية جوهر الدور والمكانة التركية من خلال وعي المهمة التي كانت لابد لها من أن تتبوأها منذ انتهاء حكم الدولة العثمانية حتى تتمكن من ضمان تنفيذ مصالحها[20].وبهذا المنعطف تعمل تركيا على التفاعل مع التحولات والتغيرات التي استجدت في المنطقة واستتباعاتها المحلية في جغرافية الإقليم، بما

يمكنها من التكيف من الديناميكيات الجديدة من أجل التموضع لفرض نفوذها على العديد من النطاقات الجغرافية، لارتباطها بمصالحه الإستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن هنا، التمست تركيا جراء التصدع الواضح في بنية "النظام الإقليمي"(Regional system) مكنون ضالتها في تحديد مسار إستراتيجيتها تجاه الاندفاع الجغرافي نحو الفضاءات المجاورة لها أو القريبة منها عبر تبني سياسة التوسع والقفز فوق الجغرافية، ولم تُعر اهتماماً للاتفاقيات الدولية القائمة بين الدول، واتجهت مباشرة نحو خرقٍ كاملٍ للمبادئ الدولية، مستغلةً المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط، جراء جملة من السياسات الأمريكية التي أسفرت في خواتيمها إلى إحداث شرخ بين الدول، وغياب واضح لدور أمني ناظم لتلك التحولات الأساسية والجوهرية في المنطقة [21].

وفقاً للأهداف أعلاه، وبهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد وجدت السياسة التركية بانه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام(2001) وحرب احتلال العراق عام (2003) وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وثورات ما يعرف إعلاميا بـ "الربيع العربي" أواخر عام (2010) إضافة إلى بروز إيران كقوة إقليمية لها نفوذها بمنطقة الخليج العربي، وبالتالي فإن هذه المتغيرات فرضت على تركيا أعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية [22].

بشكل عام ترتكز تركيا في سياسات تفعيل علاقاتها بمحاور التوسع النفوذ تجاه الفضاءات الجغرافية سواء الآسيوية بصورة عامة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على نحو الخصوص على ركنين أساسيين، الأول: تحقيق المصالح الاقتصادية، خصوصاً أنها تعاني تحديات اقتصادية جمة من جراء العقوبات التي فرضت عليها، إضافة إلى اعتماد اقتصادها على استثمارات أسواق المال الخارجية. الثاني: يرتبط بالمتغيرات الجيوسياسية ومحاولة الضغط على الولايات المتحدة وحلفائها من أجل رفع العقوبات من جهة، والضغط عليها من أجل الموافقة على تزويد تركيا ببعض أنواع الأسلحة التي تحتاج إليها، من جهة أخرى[23].

إلى جانب ما سبق ذكره، نستطيع أن نشير إلى أن الأدبيات السياسية الغربية تقدم تفسيرين لظاهرة عودة تركيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهي تخضع تبعا للتطورات التي تؤطر الممارسات التركية من أجل تجسيدها في الواقع، الأول يقول أن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لإستراتيجية ترمي الوصول إلى تنفيذ مشروع إسلامي بشكل خاص في المنطقة، انطلاقاً من بنية سردية تتخذ شكل خطاب ينمي شعوراً دينياً أمنياً على خلفية قديمة تقوم على وجود جماعة إسلامية متضامنة فيقودها هذا إلى التعاطف طبيعيا مع البلدان التي كانت تتشكل منها الأمة الإسلامية[24]. أما التفسير الثاني ينظر إلى أن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشكل انعكاساً لسياسة عثمانية جديدة لإضاءة طموحات تغذيها توجهات إمبراطورية نحو تحقيق توسع استراتيجي، معنى ذلك اتخذ الانخراط الشرق أوسطي مدخلاً ضرورياً لقراءة "ذهنية الإمبراطورية" مع توسع نطاق الاختراق

التركي، ليطاول عودة طموحات تركيا التوسعية التي مازالت تنظر إلى العالم الإسلامي كمنطقة كانت في عهدتها تاريخياً وانتزعت منها بالقوة وهي تتمتع اليوم بحق الرعاية عليها[25].

من هنا نستحضر في هذا السياق ضمن الوضع الجديد مبرر وجوده في ضرورات واضحة لدى تركيا يفصح عن قيم جديدة، تعيد النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعادة إنتاج ذاتها بوصفها "القوة الناهضة"(Rising Powers)، وذلك بسبب فقدانها الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن العشرين، عاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة لان تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري، كما أن شبكة العلاقات المتوترة التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل كما جعلت موضوع تطوير إستراتيجية شاملة حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لإعادة تنظيم نقاط الارتكاز المكانية لاسترجاع مجالاتها الحيوية وتعظيم مصالحها[26].

3.إيجاد ديناميكيات الترابط تجاه مساحات التفاعل وامتداداتها الجيوبوليتيكية

تشير السياسات التركية تجاه جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن، إلى تغير في مسارات الاهتمام التركي عبر توظيفها لأدوات مختلفة وآليات دبلوماسية متعددة، بما يمثل مقاربة لإدارة التحولات التي تتسم بها المنطقة وتضمن بقائها وفق أهدافها وأجندتها الإقليمية.

1.3. الانعتاق من مخيلة القيود الجغرافية ونطاقاتها

كما أسلفنا الذكر، فإن النسق الفكري للجغرافيا يعد الجوهر الأساسي للتفكير الجيوبوليتيكي، حيث يشكل كل من الهيكل الطبوغرافي للدولة والمنطقة التي تقع فيها، وخصائص جيرانها- العناصر الأبرز للتصور الجيوبوليتيكي للدولة، وتؤثر هذه العوامل الهيكلية بشكلٍ مباشر ومستمر في عملية صنع القرار السياسي، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، لذلك يمكن القول إن الجيوبوليتيكية توجه الدراسات السياسية من خلال القواعد والأحكام التقديرية التي تحددها، من خلال إقامة علاقة سببية بين الجغرافيا والسياسة[27].

وعلى هذا الأساس، تقدم الجيوبوليتيكية رؤية للمشهد العالمي باستخدام أوصاف واستعارات جغرافية للتأثير في الخرائط من أجل الظهور على المسرح العالمي، وفي هذا السياق عرفها " ماكيوبن أوينز" (McCubbin Owens) بــ: "دراسة الأهمية السياسية والإستراتيجية للجغرافيا في إطار السعي إلى القوة العالمية، وبهذا ترتبط الجيوبوليتيكيا بشكل وثيق بالجغرافيا الإستراتيجية التي تهتم بالسيطرة على المناطق التي لها تأثير في أمن الدول ورفاهيتها وتأمين الوصول إليها". إلى جانب ما سبق ذكره، تخضع الجغرافيا أيضًا لإعادة تصور المفاهيم على أساس الروابط الجديدة التي يجري بناؤها وتكوينها، وهو ما يؤدي كل هذه إلى المزيد من المفاهيم الجديدة، مثل "جغرافيا الترابط" (Connectography) التي تفتح افقاً للدول للترابط تجاه جوراها الإقليمي[28].

وبناء عليه، نعني "بجغرافيا الترابط" :" الجغرافيا المتولدة عن الترابط، الكثافة العالية للتفاعلات التي يمكن رصدها أو عدم رصدها ولكنها حقيقية، فمن السمات البارزة للترابط هو المعاني والوظائف الجديدة المرتبطة بالمناطق الجغرافية الموجودة بالفعل، وبهذا المعنى، فإن مفاهيم الجغرافيا ليست متعارضة مع مفاهيم جغرافيا الترابط، بل هما، على العكس من ذلك، متكاملان يعزز بعضهما بعضًا مع الحقائق الناشئة الجديدة، فلا تزال الجغرافيا تحتفظ بالأولوية والحسم، وتتمتع جغرافيا الترابط بالقدرة على زحزحة الحدود الرسمية للدولة بدافع الارتباط الثقافي أو العرقي أو القومي في مناطق جغرافية متعددة، وامتلاك أو إضافة علاقات ترابط جديدة "[29].

ومن جهة أخرى، عززت التصورات المكانية من حيث صياغتها وعي للمجتمعات بمحورها الجغرافي مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محوراً لها، إذ تعمل على تشكل البنية التحتية التي تؤثر على توجهاتها وتشكل سياستها خارج المجال الجغرافي(Geographic space) المحيط، من هذا المنطلق كان لتركيا دور تاريخي كبير وملموس بوصفها قوة عالمية خلال الخلافة العثمانية (الإمبراطورية العثمانية) التي استمرت لما يزيد عن (400) عام في أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا حتى نهاية عصر الخلافة العثمانية عام (1924)، قامت فرنسا وبريطانيا بتقسيم مناطق نفوذها الكلاسيكية السابقة، ونستشف تأثيراتهما من سياق أبعادها عن أي أدوار عالمية أو إقليمية[30].

وإزاء ذلك، نلاحظ أن ثقل ميراث الجغرافية التاريخية للدولة التركية الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، ليصبح أكثر فاعلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ولتغيير الوضع القائم، وهو ما أدى إلى توجه تركيا لان تتبع سياسة أكثر فعالية سواء في الجوار الجغرافي القريب سواء في منطقة "الشرق الأوسط" أو "منطقة البلقان" أو "القوقاز" كما أن تدخل تركيا في قضايا إقليمية في جوارها المحيط في السنوات الأخيرة يحمل في مضمونه بشكل أساسي آثار هذا الميراث التاريخي وبسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوبوليتيكي في هذه المناطق[31].

ومن ثم أخذت العناصر العثمانية التي ورثتها هذه المناطق تدفع بها إلى ساحة "المركز العثماني" التي تعتبر بالنسبة لها منطقة أمن تاريخية على طول المحور الذي يربط دوائر نفوذها بالأناضول وباعتبار تركيا دولة قومية قامت على "الميراث العثماني"(Ottoman Inheritance) وأن بخصائص جديدة في بداية القرن الماضي نجد نفسها مضطرة مرة أخرى لتواجه مسؤولياتها الجيوبوليتيكية والجيوثقافية المتعلقة بهذا الميراث مع نهاية القرن نفسه أن هذه المسؤوليات التي تقع على عاتق تركيا ستفتح آفاقاً وإمكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية وستكون الأكثر تأثيراً في تشكيل الذهنية الإستراتيجية التركية وهويتها في المراحل المقبلة [32]. ومع ذلك أضحت هذه المتغيرات في الرؤى والأفكار الجيوبوليتيكية للنخبة التركية، عاملاً فاعلاً لفهم التطلعات الإستراتيجية تجاه التحول في السلوك السياسي الخارجي التركي، في تجديد اهتمامها بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا بشكل ملحوظ.

تلك الفاعلية في الصورة النمطية التي ترسمها المضامين "الثقافية" و"الحضارية" التي استخدمتها تركيا، تهدف للتوغل داخل أقاليم متعددة لخلق مزايا التأثر في البعد الثقافي والديني والسياسي التركي في بيئة تفاعلاتها الخارجية، وفي السياق نفسه يرى المفكر والدبلوماسي السنغافوري، "كيشور مهبوباني"(Kishore

(Mahbubani) : "بأن العالم اليوم يقف على أحد أهم مفترقات الطرق في تاريخه" بحكم أننا "نبتعد عن تلك اللحظة الوجيزة التي هيمن فيها الغرب على التاريخ العالمي" فالعالم يعيش اليوم "صحوة الحضارات والمجتمعات التي كانت في حالة هجوع مدة مديدة"، حسب تعبيره [33]. ورأى "مهبوباني" أنه "على مدار القرون الثلاثة الماضية، كانت شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مواد للتاريخ العالمي، وكانت القرارات التي شكلت التاريخ تتخذ في بضع عواصم غربية...، أما الآن فإن بقية شعوب العالم...لن تقبل أن يتم اتخاذ القرارات نيابة عنها في العواصم الغربية"[34].

في هذا الأفق، نستحضر ما عبر عنه "باراج خانا"(Parag Khanna) بما يمثل بداءة يحفزها شغف التحول الجيوبوليتيكي التركي فيما وراء الحدود الجغرافية المتخيلة، تعكس وصفه لتركيا حين قال: "عرفت تركيا بأنها الدولة التي تتصادم فيها القارات". ولكنها الآن تعرف بأنها: "الدولة التي تترابط فيها القارات". فازدياد عدد الترابطات في جميع الاتجاهات المرئية أو غير المرئية أدى إلى تنويع التفاعلات، وتعميق العلاقات، وزيادة المخاطر، وتضاعف أعداد أصحاب المصلحة الذين يشكلون جزءًا من تلك الترابطات، من ثم إلى تعزيز العوامل التمكينية لوضع الاستراتيجيات، وفي الوقت الذي تمكنت فيه تركيا من تجاوز حدود التشبيه التقليدي: "الجسر أو السد"، ازداد الترابط، وبدأت مرونة البلاد تتحسن، هذا الفهم الجديد، على عكس الفهم التقليدي، يفرض على الإستراتيجية السعي من أجل الترابط، بدلاً من السيطرة [35].

وجل ما نستطيع قوله هنا أن أكثر المعاني والدلالات النظرية حول المدى الجغرافي التركي عن تصورها للفضاء الأراضي يحيل جزء أساسي منه إلى المجال العثماني السابق الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً، وقد يزيد عليه إلى "المجال الإسلامي"(field of Islamic) وأن كانت لتلك السياسة وتطبيقاتها امتدادات أكبر من ذلك، وكأمر واقع تترجم بها رؤيتها الجيوبوليتيكية، كما أشار الى ذلك وزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داود أوغلو" قائلا: " ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءاً من مقاربة شاملة للسياسة التركية"[36]. واصل "أوغلو" مقاربته الجيوبوليتيكية بإدراج تركيا ضمن تصنيف الدول المركز، وإن كانت هذه الاستعارة استخدمت سابقا من طرف شخصيات عسكرية فترة الستينيات من القرن العشرين، لكن الجانب الأكثر أهمية في رؤيته تمثّل في تخفيضه لأهمية آسيا الوسطى والقوقاز مقابل الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا من حيث المفاهيم الجيوبوليتيكية لأوراسيا [37]. وفي ظل ذلك، يلاحظ المفكر السوري "عقيل سعيد محفوض" أن :"سياسات الدولة في تركيا تنطلق من نقطة مركزية جغرافية ـ سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية"[38].

مقابل كل ما تقدم، تؤكد الواقعية الهيكلية أن تحول النظام الدولي من "أحادي القطبية" إلى "متعدد الأقطاب"(Multipolar World) يعزز من قدرة الدول على المناورة ، وخاصة القوى المتوسطة والصغيرة حيث أن فترات التحول تلك تتيح للدول مزيدا من الفرص في سياساتها الخارجية، فكلما تصاعدت حدة تنازع أسبقية الهيمنة العالمية الحالية عبر زيادة مستوى الهيمنة المحتملة على الصعيد العالمي، كلما ازدادت قدرة المناورة بالنسبة للقوى الإقليمية مثل تركيا[39].

ولذلك يجب أن ينظر إلى استراتيجيات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بارك أوباما"(Barack Obama) في اخفض الإنفاق وأبناء الدولة من الداخل على أنها تطورات خارجية تعزز موقف السياسية الخارجية التركية، فالأزمات الداخلية للاتحاد الأوروبي والصعود التدريجي للقوى غير الغربية، ولاسيما الصين وروسيا، وعلى ما يبدو أسهمت في أحداث فراغ في السلطة على المستويات الخارجية والإقليمية، فتركيا بالتأكيد قد انتهزت الفرصة في الاستفادة من ذلك في سياستها الخارجية، وهو السبب في أن تركيا يمكن أن تعتمد بسهولة دور مكون النظام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خضم التطورات المرتبطة بــ" الربيع العربي" (40).

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول أن تفهم سياسات المكانة لدى تركيا على أنها مدفوعة بالرغبة في تعويض الفقد المعنوي والتاريخي الذي تعرض له الأتراك خلال العقود الماضية وكذلك تبوؤ موقع يمكنهم معه استقطاب الإمكانات والموارد المادية والمعنوية وهذا الدافع الأخير كأنما هو إشهار للرغبة في تحريك الاقتصاد السياسي والتفاعلات التجارية والعلاقات الاستثمارية وعليه تبدو سياسات المكانة مدفوعة بغايات لا تبتعد عما كان "افلاطون" قد اصطلح عليه وهو الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها وانتزاع اعتراف الآخرين بها (41).

2.3.إيجاد فضاءات التفاعل وتشكيل البيئة الإقليمية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين وظفت تركيا المفاهيم الجيوبوليتيكية في سياساتها، وسعت قوتها وإحياء مكانتها الجغرافية والتاريخية، ولاسيما في المناطق التي تعتبرها "أطرافاً" أو "هوامش" للمركز التركي(42).

ولذلك، تحتل تركيا من حيث الجغرافية مكانا فريداً بعدها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين أفريقيا وآسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذي هويات متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، فتركيبها الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر وستكون ملتزمة من التشيلي إلى إندونيسيا ومن أفريقيا إلى آسيا الوسطة ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزء من مقاربة شاملة لسياستها الخارجية وستجعل المبادرات منها فاعلاً عالمياً(43).

وهكذا، اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال هذه المرحلة بالمبادرة (Proactive) وعكست نزعة الاستقلالية أكثر من أي وقت مضى. كما بدا أن السياسة الخارجية التركية تستند إلى رؤية واضحة لتعبر عن ذاتها من خلال توسيع خيارات البلاد المطروحة في مواجهة محاولات عزلها وتهميشها، لتتحول من دولة هامشية (Peripheral state) لا قيمة لها وعلى أطراف القارات -كما يرى "صامويل هنتنغتون"(Samuel Huntington)إلى دولة حاسمة (Pivotal state) من الناحية الجيوبوليتيكية(44).

وهذا ما سيتبين لنا أكثر من خلال انخراط تركيا في عدد من ساحات الصراع الجغرافية في الأقاليم المختلفة، لذلك كانت بنية الخطاب التركي تغلب عليه تحولات داخلية أفضت إلى تشييد صناعة عسكرية متطورة واقتصاد مزدهر والقضاء على ازدواجية القرار السياسي والاستراتيجي، وتحولات في نظرة تركيا إلى دورها

الخارجي كقوة إقليمية مستقلة تعيد صياغة بيئتها المجاورة بما يتماشى ومتطلباتها الأمنية ويجعل لها دوراً مؤثراً في الأحداث التي تقع في منطقة الشرق الأوسط [45].

ولهذا يمكن القول تهدف التوجهات الإستراتيجية التركية لزيادة الانخراط في المناطق الجغرافية في جوارها المباشر أو البعيد كجزء من التأثير الإقليمي المتزايد في المنطقة، فالحكومة التركية ترفض تسمية إستراتيجيتها نحو المنطقة بالعثمانية الجديدة وتحاول إعطائها صبغة أكثر تقبل فأطلق "اوغلو" "العمق الاستراتيجي" على التوجهات التركية تجاه منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتركيا تسعى السير في إستراتيجية واحدة وثابتة في توجهات الخارجية في المحيط الجغرافي، وبالتالي فإن التوجه التركي تجاه نطاق الفضاءات الأرضية ينبثق من إستراتيجية العمق الاستراتيجي التي تحاول تركيا أن تكون طرق قوي في المعادلات الإستراتيجية فيها [46]. الأمر الذي جعل الحقائق الجيوبوليتيكية وقضاياها بما تحمل على كاهلها من أحداث ومتغيرات في المنطقة، تؤكد أن موقع تركيا يؤثر ويتأثر بجميع المناطق المحيط به من عدد من الجوانب يوضحها "روبرت كابلان"(Robert S. Kaplan) قائلا:" إن تركيا مثل إيران تشكل منطقتها الرئيسة الخاصة والتي تؤثر في اتجاه عقارب الساعة على مناطق البلقان والبحر الأسود وأوكرانيا وجنوب روسيا والقوقاز والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبصفة عامة عند مقارنتها بالعالم العربي فإن تركيا كما كتب "جورج فريدمان"(George Friedman) تمثل منصة مستقرة في خضم الفوضى ". وعلى أي حال في حين تؤثر تركيا في المناطق المحيطة بها جميعا فإن موقع تركيا بوصفه جسراً برياً محصوراً بين البحر المتوسط إلى الجنوب والبحر الأسود إلى الشمال يجعلها بصورة جزئية دولة جزيريه، يتمثل نفوذ تركيا في البلقان غرباً وفي سورية والعراق إلى الجنوب بكونه اقتصادياً بالدرجة الأولى"[47].

ويمكن النظر إلى هذا التوجه من خلال التحرك الدبلوماسي التركي عبر توطين ممارسات من القيم الإنسانية من شأنها أن تعزز أهميتها الإقليمية والتي تتجسد في توسيع مساحة تواجدها في فضاءات الصراع في المنطقة عبر ملامستها لأحداث حيوية كالمواجهات الحالية في فلسطين بعد عملية "طوفان الأقصى" وتضامنها على مستوى التفاعل في مواجهة السياسات الإسرائيلية، بوصفها واحدة من الدول الأكثر نفوذًا وقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب الدور البناء الذي تؤديه في الأزمات الإقليمية والأساليب الدبلوماسية التي تسعى إلى الاستعانة بها من أجل تحقيق غايات وأهداف مصالحة القومية [48]. ويتبين لنا هذا الأمر بجلاء عندما اتخذت تركيا مبادرات تستند إلى مبادئ الدبلوماسية القانونية والقسرية (coercive diplomacy) ضد الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والمجازر التي ارتكبتها بهذه الهجمات، وفي هذا السياق دعت تركيا إلى تطبيق "نظام الضمان" الذي تجري مناقشته في السياسة الدولية، وتواصل جهودها لتطبيقه ومجال للحركة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [49].

وفي ضوء ذلك تحاول تركيا خلق معادلات جديدة عبر اختراق العزلة المفروضة عليها وتغير النهج الصدامي مع الفاعلين الإقليميين في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأهمها ما يتعلق بالتحولات الجارية في ليبيا وشرق المتوسط، واستئناف العلاقات العربية- الخليجية عقب توقيع دول التحالف الرباعي العربي، السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، بيان العلا في ٤ كانون الثاني/

يناير عام(٢٠٢١)، وهو ما دفع أنقرة للمضي في محاولة لخلق مساحات من الاندماج في مركب الفواعل الإقليمية، والذي يعد بمثابة البوابة الرئيسية لكافة الترتيبات السياسية والأمنية بالشرق الأوسط، ويليه في ذلك السعودية، والإمارات، بجانب إسرائيل[50].

وعليه، يتضح انه لم يكتف التوسع الجغرافي التركي في توجهاته على مناطق المحيط بما يوفره له من حسابات جيوبوليتيكية مصلحية، بل تجاوزت ذلك فامتدت لتشمل القارة الأفريقية التي كانت ولا تزال مضمارًا لتنافس القوى الكبرى على مصالحها المتعددة بأرجائها الشاسعة؛ وقد ظلت جسرًا عالمياً وممراً استراتيجياً، والتكالب الدولي عليها ثابتة جيوبوليتيكية، وتأتي شراكاتها الاقتصادية المتعددة بما فيها مجال الطاقة في الوقت الراهن على قائمة المطامع الإقليمية والدولية مخلفة أثرها على الدوافع والأطراف ثم الأبعاد[51]. وإزاء ذلك، ترى تركيا أن التعاون في مجالات الطاقة(Energy) مع القارة الإفريقية يمكن أن يساهم في تحييد الضغوط الإقليمية والدولية على التحركات التركية للتنقيب عن مكامن الطاقة شرق المتوسط، ويحولها إلى لاعباً استراتيجياً، وهو ما تعتبره أنقرة خطوة إستراتيجية تعزز من خلالها الحضور في مشاريع الطاقة في منطقة شرق المتوسط ناهيك عن ترسيخ مساعيها بأن تصبح ممرًا استراتيجيًا لإمدادات الطاقة العالمية. في هذا السياق، فإن التقارب مع دول أفريقية، وبخاصة ليبيا ونيجيريا والصومال في هذه المرحلة، يوفر لتركيا بيئة خصبة لإعادة رسم خريطة التحالفات حول أزمة شرق المتوسط التي باتت تمثل أولوية إستراتيجية كبيرة لتركيا التي تسعى إلى الاستفادة من ثروات شرق المتوسط[52].

وفي سياق مرتبط، اتبعت تركيا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية نشطة أسهمت بفاعلية في حل القضايا الإقليمية من خلال أخذ زمام المبادرة في قطر وليبيا والصومال رغم أنها لا تشاركها في الحدود البرية. كما دعت تركيا إلى إصلاح الامم المتحدة، وتطالب بإقامة نظام دولي أكثر عدلاً، للإشارة إلى نيتها في الانتقال من قوة إقليمية إلى قوة عالمية [53].وبالفعل استطاعت تركيا أن تراهن على علاقتها الجيدة مع كلا البلدين المغرب – الجزائر في طرحها لمبادرة الوساطة، لافتاً إلى وجود أهداف خاصة من طرح أنقرة لهذه الوساطة التي تأتي في سياق دولي تتسابق فيه تركيا إلى جانب عدد مهم من الدول كالولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وإيران وفرنسا، لتعزيز مصالحها ومنافعها في أفريقيا [54]. ولهذه الأسباب بدا لافتاً للانتباه التشظي في بيئة المنطقة، فضلاً عن تضارب المواقف بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي في المنطقة، إذ تسعى تركيا إلى تعزيز قدراتها المختلفة داخل فضاءات الإقليم، من خلال مشاركاتها في المشاريع الإستراتيجية، وخاصة في مجالات الطاقة والاستثمار في الممرات التجارية.

4.تفاقم مسارات التحدي التركي في جغرافية الشرق الأوسط ودينامياتها

لا شك فيه أن كثافة التفاعلات ذات الطبيعة النزاعية المستمرة في جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل محاولات القوى الإقليمية والدولية في تعزيز صورة حضورها الخارجي، خلق مجموعة من التحديات أمام السياسات التركية الإقليمية، وبالتالي تضعف من ديناميكيات تأثيراتها في المنطقة.

1.4.تصاعد التنافس للاستحواذ على فضاءات الجغرافية

أصبح من الواضح أن التفاعلات الدولية يحكم سلوكها منطق الصراع على النطاقات الجيوبوليتيكية الحيوية وإعادة التموضع الجغرافي إقليمياً أو دولياً في الوقت الراهن، وأن أدوار وأوزان القوى الدولية في الانخراط في هذه الصراعات تجاه المجالات الجغرافية (Geographic space)، أو حتى حلها، لم تعد كما كان في السابق، إذ يختلف الوضع الدولي الآن كلياً عن زمن الحرب الباردة عندما كانت هناك قوتان دوليتان يمكن التحرك بينهما واللعب على تناقضاتهما، ولم تعد هناك حرب باردة تفرض على القوى الدولية الانخراط في الصراعات الإقليمية بشكل يمكنها من "تحييد" القوى الدولية الأخرى[55].

وعلى هذا النحو تحدث الصراعات الدولية عندما تشعر دول بعدم الرضا عن وضعها في جغرافية النظام الدولي، وأنها تستحق ما هو أفضل مما يتيحه لها النظام الدولي القائم من سيطرة وتوسع جيوبوليتيكي، وعندما ترى في نفسها القدرة على مراجعة الواقع الدولي، بحيث تخلق واقعا دوليا جديدا يتلاءم مع تصوراتها ووجودها[56]. ومن هذا السياق ينبثق مصطلح "الحزام المتصدع" (Shatter Belt) الذي يمكن من خلاله اختزال حال العالم الإسلامي في الوقت الراهن، بوصفه مفهوما يُستخدم في علم الجيوبوليتيك للدلالة على النطاقات الجغرافية من العالم التي تتَّسم بيئتها بالهشاشة والتمزق الداخلي، مع الاستباحة من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الوقت ذاته في تحقيق تطلعاتها لممارسة النفوذ والدور الإقليمي [57].

مقابل هذا التصور تشير الدلائل المتاحة على صعد عديدة ومتشابكة الأثر نحن في زمن تاريخي يقترب من مرحلة تتشابه كثيراً مع بدايات القرن العشرين الماضي وخاصة فيما قبل الحرب العالمية الأولى، بحيث تتضمن الصيرورة التاريخية صراعاً دائما مما يجعل من الصعب تحديد إلى أي مدى يتجه العالم في ظل استقطابات متعددة لقوى دولية وأخرى صاعدة إقليمية تزاحم بعضها الأخرى وتركز على فرض تأثيراتها الجيوبوليتيكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال استراتيجيات لا أحد يدرك الكيفية التي سوف تنتج من ذلك التزاحم والمفروغ منه، فمن شانه أن يفرض وقوع خلافات بصورة ملموسة على مدى العقود القليلة القادمة في المنطقة، بمعنى دقيق كل القوى الدولية والإقليمية سوف تقدم مقاديرها السياسية بشكل مختلف من أجل إيجاد توزان بينها ومحاولة كل منها الحفاظ على مصالحه أمام الآخرين[58].وفي هذا السياق، عكست المصالح الإستراتيجية للأطراف الفاعلة مع اختلاف درجة تأثيرها اتجاهات الصدام في خريطة المنافسة الجيوبوليتيكية، ما قد يوصل المنطقة الى مآلات من التغيير في طبيعة العلاقات التفاعلية داخل الإقليم، نظراً لتفاقم حدة الصراعات في التوجهات وآليات التحالفات المتداخلة في المنطقة.

وهو ما جعل الكثير من الدول تحاول الاستفادة من نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها بما يزيد من حضورها وفاعليتها على الساحتين الإقليمية والدولية. فمن خلال تعزيز نقاط القوة (الذاتية/ المركبة) استطاعت كثير من الدول تعظيم تأثيرها في قضاياها المحلية، كما تمكنت في كثير من الحالات من تصدر دور إقليمي أو دولي حسب توافر الظروف المساعدة المعتمدة على نقاط قوتها بشكل أساسي. ورغم سياسة العزلة التي انتهجتها تركيا منذ تأسيس الجمهورية فقد شهدت نقلة نوعية في مجال الاستفادة من نقاط القوة بما يعزز من إمكانية نجاح مشروعها

على مستوى إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما سينعكس حتماً على دورها على مستوى دولي في وقت لاحق[59].

2.4.محاور التحول في اشكال المواجهة للأطراف الجغرافية

مما لا شك فيه أن ديناميكية التحولات في بيئة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرة تركيا على تنفيذ مشروعها بأن تصبح فاعلاً إقليمياً مؤثراً على مستوى عالمي. هذا التحدي لا يقتصر على كثرة الأحداث المتتابعة التي تتطلب قدرة عالية من المناورة لا تحتمل مجرد الاعتماد على "أدوات الدبلوماسية الناعمة"(Soft Diplomacy)،(كالوساطة، والاتفاقيات الثنائية،...الخ) التي استندت إليها تركيا طوال الفترة السابقة، كما يتشكل هذا التحدي من خلال كم التحالفات المعقدة والمتشابكة التي تتطلب قدراً عالياً من الإقدام لاقتناص الفرص، كما تتطلب قدراً من الحنكة السياسية القادرة على "خلق توازن" بين التمسك بالاستراتيجيات من جهة، ومناوأة الأخطار من جهة أخرى[60].وهذا ما يفسر لنا إن موقعها الاستراتيجي وفاعليتها السياسية والاقتصادية في المنطقة تشكل خطراً على المشاريع الأخرى في المنطقة، وهو ما يدفع هذه الدول إلى محاولة إعاقة تركيا عن المضي في مشروعها؛ إما من خلال العقوبات الاقتصادية أو دعم الجماعات المسلحة في الداخل والمناطق الحدودية، ومن ثم فذلك يتطلب كثيراً من الحذر واليقظة تجاه خارطة التحالفات، والسعي لتعزيز "القدرات العسكرية" و"الأمنية" من أجل مواجهة هذه الأخطار الإستراتيجية[61].

ضمن نفس المنحى، نجد أن جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستعرف وضعاً من الفوضى العميقة خلال العقد الحالي، بمعنى أنها ستظل ساحة مفتوحة للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية الصاعدة (كإيران وإسرائيل والسعودية وتركيا) وطرفاً مستقبلاً لآثار هذه التحولات لا فاعلاً أساسياً في تشكيلها نظراً لما تعانيه هذه الجغرافيا من تعطيل وركودٍ بسبب الهشاشة المركبة لبعض دول منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية على نحو الخصوص، على العكس من ذلك ولأسبابٍ جغرافيةٍ محضة مرتبطةٍ بالتموضع الجيوبوليتيكي لبعض دول الشرق الأوسط الفاعلة[62].

وفي الاتجاه نفسه، يمكن تأطير "الصراعات" و"النزاعات" المستمرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال العرض النظري الذي قدمته الدكتورة "أجيت مان"(Ajit Mann) من جامعة أريزونا الأمريكية في كتابها الصادر في نيسان/ أبريل عام (2018) الموسوم بـ"حرب السرديات" والتي تفترض أن السرديات هي أدوات قوية في تشكيل التصورات والأفعال في النزاعات، وأن الحروب المعاصرة هي حروب نفوذ لن ينتصر فيها أولئك الذين لديهم قدر أكبر من المعلومات أو البيانات الأكثر دقة، بل سيفوز بها أولئك الذين يوصلون أفكارهم بشكل فعال ويحدثون فرقاً جوهرياً في حياة شعوبهم[63].ويتمثل نسغ "السرديات السياسية" في الرؤى والتصورات التي يستخدمها القادة السياسيون، والتي يتم من خلالها تشكيل تفضيلات الرأي العام عبر اختيار رؤيتهم السياسية للأحداث، حيث يركز السرد السياسي على كيفية تعامل القادة السياسيين مع محتوى تلك الأفكار، والمفاضلة بين السرد السياسي وسرد السياسة بكل ما يفترض أن تعبر عنه من مواقف وتتضمنه من تحليلات وفقا للهدف السياسي والمخرجات المستهدفة، وهو ما يزيد من أهمية السردية على مستوى المخرجات

السياسية النهائية، مما يضمن توظيفها بكل ما تفرزه السردية من تعزيز تأثيرها في الفضاءات الجيوبوليتيكية لتأدية الدول دور فاعل في التفاعلات الإقليمية أو الدولية(64).

ومن الواضح هنا أن كل من إيران وتركيا تبدوان صاحبتي مشروعين تحديثيين رئيسين في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال التحول في الخطاب السردي وجعله عنصراً في صلب قراءتها الجيوبوليتيكية لإعادة إنتاج الحدود الجغرافية وتشكيلها من جديد، كما أن لكل منهما مشروعاً إقليمياً طموحاً ما يمكنهما أن تلعبا دوراً إقليمياً، تفرضه رؤية صانع القرار في كلا البلدين بإضفاء مسحة تحديثية على المنطقة تتخطى الحدود الجغرافية والثقافية وترسخها اعتبارات النفوذ والدور والمكانة الإقليمية، سعياً للعب دور مؤثر في السياسة العالمية(65).

وبناء عليه نظرا لموقعها المتمركز بالقرب من دول الصراع والتنافس الإقليمي وجدت تركيا نفسها في صدام مع قوتين منافستين على الهيمنة في المنطقة؛ إيران من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، رغم منافستها الإقليمية مع السعودية ومصر بدرجة أقل. فقد تبنت تركيا سياسة خارجية إزاء هاتين القوتين المنافستين لها، من شأنها التحول من الدولة الموازنة بين إيران وإسرائيل إلى قوة طامحة للسيطرة والهيمنة الإقليمية، وبالتالي فمجمل صراعاتها في مختلف الأزمات الشرق أوسطية قد فرض عليها عمل جدولة للصراعات بالمهادنة مع إسرائيل من ناحية، والتسخين مع إيران من ناحية أخرى، أو العكس(66). وإزاء ذلك وحاولت حكومة العدالة والتنمية في البداية الانخراط مع الدول العربية لكنها واجهت تحديات القومية العربية ومواقف مصر والسعودية من الاندفاع التركي الرافضة له وأدركت السياسة العربية أن الهدف الأعلى والبعيد المدى للانخراط التركي هي عودة النفوذ والهيمنة "العثمانية" وفرض هيمنتها على المنطقة (67).

علاوة على ذلك، جرى التركيز التركي على رسم ملامح توجهاتها الخارجية على نحو يلائم سياساتها التي تساير التحولات الإقليمية من أجل إرساء مصالحها القومية(*) في مواجهة القوى المنافسة في المنطقة، وكذلك القوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ومع ذلك، فقد اضطرت في الوقت نفسه إلى متابعة "التطبيع" والتعاون معها لمعالجة القضايا الإقليمية. في الحقيقة، مع الأخذ في الحسبان أن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال الولاية الأولى لحزب العدالة والتنمية كانت "تصفير المشكلات مع الجوار المباشر" و"السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد"، كان من الممكن لتركيا أن تتبنى سياسة تعزز التعاون مع المنطقة وكذلك القوى العالمية التي تمارس نفوذها على المنطقة. لكن في البداية، عززت تركيا تعاونها مع (إيران، وسوريا، والعراق) بشكل مفرط، وعارضت العدوان الإسرائيلي ضد فلسطين، وهذا تسبب في مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية تحت تأثير "اللوبي الإسرائيلي" هناك. في وقت الحق، جعلت الثورات العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الصعب على تركيا التعامل مع تلك "القوى الإقليمية"(Regional powers على أساس التعاون (68).مع ذلك تشير تلك الدينامية بتحول متسارع واستقطاب بمساحات التفاعل في الجوار الإقليمي لتركيا، على نحو دفعها على إتباع استراتيجيات جديدة، ترسم حدود النفوذ التركي وتدعم تعاونها العسكري مع بعض دول الإقليم، في مناطق الحزام الجغرافي خاصة فيما يتعلق بملفات الطاقة والاستثمارات الاقتصادية من جهة، وتوظيف الحرب في "قطاع غزة" لخلق مساحات حركة جديدة في المنطقة من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى، تدرك تركيا طبيعة التحديات الناتجة عن عدم الاستقرار في دول "المحيط الجغرافي" سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على مستقبل مكانة تركيا الإقليمي، لاسيما في ظل تدفق إعداد كبيرة من اللاجئين، وهو ما ينعكس سلبياً على الاستقرار الداخلي لتركيا من ناحيتين؛ من ناحية خلق حالة انقسام مجتمعي، وفق ما سبق إيضاحه، ومن خلال إمكانية أن تتحول تركيا إلى مسرح للعمليات الخلفية للدول غير المستقرة. كما ترتبط هذه التهديدات بشكل رئيسي بخطر حركات الانفصال الكردية المطالبة بالاستقلال، والتي تشكل بمجملها تهديداً وجودياً للأمن القومي التركي، والتي عادة ما تحصل على تمويلها من أطراف دولية وإقليمية تحرص على إشغال تركيا بعمقها الداخلي حتى لا تتفرغ لمحيطها الخارجي بما يشكل تهديداً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة[69].

ختاماً، طبقا للتعريف الذي تقدمت به "ماري كلود سموتس" (Marie-Claude Smoots) ، تحتوي القوة على بعد علائقي يتوزع في ثلاث اتجاهات : إنها تتضمن القدرة على العمل من دون عوائق خارجية أو داخلية لتحقيق الأهداف التي يحددها الفاعل لنفسه القدرة على تحديد قواعد اللعبة أو في الأقل عدم فرضها عليه والتمكن من اقناع فاعلين آخرين بالقيام بأعمال لم يكونوا ليقوموا بها أو منعهم من القيام بأعمال قد تضر بمصالحه[70].ونجد هذا في الحالة التركية هذه الشروط غير مستوفاة وهو ما يدل على أنه على الرغم من طموحاتها وتطلعاتها لا يمكن اعتبار تركيا قوة مكتملة المواصفات، في الواقع يبدو أن تركيا استغلت في العقد الأول من القرن الحالي،سياقاً بدت مؤاتيا لإثبات ذاتها والاعتراف بها كقوة، ولكن بمجرد أن تغير هذا السياق، بدت غير قادرة على إعادة هيكلة المنطقة بما يتناسب مع تطلعاتها بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية والأذرع الفاعلة[71]. مع ذلك إن الصعوبات التي تواجهها تركيا لا توقع صك نهايتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهذه المصاعب والعثرات تكشف بالأحرى عن عملية تعلم لقوة إقليمية تواجه التحديات التي تفرضها عليها مكانتها الجديدة [72].

5.الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول شكل تنامي الاهتمام التركي في المجالات الحيوية، وخاصة جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منعطفاً في توجهاتها الجيوبوليتيكية تجاه المناطق الجغرافية المهمة، لتوظيفها إسناداً لممارسة نفوذها وترسيخه عبر توسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وبما يشجع على تعزيز نشاطها الخارجي في المناطق المتاخمة لجوارها المحيط، فضلاً عن تجديد فاعليتيها ومكانتها الحضارية والثقافية، بالاستناد على موقعها الجيوبوليتيكي الذي تحاول تفعيله من خلال التحول إلى دولة مركزية في المنطقة من جهة، وتحسين قدراتها الذاتية المختلفة من جهة أخرى، إضافة إلى الفرص التي تمنحها المجالات الجغرافية للبروز كقوة استقرار في الإقليم من أجل تدعيم طموحات التوسعية، فبدأت في التوجه نحو تبني مزيد من المقاربات الجيوبوليتيكية ضمن رؤية تجسد تغييراً في الإستراتيجية للنخبة السياسية التركية النى نتجت بفعل عوامل تاريخية، لاسيما وأن تركيا دخلت في صراع وتنافس مع الأطراف الأخرى التي تحاول إعادة تموضعها الجغرافي، وبما يزيد من أعباء تحركاتها في الساحة الإقليمية المضطربة.

6. قائمة الهوامش

[1] فراس عباس هاشم، "التزاحم الجيوبوليتيكي للسرديات المتخيلة في الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط ممكنات الصعود وتحديات النفوذ"، **مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، 01، (2021)، 179.
[2] سامي بخوش وسفيان منصوري، "جيوبوليتيكيا الشرق الأوسط تصور سيناريوهات مستقبل المنطقة"، **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، 4، (2021)، 439.
[3] المرجع نفسه، 439.
[4] نورالدين دخان وسليم بدرة، "تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط" ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 01، (2020)، 05.
[5] شطاب غانية، "محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، 08، (2016)، 299.
[6] انور محمد فرج، جليل عمر علي، "التفاعلات والقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من منظور النظرية الواقعية"، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، 4، (2029)، 53.
[7] نورالدين دخان وسليم بدرة، مرجع سابق، 807.
[8] نورالدين دخان وسليم بدرة، مرجع سابق، 807.
[9] علي زياد العلي وعلي حسين حميد، بواعث الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، (الأردن: إبصار ناشرون وموزعون، 2021)، 110.
[10] بدرة سليم ومجناح آمال، "الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، 09، (2018)، 1047.
[11] بدرة سليم ومجناح آمال ، مرجع سابق ، 1044.
[12] المرجع نفسه ، 1045.
[13] مالك عوني، "اشتباك الجغرافيا السياسية ..الصدام الحتمي بين العثمانية الجديدة واستعادة القوة المصرية"، **مجلة السياسة الدولية**، 219، (2020)، 198.
[14] المرجع نفسه، 198.
[15] منعم صاحي العمار،منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير-الولايات المتحدة انموذجاً، (د.ن)، بغداد، 2012، 10.
[16] منعم صاحي العمار، مرجع سابق، 13.
[17] جون ميرشايمر، وسيباستيان روساتو، "بوتين نموذجاً: حدود "عقلانية" الدول في إدارة السياسات الخارجية"، عرض : هند سمير، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 2024/1/26، شوهد في 2024/1/30، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8986
[18] المرجع نفسه .
[19] فراس عباس هاشم، "جنان يوسف، الولايات المتحدة وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية في الفضاءات الجيوسياسية العالمية (منطقة الإندو-باسيفيك انموذجا)" ، أبحاث ودراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص 3. 2022/6/30، شوهد في 2024/1/30، متاح بصيغة pdf على الرابط : https://www.hcrsiraq.net/2314/2022/07/02

[20] إيمان أيمن حسن الفخراني،" تمدد السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، ص 10 . شوهد في 2024/2/1، متاح بصيغة pdf على الرابط: https://rewaqbaghdad.org/home

[21] حسن مرهج، "أطماع تركيا التوسعية والقفز فوق الجغرافية السياسية"، مركز أورآسيا للدراسات السياسية (كاتيخون) ، 19/ 7/ 2020 ،شوهد في 2024/1/30، في: https://katehon.com/ar/article/tm-try

[22] خالد الحمد، "الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين الطموح والمعوقات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27 /5/ 2020 ، شوهد في 2024/1/29، في: https://democraticac.de/?p=66798

[23] الهام الحدابي، "قراءة في المشروع التركي...آفاق الممكنات وتحديات التأثير"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2023/3/8، شوهد في 2024/2/5، في: https://fikercenter.com/2023/03/08

[24] فراس عباس هاشم ، مرجع سابق، 183.

[25] المرجع نفسه ، 183.

[26] المرجع نفسه ، 183.

[27] البرن كورشاد زنكين، الياس توبساكال،"تقاطع العلاقات التركية الروسية: المواءمة الذكية والتنافس المرن"، **مجلة رؤية تركية**، 01، (2022)، 98.

[28] فراس عباس هاشم ، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي وتحديات الصراع الجيوسياسي"، أبحاث ودراسات ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص 8 . 2022/6/2، شوهد في 2024/2/2، متاح بصيغة pdf على الرابط: https://www.hcrsiraq.net/2226/2022/06/02

[29] فراس عباس هاشم، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي ..."، مرجع سابق، 8.

[30] فراس عباس هاشم، مرجع سابق، ص 185.

[31] احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ،2011)، 42.

[32] المرجع نفسه ، 42.

[33] محمد المختار الشنقيطي،" شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية ، 18، (2023)، 19.

[34] محمد المختار الشنقيطي، مرجع سابق، 19.

[35] فراس عباس هاشم، "الأوراسية التركية بين فرص صناعة الفضاء الجغرافي ..."، مرجع سابق، 12.

[36] فراس عباس هاشم، مرجع سابق، 185.

[37] أمنية مصطفى دله، "الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية"، المعهد المصري للدراسات، 2016/12/27، شوهد في 2024/2/1، في: https://eipss-eg.org

[38] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية التغيير، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، 46.

[39] طارق أوكوزلو، "السياسة الخارجية التركية في ظل نظام عالمي متغير"، ترجمة : ناصر مطلك عبد، **مجلة حمورابي للدراسات**، 36، (2020)، 188.

[40] المرجع نفسه، 188.

[41] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، 87.

(42) عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة : مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي،2015، ص 33.
(43) علي زياد العلي، علي حسين حميد، مرجع سابق، ص 60.
(44) علي حسين باكير، "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الأوسط أفول القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، العدد (10)،2018، ص 174.
(45) "مبدأ أردوغان: الاستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي"، مركز الجزيرة للدراسات،11 /10/ 2021، شوهد في 2024/1/15، في : https://studies.aljazeera.net/ar/article/4803
(46) علي زياد العلي، علي حسين حميد، مرجع سابق، 74.
(47) عمار مرعي الحسن، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي : دراسة في متغيرات البيئة الإقليمية والدولية، دار السنهوري ،بيروت،2018، ص 274.
(48)محيي الدين أتامان، "التأثيرات الدولية لتطورات المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة والسياسة التركية"، **مجلة رؤية تركية**، 4، (2023)، 40
(49) المرجع نفسه ، 38.
(50) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، 188.
(51)هارون با، "خيارات الطاقة في إفريقيا: سبل تأمين الإمدادات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/9/15، شوهد في 2024/2/2، في : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5136
(52) كرم سعيد، "كيف تساهم مشاريع الطاقة في التوغل التركي داخل أفريقيا"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 2022/5/22، شوهد في 2024/1/22، في:
https://pharostudies.com/?p=10516
(53)كمال إنات وبرهان الدين دوران،" السياسة الخارجية التركية في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية"، **مجلة رؤية تركية**، 02، (2023)، 31.
(54)محمد ماموني، "تركيا تعرض الوساطة لحل أزمة الصحراء المغربية.. فهل تستجيب الجزائر"، صحيفة العرب اللندنية ، 19/ 11/ 2022، 04
(55) فراس عباس هاشم وجنان يوسف، "الولايات المتحدة وإعادة تشكيل..."، مرجع سابق، 4.
(56)جمال عبد الجواد، "النظام الدولي في عام 2023 : صراعات أكثر وتعاون أقل"، الملف المصري، 112، (2023)، 14.
(57) محمد المختار الشنقيطي،" شروق الشرق وغروب الغرب انزياحات القوى الدولية ومصائر العالم الإسلامي" ، **مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية**، 18، (2023)، 41.
(58) فراس عباس هاشم، مرجع سابق، 190.
(59) الهام الحدابي، مرجع سابق .
(60) المرجع نفسه .
(61) المرجع نفسه .
(62)جلال خشيب، "عاصفة متجمعة : تحولات بنيوية ونهاية الجغرافيا العربية"، المعهد المصري للدراسات، 2020، 12 .
(63) خالد اليماني، "الشرق الأوسط: صراع السرديات"، صحيفة اندبندنت، 2024/1/27، شوهد في 2024/1/27، في: https://www.independentarabia.com/node/541761

(64) عبير ياسين، "السردية الإسرائيلية حول حرب غزة الخامسة محاولة للتفكيك"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2023/10/31، شوهد في 2024/1/5، في:
https://acpss.ahram.org.eg/News/21038.aspx
(65)مصطفى شفيق علام، "تحالفات القوى الإقليمية وآثارها على مستقبل المنطقة"، موقع البيان، شوهد في 2024/2/3 ، في: https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=5567
(66)انور محمد فرج وجليل عمر علي، مرجع سابق، 60.
(67) كاظم هاشم نعمة، تنافس القوى في إقليم البحر الأحمر، وزارة الخارجية –المعهد الدبلوماسي، السعودية، 2023، 438.
(*) يشير مصطلح المصلحة القومية إلى:" الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهى تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية، وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لمصلحتها". نقلاً عن: شيرين جابر، "تأثير تطورات الأوضاع في السودان على الأمن القومي المصري"، **مجلة الأمن القومي والإستراتيجية**، 03، (2020)، ص 25.
(68)كمال إنات ورهان الدين دوران، مرجع سابق، 26.
(69) الهام الحدابي ، مرجع سابق
(70) جنى جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة: جان جبور، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، 326.
(71)المرجع نفسه، 326 .
(72)المرجع نفسه ، 326.

مكانة إيران في ظل توازن القوى الإقليمية بعد عام 2003

Iran's position in the regional power balance post-2003

م.م جاسم محمد حاتم

ماجستير علوم سياسية، العراق

ملخص الدراسة

إن الأداء الاستراتيجي الإيراني يتسم بالتفاعل تجاه المتغيرات التي تطرأ على السياسة الإقليمية، وذلك بسبب الإمكانيات التي أتاحت لها التأثير في أغلب القضايا الإقليمية، وأصبحت بذلك القوة التي لا يمكن الاستهانة بها في منطقة الشرق الأوسط.

استطاعت إيران بناء سياسة خارجية مرتكزة على أهداف متعددة عززت من مكانتها الإقليمية، كانت الإيديولوجية والمذهبية هما العنصران البارزان كونهما عاملين مهمين ساهما وبشكل كبير في جعل إيران تمتلك التأثير في دول ذات مواقع مهمة، جعلتها تتميز على سائر الدول الإقليمية. ساهمت البيئة الإقليمية في زيادة الوجود الإيراني فشكلت موجات التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عامل انطلاق لها و الاستفادة من خلال مد جسور العلاقة مع النظم الجديدة، إضافة إلى ذلك استخدامها الحروب بالوكالة كخطوة للسيطرة على المنطقة، ونجحت إيران في ذلك رغم التعثرات التي شهدتها في توجهاتها الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الدور؛ المكانة؛ التوجه الاستراتيجي.

Abstract

Iran's strategic performance is characterized by its reaction to the changes that occur in regional politics, due to the capabilities that allowed it to influence most regional issues, and thus it has become a force that cannot be underestimated in the Middle East region.

Iran was able to build a foreign policy based on multiple goals that strengthened its regional position. Ideology and sectarianism were the two prominent elements, as they were important factors that contributed greatly to making Iran have influence in countries with important locations, which made it distinguished from other regional countries.

The regional environment contributed to the increase in Iranian presence. The waves of change witnessed in the Middle East region constituted a launching factor for it and it benefited by building bridges of relationship with the new regimes, in addition to its use of proxy wars as a step to control the region, and Iran succeeded in this despite the stumbles it witnessed in its orientations. External.

Keywords: Role ; Status ; Strategic Direction.

1. المقدمة

إن المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أفرزت المنافسة الشديدة بين الخصوم للسعي نحو القيادة الإقليمية من أجل التأثير على مجريات الأحداث المستقبلية، إذ استطاعت إيران من ممارسة أداء إقليمي فاعل ومؤثر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الاستفادة من التقلبات التي حصلت والتي شكلت الفرصة الثمينة لإيران من العمل على بناء استراتيجيتها الإقليمية بالشكل الصحيح.

يعد الاحتلال الأمريكي للعراق بداية للفوضى التي اجتاحت المنطقة والفرصة الثمينة لإيران، فقد استطاعت الاستفادة منه كبداية لانطلاقة جديدة نحو مشروع جديد، فعملت على ممارسة دور مميز على سائر الدول الإقليمية والعربية، وبعد ذلك تمكنت من إدراك ما تشهده المنطقة من تغيرات ساهمت في بناء أداء استراتيجي وتكتيكي، وأصبحت من خلاله تشكل القوة الإقليمية المؤثرة في الشرق الأوسط.

تشكل إيران محوراً مؤثراً ومهماً في المنطقة استطاعت من خلاله إفراز وضع استراتيجي يتماشى مع مكانتها الإقليمية، وتمكنت من بناء قنوات متعددة في سياستها الخارجية كانت السبب في نجاحها مما مكنتها أن تكون الدولة ذات القدرة والفاعلية في التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة.

تمكن صانع القرار الإيراني في الاستفادة من الوضع الإقليمي والتغيرات التي طرأت عليه، وتمكن من استقراء الواقع والعمل على بناء التوجهات الخارجية بالشكل الصحيح والتخفيف من العقوبات المفروضة عليها والتي تشكل التحدي الاصعب لها في الوقت الحاضر، وإضافة إلى ذلك تقديم الدعم لجهات خارجية والتي اعتمدت عليها كسلاح ذي حدين في سياستها الخارجية مما أعطاها المرونة والقوة في مواجهة التحديات الإقليمية.

❖ هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان مكانة الوجود الإيراني تجاه المتغيرات الإقليمية، وإظهار مدى قدرتها على التكيف مع تلك المتغيرات.

❖ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الدور الذي تتسم به توجهات إيران الخارجية ومدى قدرتها على التصدي للمنافسة والجاهزية تجاه الأحداث العرضية التي ستحدث مستقبلا؟

وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤلات الآتية:

- ✓ ما المعطيات التي استندت عليها في بناء توجهاتها الخارجية؟
- ✓ كيف استطاعت إيران في الاعتماد على تلك المتغيرات كمنطلق لبناء توجهات فاعلة في المنطقة؟ كيف استطاعت إيران من تحقيق أهدافها في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة؟.
- ✓ كيف تمكنت إيران للتغلغل في المنطقة؟ وما الأساليب التي استخدمتها في زيادة أدائها الاستراتيجي؟.
- ✓ ما الرؤية التي اعتمدت عليها في التأثير على مجمل قضايا المنطقة؟.

❖ فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن دراماتيكية الصراع في منطقة الشرق الأوسط دفعت إيران إلى ممارسه دورها من خلال بناء قنوات متعددة استطاعت من خلالها في التحكم بالكثير من أزمات المنطقة مستغلة بذلك إبعاد الخطر عن أراضيها.

❖ منهجية البحث

استند البحث على منهجين أساسيين:

- ✓ **منهج التحليل النظمي:** يهدف هذا المنهج إلى تحليل توجهاتها الخارجية من أجل معرفة نوايا صانع القرار، وكذلك التعرف على التوجه الاستراتيجي تجاه المنطقة.
- ✓ **المنهج الوصفي:** يهدف هذا المنهج إلى وصف توجهات السياسة الخارجية الإيرانية من أجل بناء البراهين والدلائل حول تحركات إيران الإقليمية.

2. مرتكزات الأداء الإيراني

1.2.الإستراتيجية الإيرانية

تستند الاستراتيجية الإيرانية من موقعها الجغرافي الذي تم توظيفه في الحصول على مكانة مؤثرة أصبحت بموجبه تمتلك القدرة للتدخل في كافة أزمات المنطقة كدولة محورية لها تأثير مهم، وبطبيعة الحال نجد أن قدرتها في توظيف الامكانيات هي المنطلق، لأن تكون ذات أداء استراتيجي فاعل تجاه التعامل مع كافة قضايا المنطقة.

اتخذت سياسة إيران الإقليمية أشكالاً مختلفة في عهد كل من الرؤساء السابقين(أحمدي نجاد، وحسن روحاني)، والرئيس الحالي ابراهيم رئيسي، وقد اقترن تطور هذه السياسة بإعادة تنظيم استراتيجيتها وفقاً للأولويات التي تم الاعتماد عليها، اتجهت إيران في السعي للتعويض عن عزلتها الدولية في عهد الرئيس أحمدي نجاد وبناء توجهات براغماتية في عهد حسن روحاني، والاتجاه نحو سياسة أكثر أتزاناً ومركزيةً في عهد إبراهيم رئيسي، وتتجه الخطوات التي اعتمدتها إدارة إبراهيم رئيسي اليوم إلى نقلة نوعية في التوجهات الإستراتيجية نحو البيئة الإقليمية:

وبناءً على ذلك فإن الاستراتيجية الايرانية تعتمد على قنوات مختلفة في ظل تعدد المعطيات والسعي نحو بناء سياسة فعالة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة، وكل هذه الظروف التي حدثت في المنطقة كانت تصب في خدمة توجهاتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيقها، والناتج عن توظيف الأدوات التي تعتمد عليها في توجهاتها الخارجية مما ساهم في خدمة إستراتيجيتها[1].

وعلى المستوى العملي نجد أن إيران دولة لا يمكن الاستهانة بها، فهي تمتلك ما لا تمتلكه الكثير من دول المنطقة، وقد استطاعت من خلال ذلك من فتح قنوات متعددة تعتمد عليها كعامل رئيسي في التحكم بالمنطقة وفق المنظور والرؤية التي تمتلكها فهي تريد العودة إلى الإمبراطورية الفارسية، لكن ذلك مستحيل فهي تسعى إلى استعادة الامجاد إلى ما كانت تمتلكه في الماضي، فنجدها تكافح من أجل أن تصبح متفوقة على كافة الدول الإقليمية.

تمثل القوة الناعمة كجزء مهم في استراتيجيتها من خلال نقل الأفكار والسلوك السياسي الذي تؤمن به نحو الخارج، والسيطرة الناعمة على شعوب المنطقة إيديولوجياً، فهي تسعى من خلال هذا الأسلوب في نشر الفكر السياسي الذي تومن به في منطقة الشرق الأوسط، من أجل مد جسور المساعدة للدول القريبة والبعيدة منها الأمر الذي ساهم في أنجاح ذلك كونه يمثل جزءاً مهماً في ادائها الاستراتيجي[2].

إن منطلق الاستراتيجية الإيرانية في التحول نحو المناطق المؤثرة والرخوة في منطقة الشرق الأوسط وبفعل الامكانيات المتاحة لها جعلت منها لأن تصبح ذات دور ذي مكانة محورية في مجالها الإقليمي، سعياً منها في تحقيق الهيمنة الإيديولوجية والثيوقراطية معتمدة بذلك على التنوع الديني والثقافي الذي يتسم به إقليم الشرق الأوسط[3].

وتماشياً مع ما تم ذكره بدأت بالاهتمام بالجيوش الالكترونية التي أصبحت تأخذ حيزاً مهماً في استراتيجيتها الخارجية من خلال التأثير على الخصوم من خلال شن الهجمات على المواقع الحساسة والمهمة، وهذا الشكل الجديد من الحروب مكن إيران من تطوير قدراتها فيه، والذي أصبح يشكل النمط الجديد من الحروب الحديثة[4].

ولابد من التأكيد على شيء ضروري ومهم اعتمدت عليه إيران ألا وهو استخدام مبدأ الحروب بالوكالة من أجل إبعاد مصادر النيران عن أراضيها، وكذلك إشعال المنطقة بهذه الحروب من أجل تخفيف حدة العقوبات المفروضة عليها واستخدامها لتلك الأدوات كورقة ضغط على المجتمع الدولي، وحتى في مفاوضاتها تجاه القضايا التي تخصها.

يشكل البرنامج النووي الإيراني عنصراً مهماً وداعماً للوجود الإيراني في المنطقة، والذي أعطاها دافعاً نحو تطوير مخططاتها تجاه سياستها الإقليمية، مما أتاح لها التدخل في الدول المضطربة القريبة من محيطها الإقليمي، واعطاها القدرة في توسيع استراتيجيتها وجعلها قوة بارزة في منطقة الشرق الأوسط[5].

استغلت إيران الجانب الديني كعامل مهم في تدعيم استراتيجيتها من خلال المنافسة على الزعامة الإسلامية، وهذا شكل عاملاً مهماً ومؤثراً في تطوير استراتيجيتها الإقليمية، وذلك عن طريق كسب الكثير من دول المنطقة تحت العباءة الإيرانية، مما شكل عامل قوة بالنسبة لها.

إن الإستراتيجية الإيرانية أتسمت بالانفتاح مع دول الجوار في ظل خلق مجال للنفوذ السياسي وجعله أكثر مرونة مما دفعها لتكون قادرة على تخفيف العقوبات الأمريكية عليها، وإن تركيز الاستراتيجية الإيرانية نحو دول الجوار الإقليمي جعلها قادرة في التعامل مع تلك المتغيرات[6].

إن التحولات في موازين القوى الإقليمية سامت بزيادة الوجود الإيراني في المنطقة التي استطاعت من خلاله في التأثير على مجريات الأحداث في بيئتها الإقليمية، وهذا ناتج عن توظيف كافة الامكانيات والموارد في خدمة توجهاتها الاستراتيجية والتي استطاعت، أن تؤثر في خارطة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

2.2 السياسة الخارجية الإيرانية

السياسة الخارجية لأي دولة تعني تطلعات تلك الدولة نحو الخارج، فهذا يكون مقترناً بأهداف يتم رسمها وفق المنطلقات التي تمتلكها، وإن أهم ما تسعى اليه إيران كدولة لها عمق تأريخي كبير في المنطقة أن تمتلك دوراً يتماشى مع مكانتها الإقليمية ومقترناً بموقعها الجيوستراتيجي تهدف من خلاله في القدرة على المساهمة في إعادة التوازن الاستراتيجي للمنطقة، فهي تسعى جاهدة كي تتفوق على سائر الدول الإقليمية.

ترتكز عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية على بعدين يتم الاستناد عليهما في رسم توجهاتها الخارجية **فالبعد الأول** يتم النظر إلى السياسة الخارجية وفق منظور ديني، ويتم من خلاله خلق حالة من الوعي الديني والانتماء المذهبي، فيتم عن طريق ذلك تحديد الخطر الأمني في السياسة الخارجية الإيرانية على اساس ديني، **أما البعد الثاني** فيستند على مبدأ أنه لابد من بناء السياسة الخارجية على أساس قومي، وأن أمنها يستند على طبيعة علاقاتها مع دول الجوار، وفق هذا المنطلق يمكن أن نبين بأن السياسة الخارجية الإيرانية تكون مزيجاً بين الاتجاهين[7].

السياسة الخارجية الإيرانية معقدة ومتشابكة، ويمكن أن توصف بأنها مليئة بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وكثيراً ما يأخذ العامل الديني والايديولوجي والثوري والبراغماتي حيزاً كبيراً فيها الأمر الذي يجعلها في غاية الصعوبة وبفعل تداخل هذه العوامل[8].

يحتل الموقع الجيوستراتيجي أهمية كبيرة في سياسة إيرانية الخارجية والذي يمنحها القدرة والفاعلية لأن تكون من القوى ذات الأثر الكبير في منطقة الشرق الأوسط، سيما بعد عام 2003 متفوقة على سائر الدول الإقليمية، وعندما شهدت المنطقة الكثير من التغيرات ولعل أهُمها الاحتلال الأمريكي للعراق دفع ذلك دول المنطقة إلى التنافس فيما بينهم من أجل الحصول على المكانة الإقليمية المؤثرة[9].

تشكل القدرات العسكرية الايرانية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي عاملين مهمين في بناء سياسة خارجية قوية، استطاعت إيران من استغلال ذلك في بناء توجهاتها الخارجية من أجل التأثير على مجريات الأحداث الأمر الذي دفعها إلى أن تكون متفوقة على الكثير من الدول الإقليمية، وتمكنت إيران من استغلال الواقع الجديد الذي شهدته المنطقة معتمدة على ما تم ذكره من أجل تلبية طموحاتها في الارتقاء إلى دولة إقليمية لها وزنها السياسي.

استطاعت إيران من ممارسة دور إقليمي مؤثر ممزوج بمشروع قائم على تحركات واضحة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد دخول القوات الأمريكية الى العراق عام 2003، إذ اعتمد المشروع الإيراني على

المكانة التي تمتلكها إيران في المنطقة، ضمن أهداف مرسومة تتخللها مبادئ السياسة الخارجية التي جاءت على مشروعها المصلحي والعقائدي والاستراتيجي(10).

إن أهم صفة بارزة في سياسة إيرانية الخارجية أنها تسعى دائماً إلى التفوق، فهذا يكون مستمداً من الإرث التاريخي الطويل، وكذلك الطبيعة الجغرافية، فهي ترى نفسها مؤهلة لأن يكون لها دور في ترسيم شكل الخارطة الجغرافية للمنطقة، فهذا أعطى إيران الحافز كي تصبح الاكثر تأثيراً في ظل تلك المعطيات(11).

زاد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد عام 2011 في ظل موجات التغيير التي أطاحت بالنظم العربية مما منحها ذلك التفوق والهيمنة والتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة نتيجة لقيامها بتوظيف كافة الامكانيات المادية والعسكرية في خدمة السياسة الخارجية، والذي ساهم في نجاح أهدافها وفق الخطة المرسومة للتفوق على سائر الدول الإقليمية(12).

شكل صعود الرئيس السابق حسن روحاني إلى سدة الحكم مطلع اب 2013 تحولاً في سياسة إيران الخارجية، كون أن حسن روحاني جزء من التيار الاصلاحي، والذي كان مشروعه الاصلاحي يهدف إلى تحسين علاقة إيران مع دول الجوار، مما أعطى وعياً لدى صانع القرار الإيراني لأن تكون دولته محوراً اقليمياً في المنطقة من أجل تخفيف أعباء الاحتقان الإقليمي عليها(13).

يشكل العامل الديني محوراً مهماً في سياسة إيران الخارجية، فتعد من مكامن القوة التي اعتمدتها في السعي لبناء أيديولوجيتها نحو الخارج، فهي تسعى بذلك إلى مساندة الحركات والأحزاب والتنظيمات القريبة منها مذهبياً من أجل تقويتها كي تكون ورقة ضغط تستخدم في التأثير على مجريات الأحداث، ومن خلال ذلك برز تأثير البعد المذهبي في سياستها الخارجية(14).

شكلت العقوبات الأمريكية أثراً على سياسة إيران الخارجية من أجل التضييق عليها ومنعها من ممارسة دورها الفاعل في محيطها الإقليمي، وسبب ذلك إلى حدوث إرباك في السلوك السياسي الخارجي، لكن بالرغم من ذلك فإن هذا لن يؤدي إلى انحسار النفوذ الإيراني من التأثير في الملفات الإقليمية الساخنة(15).

واجهت إيران الضغوطات الغربية من خلال إشعال فتيل التأثير في ظل نفوذها المتشعب في المنطقة، ومن خلال استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل التي ساهمت من خلالها تخفيف حدة العقوبات المفروضة عليها من خلال ممارسة أدوار مختلفة في منطقة الشرق الأوسط(16).

تسعى إيران إلى حل قضاياها العالقة مع دول العالم سيما مع الدول المجاورة لها، فهي ترى من الضروري بناء الثقة والتعاون في ظل أفاق دبلوماسية جديدة قائمة على احتواء الخلافات الخارجية سواء كانت الإقليمية أم الدولية، والسعي للحد من التوترات واحتواء الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء منظور جديد في ظل الرؤية السائدة تجاه إيران على أنها مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي(17).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نبين بأن سياسة خارجية إيران تنبع من الفكر السياسي لصانع القرار الإيراني الذي يتميز بالحنكة والحكمة في إدارة القضايا الخارجية، تمكنت إيران من الاعتماد على الامكانات الداخلية والخارجية في تطوير أدائها الخارجي، والسعي نحو إبعاد الخطر عنها، وعدم استخدام أراضيها كساحة للمعركة، فأرادت أن تكون هنالك مناطق كساحات تقوم باستخدام نفوذها فيها (الحرب بالوكالة)، استخدمت كذلك الجانب

الديني كعامل في زيادة نفوذها والتحكم بمختلف قضايا المنطقة عن طريق ذلك، واعتمدت على الجيوش الغير نظامية كوسيلة للتأثير على أمن خصومها في المنطقة، لكن مقتل الجنرال قاسم سليماني كان له أثر كبير في سياسة إيران الخارجية لأنه كان يمثل محوراً كبيراً في ترتيب توجهاتها الخارجية وخاصة في المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

3.فاعلية الأداء الاستراتيجي الإيراني

إن موجة التغييرات التي شدتها منطقة الشرق الأوسط كانت تمثل الفرصة الجوهرية لإيران لممارسة دورها الفاعل، وتوسيع نفوذها، وإظهار نفسها كدولة تمتلك زمام الأمور في الكثير من قضايا المنطقة، وهذا دفعها في التحرك نحو الملفات الحساسة، استفاد الجانب الإيراني من تلك المتغيرات وتمكن من توظيفها في خدمة مصالحها، وأصبحت متفوقة على سائر الدول الإقليمية، أفادت من ذلك الأمر في استعماله كورقة ضغط في حال شعرت بالتهديدات الخارجية.

1.3.مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي الإيراني

كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية للفوضى الخلاقة المرسومة للمنطقة والتي استطاعت إيران من أن تستفيد من تلك الفوضى التي خلفها الاحتلال وتتدخل بقوة في العراق كونه يمثل أهمية كبيرة لها، فهي تسعى بذلك أن تكون دولة مؤثرة في العراق على سائر الدول الإقليمية الأخرى، وعلى ما يبدو فهي تطمح بهذا التدخل من أجل إبعاد الخطر الأمريكي عنها.

وعندما يتم الحديث عن الدور الإيراني في العراق فهو موضوع شائك ومتشعب في الجوانب كافة، لأن إيران تسير وفق رؤية ومبدأ السيطرة على زمام الأمور في العراق، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً كونه يمثل أهمية كبيرة في عمقها الاستراتيجي، وبالتالي فإنه من الصعب أن تتخلي عن نفوذها في العراق[18].

تسعى إيران لأن تكون الداعمة للعراق في كافة الجوانب كي يزداد نفوذها المتنامي داخلياً، إذ يشكل العراق بالنسبة لها بوابة النفوذ الإيراني في المنطقة، فهي تسعى لأن تبقى محافظة على هذا الدور مما دفعها إلى أن تلقي كافة قواها من أجل أن يكون لها نفوذ قوي[19].

شكل الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 فرصةً ثمينة، وبين ذلك الرئيس الإيراني الاسبق " أحمدي نجاد" بأن إيران على استعداد لملئ الفراغ بعد الانسحاب، فقد استغلت ذلك وأصبحت اللاعب المؤثر الذي يمتلك القدرة والفاعلية في التأثير على زمام الأمور في العراق، وهذا واضح للعيان أمام أنظار المجتمع الدولي[20].

إن الدور الإيراني في العراق يأتي نتيجة لفاعلية الأداء في التأثير على الوضع الداخلي، فهي بعد أحداث داعش عام 2014 أصبحت تمتلك وجوداً فعالاً في العراق وبصفة شرعية من خلال دعم العراق عسكرياً عن طريق المستشارين العسكريين، وكذلك دعم الحكومة العراقية سياسياً، وهذا يجعل حكومة حسن روحاني أنذاك تعزز نفوذها الإقليمي في العراق، وبذلك فهي تسعى إلى زيادة شركائها الإقليميين والدوليين والخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها[21].

إن التحول في السياسة الخارجية الإيرانية نحو القوة الإقليمية المؤثرة، بدأ يظهر ذلك من خلال إدارة الأزمات بالوكالة، وأسهم ذلك في التحكم بأزمات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للعراق وسوريا، واستطاعت من

أن تعمل بذكاء في التخفيف عن العقوبات المفروضة عليها من خلال السعي للتدخل في الدول التي تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وإدارة الحروب بالوكالة في مناطق الصراع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط دفع إيران لأن تصبح من القوى التي لها دور مؤثر في المنطقة [22].

عملت إيران على مسألة مهمة ونجحت على سائر الدول الإقليمية ألا وهي ممارسة دور الوساطة في حل الأزمات التي تواجه الملف السياسي العراقي، فهي تمتلك القدرة على تقريب وجهات النظر بين كافة الفرقاء السياسيين من أجل الخروج بحل لكي تتقدم دبلوماسياً من أجل أن لا تفقد دورها كوسيط فاعل في العراق.

2.3.مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الإيراني

يُعد النظام السوري هو الحليف الاستراتيجي لإيران، وجزء من ركائز سياستها الإقليمية، وهذا يعكس السياسة البراغماتية التي تدفع بها إيران تجاه حلفائها الإقليميين، ويتمثل دعمها للنظام بأنه قائم على أن أي تهديد للنظام في سوريا يعد تهديداً لها كونها تريد بقاء نظام بشار الأسد قائماً في سوريا، وأن تغييره يعد خسارة لها مما يؤثر على ما تطمح إليه في منطقة الشرق الأوسط[23].

يعد الموقف الإيراني الذي عبرت عنه الخارجية الإيرانية في12 نيسان 2011م والذي تم التأكيد بموجبه عن أن هذه الاحتجاجات هي نتاج غربي، وأن ما يحدث في سوريا هو جزء من خطة أمريكية صهيونية من أجل إشاعة الفوضى في المنطقة، الأمر الذي استدعى ضرورة قيام إيران بدعم النظام مع بقاء الجانب الإيراني يصف هذه التظاهرات بأنها مؤامرة ضد النظام[24].

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا على أساس أمني أو عسكري أو إقليمي أو يعتمد على اتفاقية الدفاع المشتركة بين الدولتين، لكن على أساس المصالح الإيرانية في سوريا، فإنها ترى سوريا الحليف الاستراتيجي المهم، وبذلك دافعت للحفاظ على موطئ القدم وتوسيع دائرة نفوذها كي تصبح أكثر فاعلية، ومن المحتمل أن تستعمل ذلك كورقة ضغط في مفاوضاتها مع (إسرائيل)[25].

إن الرهان الاستراتيجي الإيراني حول سوريا عبر عنه علي خامنئي بقوله "**اذا لم نقاتل في سوريا والعراق، فإن هذا يفرض علينا أن نقاتل في داخل أراضينا**" وهذا يعطينا إشارة أن الفكر السياسي الإيراني يسير وفق خطة إحكام السيطرة على المنطقة من خلال الانخراط في أزماتها والتوجه صوب المشروع المرتقب الذي تسعى إلى تحقيقه وفق ما تمتلكه من امكانيات[26].

تعد الأزمة السورية أو ما تسمى "ثورات الربيع العربي" تحولاً مهماً في سياستها الخارجية، لأن سوريا جزء من الخطة الاستراتيجية التي تقوم عليها في المنطقة، وأن خسارتها تعد خسارة كبيره لها، وبذلك فهي تعمل وفق رؤية تتمكن من خلالها العمل على تحقيق وصول الامدادات إلى حزب الله في لبنان، فهذه أعطت سوريا مكانة مهمة في التوجه الاستراتيجي الإيراني[27].

تجلت الرؤية التي تمتلكها إيران تجاه بقاء بشار الأسد يعني أنها الرابح الأكبر، وهذا أمر دفعها لدعم النظام، وإن الخطة المستقبلية لإيران بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق هي زيادة النفوذ في المنطقة بشكل فعال، مما يولد لدى إيران نفوذاً واسعاً يكون امتداده من أفغانستان حتى البحر المتوسط، وهذا يعد عاملاً مهماً تسعى إليه من أجل ضمان مكانتها الإقليمية[28].

بدأ الدور الإيراني يواجه صعوبات في سوريا، وذلك بسبب إدراك قوى مؤثرة بأن الدور الإيراني وصل إلى نهايته ويجب إيقافه، في حين أن إيران ترى الحسم العسكري هو الطريق الأساس في الوصول إلى المناطق الاستراتيجية، مقابل ذلك نجد هنالك تقارباً تركياً روسياً من أجل حل الأزمة، وأن هذا التقارب له أثر على الجانب الإيراني تجاه ما يحدث من تقارب قوى مؤثرة على حساب مصالحها، أصبح النظام السوري يواجه تدخل قوى أخرى على مجريات الأحداث في سوريا منافسة لدور إيران مما دفعها لأن تعمل جاهدة على تقديم الدعم العسكري للجانب السوري حتى كان هنالك مقاتلين إيرانيين يشاركون القوات السورية في حربها ضد داعش والجماعات المعارضة للنظام[29].

ترغب إيران بعودة سوريا إلى الوجود العربي من أجل خلق بيئة آمنة فهي تراقب عن بعد عملية التطبيع التي تشهدها المنطقة بحذر شديد كي لا يهدد يشكل هذا تهديداً لمصالحها في سوريا مما يؤدي مستقبلاً إلى صعود تيارات جديدة تطالب بخروج القوات الإيرانية من سوريا، إلا إن الجانب الإيراني لن يتخل عن سياسة دعم الجماعات المسلحة العابرة للحدود في سوريا، فهذا يقع في صلب الاستراتيجيات الدفاعية للحروب غير المتكافئة التي تستخدمها للردع العسكري ولتحقيق النفوذ السياسي والاستراتيجي[30].

3.3 مكانة اليمن في المدرك الاستراتيجي الإيراني

إن التوجه الإيراني صوب اليمن يحمل دلالات كثيرة، ولعل أهمها الموقع الاستراتيجي الذي يشرف على مضيق هرمز والذي يعد حافزاً مهماً لإيران في التوجه صوب الحوثيين، وكذلك ورقة ضغط تستعملها ضد دول الخليج إضافة لذلك هنالك تقارب مذهبي بين إيران والحوثيون، يعد من العوامل التي دفعت إيران نحو الأزمة اليمنية.

اتجهت للتدخل في اليمن يعكس من أجل توسيع دائرة حلفائها والحفاظ على المكانة مستغلة بذلك الإيديولوجية الدينية في كسب التأييد الداخلي كي تكون لها حجة في التدخل، ويتجلى الوضع الإيراني في اليمن مجالاً رحباً في تعزيز وجودها، وبذلك أصبح الحوثيون يهددون اعدائها وحتى أن ممارستهم تجاه حركة الملاحة بدأت تربك كل الدول المعادية لها[31].

إن الدعم والاسناد الذي تقدمت به إيران للحوثيين ساهم في جعل الحوثيين أكثر قوة في مواجهة التحديات، وكذلك إدامة الصراع والاستفادة من ذلك في تثبيت وجودهم، والدليل على ذلك عدم قدرة عاصفة الحزم في القضاء على الحوثيين، وبالعكس تكبدت دول الخليج خسائر كبيرة ف الحرب على الحوثيين المدعومين من إيران.

تغير السلوك السياسي الإيراني في اب 2019 إذ بدأ النظام الإيراني يخطو خطوات مشاهدة الاعتراف بالحوثيين كحليف استراتيجي ويتعامل معهم علانية، وفي تشرين الأول 2019 أقرت إيران لأول مرة بتقديم الحرس الثوري دعماً استشارياً وأيديولوجياً للحوثيين[32].

أفادت إيران كثيراً في ظل الدعم الذي قدمته للحوثيين كونهم يمثلون الواجهة الرئيسة لإيران تجاه منطقة الخليج، وكذلك ورقة ضغط نحو المجتمع الدولي في ما يخص التأثير على الملاحة في مضيق عدن والتي أصبحت تلك القضية عامل تأثير تجاه الدول الكبرى، وهذا جعلها تمتلك معامل التأثير تجاه قضايا المنطقة.

يعد الحوثيون أحد أذرع إيران في المنطقة، وهذا شكل عامل قوة بالنسبة لإيران وجعلها أكثر تأثيراً لكثير من قضايا المنطقة مما أعطى ذلك المزيد من الفاعلية في التعامل مع التحديات الخارجية، ساهم الحوثيون في مواجهة التحالف الخليجي الرامي للقضاء عليهم، وهذا دفع إيران إلى أن تسعى جاهدة في تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتقويتهم ضد دول الخليج .

ويمكن تلخيص التدخل الإيراني في اليمن بعدة عوامل **أولاً**: **العاملالديني** يشكل العامل الديني منطلقاً رئيسياً في التعامل الإيراني تجاه قضية الحوثيين، وإن كلاهما يعتنق المذهب الاثني عشري وأن إيران ترى نفسها بأنها تتزعم المذهب الاثني عشري وأنها هي من تقود المذهب الاثني عشري، **ثانياً**: **عسكرياً** فهي ترى بأن تقديم الدعم العسكري للحوثيين الخطوة المهمة التي يراد بها تقويتهم على أعدائهم المتمثلين بدول الخليج والدول الغربية وخلق كيان عسكري من الممكن أن تستخدمه في دائرة الصراع الإقليمي، **ثالثاً**: **استراتيجياً** يتمثل الموقع الجغرافي لليمن المطل على مضيق هرمز والذي يشكل خطوة مهمة في العمل على تقييد حركة الملاحة في حال أي تهديد يمس إيران أو حلفائها، فهي من خلال ذلك ترى بأن الموقع الجيوستراتيجي يمثل ورقة ضغط مهمة في إدارة الصراع الإقليمي والدولي.

4.مستقبل الاداء الاستراتيجي الإيراني

إن الأداء الاستراتيجي الإيراني في المنطقة فهو شائك ومتشعب ناتج عن السياسة البراغماتية التي تتبعها إيران في توجهاتها الخارجية، لأنها تعتمد على قنوات متعددة في ظل الرؤية التي تسعى إلى تحقيقها في المنطقة مما ساهم ذلك في قوة نفوذها في محيطها الإقليمي وزيادة في الأداء والفاعلية تجاه المتغيرات الإقليمية.

1.4. زيادة الأداء الإيراني

ارتكز الأداء الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي على ركيزتين أساسيتين: **أولهما** المصلحة **وثانيهما** الايديولوجية، اتجهت إيران في الاعتماد على هذين المتغيرين في بناء توجه إقليمي يتماشى مع مكانتها في المنطقة مما ساعدها على تحقيق هدفها الرئيس ألا وهو التفاعل مع متغيرات المنطقة بما يخدم مصالح توجهاتها الخارجية، وعليه فإن الفكر الاستراتيجي الإيراني في القرن الحادي والعشرين اعتمد على مبدأ التمدد والهيمنة مستنداً في ذلك على مقومات القوة الجيوبوليتيكيه والتي عبرت عنه عن طريق السعي لبناء مجالها الحيوي وفق الرؤية التي تسير عليها تجاه المنطقة(33).

وقد شكل الموقع الاستراتيجي الإيراني أهمية كبيرة في زيادة التفاعل الإيراني تجاه متغيرات المنطقة، ونتيجة لذلك فأن صانع القرار الإيراني يعمل على توسيع مناطق النفوذ مستنداً على الفوضى وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة في ظل غياب الزعامة الإقليمية والعمل على إبعاد الخطر عنها من خلال إشعال فتيل الصراعات في إقليم الشرق الأوسط.

إن رؤية النفوذ الإيراني إقليمياً ودولياً تنطلق من مقومات دولة منسجمة في سياستها داخلياً وخارجياً في هذا الاطار فإن قوة النظام السياسي المتماسك بدرجة عالية ومدعوم باستراتيجية تصدير الثورة إلى دول الجوار

العربي وكل ذلك في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة وفاعلة لمواجهة التمدد الإيراني والذي دفعها للتوسع على حساب الضعف الذي تشهده دول منطقة الشرق الأوسط[34].

اعتمدت في توجهاتها نحو المنطقة على العديد من المعطيات التي منحتها الفاعلية والمرونة في الأداء، مما ساهم ذلك في السعي نحو أهداف سياستها الخارجية في المنطقة والتي تروم فيها السيطرة على المناطق الحيوية كي تصبح القوة الإقليمية الفاعلة على سائر دول منطقة الشرق الأوسط.

تعد موجات التغيير التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011 عاملاً محفزاً لها في التوجه نحو افراز وضع استراتيجي جديد يتماشى مع مكانتها الإقليمية، ومن ثم السعي نحو مد جسور التعاون مع الأنظمة الجديدة، وكذلك خلق أذرع جديدة في المنطقة من أجل القيام بالسيطرة على زمام الأمور كي تصبح قوة إقليمية حاضرى بكل قضايا المنطقة.

شكلت عودة العلاقات السعودية الإيرانية عاملاً مهماً في جعل إيران تعيد حساباتها تجاه المنطقة، ولاسيما أن ذلك جاء برعاية صينية، فنجد أن هذا الأمر سيدفع إيران إلى تعزيز مكانتها السياسة والدبلوماسية في المنطقة من خلال العمل على تصفير المشكلات مع الدول الأخرى من أجل تغيير النظرة على أنها محور الشر إلى دولة راعية للسلام.

أفادت إيران من دعمها للفصائل المسلحة خارج حدودها من خلال إبعاد الخطر عنها واستخدامها كورقة ضغط على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة لذلك فإن هذه الجهات الموالية لإيران اصبحت تهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي ابعدت الخناق عن إيران نتيجة لأشغال أمريكا بالصراع مع تلك الجماعات المسلحة.

2.4.تراجع الأداء الإيراني

إن تراجع الأداء الإيراني في المنطقة يأتي نتيجة للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في تشتيت صانع القرار الإيراني وعدم قدرته في السيطرة على مجريات الأحداث، وهذا بدوره شكل عائقاً كبيراً أمام أدائها الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من كل ما حققته من أداء استراتيجي مميز خلال السنوات الماضية إلا إن العقوبات الأمريكية على عليها ساهمت في التأثير على سلوكها الخارجي من خلال إثارة مشاكل اقتصادية وسياسية مما جعلها تواجه تحديات داخلية وخارجية مما أنعكس سلباً على أدائها الاستراتيجي[35].

شكل الموقف العربي من قبل الدول الموالية للغرب تجاه السلوك الإيراني في المنطقة عائقاً أمام توجه إيران الخارجي مما ساهم ذلك في تحجيم دورها وإعاقة تحركاتها مما ساهم ذلك في الحد من توجهاتها الخارجية.

أنهكت إيران نفسها في تقديم الدعم المالي والمعنوي لجهات خارج حدودها وقد خسرت الكثير من القادة العسكريين وأبرزهم الجنرال قاسم سليماني الذي قتل في العراق، مما شكل ذلك أثر على سلوكها الخارجي سيما في ظل العقوبات الأمريكية مما أثر ذلك على الوضع الداخلي والذي سبب استياء كبير من قبل الشعب الإيراني تجاه سياسة بلادهم الخارجية.

تراجع الاداء الإيراني في المنطقة بسبب عملية طوفان الاقصى والتي اشعلت فتيل الازمة في منطقة الشرق الاوسط والتي تخلت عن دعمها للفصائل المسلحة نتيجة لاحتدام الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والفصائل المسلحة في العراق وسوريا مما دفعها الى تقديم بيان رسمي حول عدم دعمها لتلك الفصائل وهذا يعكس طبيعة السياسة البراغماتية التي تسير عليها إيران تجاه المنطقة.

5.الخاتمة

تسعى إيران جاهدة إلى أن يكون لها دور اقليمي، وذلك من خلال بناء قنوات متعددة في توجهاتها الاستراتيجية نحو محيطها الإقليمي والتي استطاعت من خلالها أن تصبح فاعلاً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط:

- ✓ ضعف الوجود العربي أعطى إيران الفرصة لأن تتفوق على سائر دول المنطقة ودفعها كي تصبح ذات تأثير مباشر على مجريات الأحداث الإقليمية.
- ✓ ساهم الاندفاع الإيراني نحو إحكام السيطرة على المنطقة، وذلك عن طريق الرغبة في الزعامة الإقليمية مستندة على مشروعها الذي تسعى إليه ويعد الخطوة المهمة التي تسير عليها في توجهاتها الخارجية.
- ✓ إن الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة تعد عاملاً مهماً ساعدها على تثبيت نفوذها في المنطقة، وذلك من خلال تقديم الدعم لوكلائها والذين تمكنت من خلالهم تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبهذا استطاعت أن تكون اللاعب الإقليمي المؤثر.
- ✓ تأثرت السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة للعقوبات الأمريكية والتي كان لها دور كبير في تحقيق نوعاً من التقيد في توجهاتها الخارجية، لكن رغم ذلك بقيت تعتمد على مصادرها الخارجية في تحقيق نوعاً من الفوضى في المنطقة من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية واجبارها على التهاون مع الملف الإيراني.
- ✓ تدخل إيران في العراق وسوريا واليمن ...إلخ أعطاها المزيد من المرونة في التعامل مع الملفات الخارجية والتي تمكنت من خلال في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وإشعال منطقة الشرق الأوسط بالحروب بالوكالة من أجل إبعاد الخطر عن اراضيها.

6. لائحة الهوامش

(1) طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الشرق الأوسط – قسم العلوم السياسية، الأردن، 2013، 146.

(2) على طارق الزبيدي، توظيف القوة الناعمة الإيرانية ووسائلها (الدبلوماسية، الثقافية، الاقتصادية)، **مجلة مدارات إيرانية**، 4، 2019، 27.

(3) غازي فيصل حسين، سوسيولوجيا السياسة الخارجية الإيرانية، مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط:www.umayya.org/studies-ar/13338تاريخ الاطلاع2020/11/3

[4] نبيل العتوم، الجيش الالكتروني الإيراني، دار عمار للنشر والتوزيع،عمان، 2015، ص10.
[5] التقرير الاستراتيجي النصف سنوي، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية في ظل التحولات الجديدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017، 124.
[6] فراس عباس هاشم، اتجاهات صعود مقتربات التحوط الاستراتيجي الإيراني وتمثلاتها في الفضاء الإقليمي، **مجلة مدارات إيرانية**، 4، (2019)، 73.
[7] أحمد جلال محمود، سياسة إيران الإقليمية في المنطقة العربية واثرها على منطقة الشرق الأوسط، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، المجلد 8 (58)، (2020)، 136.
[8] صباح الموسوي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في كتاب: المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014)، 25.
[9] فؤاد عاطف العبادي، سياسة ايران الخارجية واثرها على امن الخليج 1991-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط- كلية العلوم الانسانية- قسم العلوم السياسية، الأردن، 2012، 33.
[10] سماح عبد الصبور عبد الحي، القوى الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في ادوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2013، (مصر: دار البشير للنشر والتوزيع، 2014)، 65.
[11] سنين محمد المهدي، سياسة إيران الخارجية تجاه المشرق العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة- قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2014، 63.
[12] أحمد سيد أحمد، قمة الرياض وافاق الدور الإيراني في الاقليم، **مجلة الدراسات الإيرانية**، 3، (2017)، 73.
[13] يحيى صهيب وأخرون، الاستراتيجية الإيراني في الخليج العربي، (مركز صناعة الفكر للبحوث والدراسات، 2015)، 79.
[14] قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري، **مجلة الدراسات الإيرانية**، 6، (2018)، 94.
[15] بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:
https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries تاريخ الاطلاع 202/10/26
[16] فتحي بولعراس، السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية، **مجلة العلوم الانسانية**، 44، (2016)، 283.
[17] ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015)، 206.
[18] السيد أبوداود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2014)، 163.
[19] سيد أبوزيد عمر، تطورات الأحداث في العراق وتداعياتها على الثورات العربية، **مجلة شؤون عربية**، 149، (2012)، 47.
[20] محمد الأحمري، العلاقات العربية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، 92.
[21] علي رضا نادر، الدور الاقليمي الذي تضطلع به إيران في العراق، (نيويورك: مؤسسة راند الأمريكية، 2015)، 13.
[22] ينظر: عبدالوهاب بدرخان، كيف اصبحت حلب مركزا للصراعات الإقليمية ونقطة للمواجهة بين الدول الكبرى، **شؤون عربية**، 168، (2016)، 40.
[23] شحاته محمد ناصر، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني حدود التأثير وأهم الملامح، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014)، 62.
[24] عزمي بشاره، سوريا: درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، 520.

[25]Abdul Hamide AL-Mossawi, IRAN and the Syrian Crisis, **chinapublicadministration,** 14, (2017), 139.

[26] تقرير الحالة الإيرانية، أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، الرياض، 2016، 43.

[27] ابتسام محمد العامري، موقف إيران من التغييرات السياسية في المنطقة العربية، **دراسات سياسية**، 46، (2013)، 63.

[28] مروه وحيد، سوريا،إيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة الشرق الأوسط**، 55/54، (2012-2011)، 60.

[29] تقرير الحالة الإيرانية، تقليص الدور الإيراني في الأزمة السورية، (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 2017)، 59.

[30] مصطفى البازي، الجماعات المسلحة المدعومة إيرانيًّا في سوريا: دورها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5679

[31] محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الامن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإقليمية، 2017، متاح على الرابط: https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%تاريخ الاطلاع2020/12/26

[32]أمل العالم، موقع اليمن في الصراع الإيراني الأمريكي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4565تاريخ الاطلاع 2020/11/26

[33] فراس الياس، الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191205103235122.html29/12/2020

[34] محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية العربية دراسة حالة، **مجلة دراسات**، 40(02)، (2013)، 469.

[35] بكر البدور، مستقبل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط في ظل العقوبات الأمريكية على إيران، مجلة رؤية تركية، 2019، متاح على الرابط:https://rouyaturkiyyah.com/research-articles تاريخ الاطلاع2021/4/7

الدبلوماسية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بعد حرب الخليج الأولى حتى عام 2004

Iranian diplomacy towards the Arab Gulf states after the First Gulf War until 2004

أحمد شاكر عبد العلاق

كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق

ملخص الدراسة

لطالما كانت مسألة العلاقات الإيرانية – العربية عامة والعلاقات مع دول الخليج العربية من القضايا المهمة والحساسة التي يتجنب الكثير من الكتاب والمؤرخين التصدي لها بشيء من الموضوعية والعقلانية والدقة في نقل وتدوين الأحداث. تطالعنا الكثير من الدراسات العلمية والأكاديمية عن العلاقات مع دول الخليج العربي غير أن بعضها بل والكثير من تلك الدراسات كانت مع شديد الأسف غير موضوعية في تصديها لكثير من المسائل العالقة بين إيران ودول الخليج العربي .

في بحثنا هذا سوف نتناول بشكل موجز أنماط لتلك السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي بشكل موضوعي علمي دقيق بعيد عن التشنج والتعصب لهذا الطرف أو ذاك، فمسألة التطرق لتلك الأنماط يحتاج الى الاطلاع على قدر كبير من المصادر والبيانات والوثائق والمقالات الصحفية وبشيء عميق من التحليل والتدقيق في بعض الخطابات السياسية التي صدرت عن كلا الطرفين ومحاولة فهم ما يدور بين أسطر تلك الخطابات والبيانات، وسوف يعتمد بحثنا على مجموعة من المصادر العلمية والوثائق الرسمية التي اطلعنا عليها ونحاول أن نستنتج من خلالها بعض المفاهيم التي خطت أسس الإستراتيجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية، وما تبع ذلك من تداعيات خطرة أثرت على امن منطقة الخليج العربي، بل عموم منطقة الشرق الأوسط .

الكلمات المفتاحية: إيران؛ دول الخليج العربي؛ الأمن العربي؛ أنماط الإستراتيجية الخارجية، العلاقات الدولية.

Abstract

The issue of Iranian-Arab relations, especially with the Arab Gulf states, has always been a sensitive one that many writers and historians avoid addressing with objectivity, rationality, and accuracy. There are many academic studies about relations

with the Arab Gulf states, but unfortunately, many of them have been biased in their approach to the many issues between Iran and the Arab Gulf states.

This research will briefly examine the patterns of Iranian policy towards the Arab Gulf states in an objective, scientific, and accurate manner, avoiding bias towards either side. Addressing these patterns requires a review of a large amount of sources, data, documents, and news articles, as well as a deep analysis of some of the political speeches issued by both sides and an attempt to understand what lies between the lines of these speeches and statements.This research will rely on a set of scientific sources and official documents that we have reviewed and we will try to deduce from them some of the concepts that have laid the foundations of Iranian strategy towards the Arab Gulf states since the outbreak of the Iranian Islamic Revolution in 1979 until 2003, and the subsequent dangerous repercussions that affected the security of the Gulf region, and even the entire Middle East region.

Keywords: Iran; Arab Gulf States; Arab Security; Patterns Foreign Policy; International Relations.

1.مقدمة

يتناول البحث إشكالية تاريخية لطالما كانت تشكل عائقاً في تطلعات تنظيم العلاقات الإيرانية – الخليجية ألا وهي التنافر في الرؤى والتطلعات بين إيران وعموم دول الخليج العربي والرغبة في فرض أجندات كل دولة على حساب الطرف الأخر.

كما هو معروف أن من بين أبرز مقومات الدبلوماسية الخارجية الإيرانية هي كما يسميها بعض الكتاب والمختصين بـ المقومات الناعمة وهي (الدين – الفكر – الإعلام) والمقومات الاقتصادية (النفط والغاز – الصناعة– الزراعة – التجارة الخارجية) وكذلك المقومات الجيوسياسية (العامل الديمغرافي – الموقع والمساحة) والمقومات الصلبة (العسكرية – القوة البرية – سلاح الجو الإيراني – سلاح البحرية – القوة الصاروخية – الصناعات الحربية) [1]

تتركز مشكلة البحث في ما اذا توحدت جميع دول المنطقة لاسيما إيران ودول الخليج العربي لتشكيل قوة وإطار دولي موحد لمقارعة ولمواجهة الدول الأجنبية ومحاربة كل أشكال الوجود الأجنبي بالمنطقة . فإيران كدولة إسلامية تؤمن بأن يجب أن يكون لها دور مهم ومحوري على صعيد العالم الإسلامي ومن ضمنه العالم العربي، وانها وبمساعدة دول العالم العربي يجب أن تقودها لمقارعة ومواجهة الدول الغربية التي تتخذ من منطقة

الشرق الأوسط وتحديداً منطقة الخليج العربي مقراً وقواعد عسكرية لحماية مصالحها من الضياع او المواجهة مع أي قوة معارضة لها.

كما أنها تعتقد وبقوة أن مسألة الحوار يجب أن تكون حاضرة في جميع توجهاتها وحواراتها وعلاقاتها مع دول الخليج العربي، ويخبرنا التاريخ على وقائع كثيرة كانت لغة العقل والحوار هي الملازمة لتلك العلاقة حتى أوقات اشتداد الأزمات واشتعال الحروب في المنطقة كحرب الخليج الأولى والثانية وبعد إندلاع الثورة الإسلامية ومحاولات الكثير من دول الخليج العربي مجابهتها غير أن لغة الحوار كانت حاضرة في الكثير من المواقف المفصلية.

يهدف البحث الى بيان الأمور التاريخية المهمة:

- ✓ التركيز على أنماط السياسة الإيرانية تجاه دول منطقة الخليج العربي
- ✓ بيان أبرز أهداف الإستراتيجية الإيرانية وطرق التعامل والكيفية التي تنتهجها إيران في سبيل تذليل العقبات التي تعترض سبل تمتين وتوثيق علاقاتها مع دول الخليج .
- ✓ تسليط الضوء على أبرز الوقائع التاريخية والأحداث التي شهدتها العلاقات الإيرانية – الخليجية .
- ✓ أشكال وأهداف الاستراتيجيات الإيرانية تجاه دول الخليج
- ✓ الكيفية التي بموجبها تتبع إيران مناهج لمحاربة والتصدي لكل أشكال التواجد الأجنبي بالمنطقة.

❖ فرضية البحث

اتخذنا اسم الإستراتيجية مسمى لعنوان بحثنا , وهنالك توصيف لمصطلح الإستراتيجية، فهو في العلوم الاجتماعية يدل على طريقة مميزة في التفكير أو السلوك أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد بعيداً عن السلوكيات غير الحضارية، أي بمعنى أن هنالك سلوكاً واحداً كأن قد جمع إيران في مخيال إستراتيجيتها الخارجية مع دول الخليج العربي وهو التعاون الجاد والسلوك العقلاني في إيجاد حل لجميع المشكلات التي تعترض سبيل تطوير تلك العلاقات .

❖ منهج الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أهمية ودور الدبلوماسية الإيرانية بما تمتلكه من مقومات داخلية وخارجية لتحقيق أهدافها على كافة المستويات الإقليمية والدولية انطلاقاً من مرحلة ما بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979م، وكما هو معروف أن تلك الإستراتيجية ومنطلقاتها كانت قد جوبهت بالرفض والتصدي من اغلب دول العالم بما فيها دول المنطقة العربية والإقليمية الأمر الذي أدى إلى حدوث حالات صراع سياسي وعسكري كما هو الحال بالنسبة للعراق بحربه مع إيران على مدى ثمان سنوات متتالية 1980 – 1988م وحرب الخليج الثانية عام 1990 وأحداث العراق عام 2003 وغيرها.

❖ **المنهج و الدراسات السابقة**

طالعتنا ونحن بطور كتابة أوراق هذه الدراسة مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي ابتداءً من حرب الخليج الأولى عام 1980 ولغاية نهاية حرب الخليج الثانية 2004، ولعل من بين أبرز تلك الدراسات:

- ✓ دراسة تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، التي تناول فيها أبرز متعلقات وأنماط وأشكال الإستراتيجية الإيرانية تجاه عموم دول الخليج العربي
- ✓ محمد عبد الله ال زلفه، الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي، وفيه يفصل الباحث أشكال الإستراتيجية الإيرانية ووقائع وأهداف تلك السياسة بأسلوب تحليلي
- ✓ الوثائق الأمريكية F . R . U . S، وهي مجموعة وثائقية مهمة تعكس وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.
- ✓ دراسة .د. احمد شاكر العلاق، العلاقات الإيرانية – السعودية, وفيها تناولنا مسبقاً شكل العلاقة التي تربط إيران بالمملكة العربية السعودية دراسة استشرافي لاسيما على الصعيد التجاري .

2. ثوابت الإستراتيجية الإيرانية حيال منطقة الخليج العربي

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثير في صياغة العلاقات السياسية للدول، فالأحداث والتطورات التي تقع بالقرب من تلك الدول تؤثر بصورة مباشرة عليها وتكون سببا أساسيا في تحديد مواقف وسياسات تلك الدول كما أن الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة الدول ومن أكثر مقومات الدول ثباتا. وطبقاً لذلك فأن موقع إيران الجغرافي يعد من أولى المرتكزات الأساسية المؤثرة في سياسة إيران الخارجية، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة أسيا، وتمتلك مساحة كبيرة تبلغ 1.648.000 كم2، شكلت إيران من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية [2] . وتطل إيران من جهة الجنوب على خليج عمان والبحر العربي، بساحل يبلغ طوله حوالي 700 كم[3]. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي كما شجعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، وخصوصا من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي .

أن طبيعة عمل الهيكلية السياسية والنظام السياسي في إيران كأن قد أدى إلى أن تحقق تلك الدولة أهدافها ومنها بلوغ مستوى دبلوماسيتها المباشرة والتي كانت من تجلياتها جولات التفاوض التي أجرتها إيران مع مجموعة دول زائدا خمسة والتي كأن لها الأثر في استمرار وثبات سياستها الخارجية وتجنبها خيار الحرب في الكثير من الأزمات التي حلت بالمنطقة، أن الدبلوماسية الإيرانية واعتمادا على ما تمتلكه من وسائل فاعلة على الصعيدين الداخلي والخارجي كأن أهمها إعداد فريق تفاوضي يجمع بين المعرفة والتجربة والممارسة[4] .

لعل في مقدمة من تسعى الحكومة الإيرانية إلى إحداث تغيير في جوهر العلاقات معها من بين دول الخليج العربي كانت وما زالت المملكة العربية السعودية، لما تتمتع به هذه الدولة من إمكانيات اقتصادية واقتصادية وموقعها بين العالم الإسلامي والعربي , كما أن لعلاقاتها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية جعل إيران تسعى أن تستقطب هذه الدولة في سبيل تفويت الفرص على جميع القوى الغربية التي تسعى الى إحداث شرخ في العلاقات الإيرانية – الخليجية وبالتالي استغلال التوتر الذي قد يحصل بينهما في سبيل التوطن في المنطقة وهو مما لا يتناسب مع مصالح وتوجهات إيران .

تعد العلاقات الإيرانية – السعودية واحدة من حلقات التاريخ المهمة ليس بالنسبة لدول الشرق الأوسط او منطقة الخليج العربي فحسب، بل في عموم حلقات تاريخ العالم لاسيما في الوقت المعاصر، فتعد كلا الدولتين صاحبتا النفوذ والسطوة على جميع دول المنطقة تقريباً. فالإمكانيات الاقتصادية والمكانة الدينية أهلت كلا الدولتين لقيادة المنطقة ومنذ وقت مبكر التفتت القوى الدولية الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه النقطة المهمة وأصبحت كلا الدولتين تدور في فلك الأجنبي إلى ما بعد أحداث الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م وانفكاك إيران عن السير في دولاب القوى الأجنبية، لذا فأن التقارب الإيراني – السعودي مهم للغاية بالنسبة لأمن كلا الدولتين وسلامتهما وسلامة الدول التي تسير في فلكهما، وبالتالي سوف تعم فائدة هذا التقارب في جميع النواحي وعلى رأسها الجانب الاقتصادي[5] .

هنالك مجموعة من الثوابت التي تمتاز بها الإستراتيجية الإيرانية الخارجية ولعل من بينها بل أهمها مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي، أن إيران ترى أن مسألة إسرائيل ومواجهتها ودعم القضية الفلسطينية تندرج ضمن ما يسمى بالأمن القومي الإيراني، إذن لطالما كانت توجهات إيران الخارجية تمثل بالدرجة الأساس ذلك الاتجاه المتطرف الذي يمثل فكر ورؤى وتطلعات قادة الجمهورية الإسلامية الأوائل كأية الله روح الله الخميني وخليفته أية الله سيد علي خامنئي، بالمقابل هنالك التحام وتوافق في الرؤى والأهداف مع الفصائل الفلسطينية التيمن تسعى إلى دعم وتأييد وكسب ود ونيل رضا الحكومة الإيرانية .

إذن أن وجود هذا الاتجاه المتشدد المحافظ داخل هيكلة الحكومة الإيرانية يشكل تهديد للمصالح الأمريكية بالمنطقة أو ربما رداً على تجاوز الإدارة الأمريكية على قادة إيران واستهدافهم، أو ربما لزيادة الضغط على الإدارات الأمريكية لتقديم تنازلات أكثر بخصوص رفع العقوبات أو حلحلة البرنامج النووي الإيراني لصالح النظام ولصالح القوى التي تدعم وتساند وتحتمي تحت مظلة النظام ومنها الفصائل الفلسطينية المسلحة[6].

ولعل من بين أبرز الثوابت التي أعلنت عنها إيران والتي عُدت بمثابة أسس لإستراتيجيتها هي اعتبار أن إيران واحدة من بين اكبر القوى الإقليمية في المنطقة والسعي لإقامة حكومة إسلامية عالمية ومساندة المستضعفين والحركات التحررية والثورية[7] .

وقد أصبحت التوجهات الإسلامية الإيرانية تشكل خطراً على الأمن القومي والمصالح الأمريكية في المنطقة لذا إيران على الدوام كانت تحاول أن تجذب ود دول الخليج إلى صفها لتفويت الفرصة للقوى الغربية، وعليه أخذت الحكومة الإيرانية تفكر بإقامة سوق إسلامية مشتركة لمجاراة الأحداث السياسية العالمية مثل حدث الوحدة الأوربية، كما ركزت إيران على موضوع المؤتمرات الإسلامية وقد دعت إلى عقد مؤتمرات من هذا

القبيل كما حدث عام 1997 حتى تتمكن من مسك قيادة العالم الإسلامي بيدها، وبالتالي الحصول على الشرعية لجميع طروحاتها الخارجية[8] .

كما تُعد قضية تواجد إيران في بعض المناطق الخليجية التي تقع في قلب الخليج تقريباً كالجزر العربية والتمسك بها واحدة من بين أبرز ثوابت تلك الإستراتيجية، وكما هو معروف أن إيران كانت قد تواجدت في جزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) التي تقع في مدخل مضيق هرمز الذي يصل بين خليج عُمان والخليج العربي منذ عام 1971م، وحتى عندما تجددت المفاوضات بشأن هذه الجزر بعد سقوط الشاه بقيت الحكومة الإيرانية متمسكة بها، على سبيل المثال ما حدث في أب عام 1992 عندما طردت إيران بعض العمال الوافدين إلى الجزر على ظهر عبارة قادمة من إمارة الشارقة، كما تجددت المفاوضات بالعام المذكور بين إيران والإمارات وفي عام 1995و 1996 و1997 وما بعدها أيضا.

3. امن الخليج العربي من وجهة نظر إيرانية

حاولت القوى الأجنبية استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للخليج العربي لتهيئة موطئ قدم لها في المنطقة مستغلة في كثير من الأحيان اضطراب الأوضاع السياسية والحروب التي شهدتها ، كما انه يمكن الجزم بأن موقع الخليج الذي يتحكم بطرق التجارة البحرية والبرية الهامة التي تربط آسيا وإفريقيا وأوروبا، وعليه حولت الاكتشافات النفطية منطقة الخليج إلى منطقة متنازع عليها دوليا، نظرا لأهمية المصالح الاقتصادية النفطية الغربية، التي جاهدت في سبيل إنشاء قواعد عسكرية لها دفاعاً عن مصالحها وأبعاد كل ما يمكن أن يهدد امن المنطقة[9].

لطالما أرادت إيران أن تؤدي دوراً حيوياً في منطقة الشرق الأوسط خلال حُقب التاريخ، وذلك نابع من ضرورات إستراتيجية تراها الحكومات الإيرانية أنها تعزز من سياسة الأمن القومي لإيران فلم تشأ أن تكون بمعزل عن الأحداث الجارية في المنطقة بكل أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وكأن شاه إيران يحاول أن يوسع دائرة نفوذه وعلاقاته مع القوى العظمى والحكومات العربية.

بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية عن نواياها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي خلال موعد أقصاه عام 1971مكأن ذلك الحدث فرصة مناسبة لسعي إيران في أن تصبح قوة مؤثرة وفعالة في الخليج العربي وكأن الشاه قد وضع جملة من الوسائل في سبيل تحقيق استقرار المنطقة بما يضمن المصالح الإيرانية، لعل في مقدمتها تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية لبعض مشايخ الخليج العربي غير انه في المقابل كانت حكومات دول الخليج لاسيما المملكة العربية السعودية تتردد في التعاون مع إيران في مجال الأمن، لعدم ثقتهم بحجم إيران وقدرتها على تحقيق المحافظة على استقرار المنطقة والدفاع ضد أي خطر قد تتعرض له وكانوا يرون أن مثل هكذا اتفاقيات أمنية يمكن أن توفر لإيران غطاء قانوني لفرض وجودها بشكل اكبر، علاوة على أن قضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ومسألة العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية كل تلك الأسباب كانت وراء التنافر في العلاقات الإيرانية – الخليجية، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت تسعى لرأب الصدع في العلاقات بين الجانبين وهو ما كأن يطمح إلى تحقيقه الشاه محمد رضا الذي قدم من جانبه خطة عمل للمحافظة على امن الخليج العربي بعيداً عن توجهات الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس دعم اقوي دولتين خليجيتين وهما إيران والمملكة العربية السعودية وقال أن الولايات المتحدة إذا أرادت الحفاظ على مصالحها في الخليج لابد من دعم هاتين

الدولتين على الرغم من التقاطع بينهما في كافة المجالات لاسيما قضايا الدفاع عن امن المنطق وهو ما عُرف فيما بعد بسياسة دعم الركيزتين[10] .

كما أن الحكومة الإيرانية ترى أن ظاهرة التواجد الأجنبي والتدخل الأجنبي في المنطقة ومحاولة رسم معالم سياستها والتدخل في شؤونها الداخلية يمثل تهديداً واضحاً وصريحاً لأمن الخليج , نعم هذه النظرية ليست جديدة على إيران الإسلامية، بل أنها كانت فكرة وعقيدة راسخة لدى حكومة الشاه البهلوي الذي فرض نفسه كشرطي الخليج ثم تمادى في أطماعه ورغبته في بناء ترسانة عسكرية تضاهي الترسانات العسكرية الغربية، وهو ما كأن سبباً مقنعاً للولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عنه عام 1979م، وكنتيجة حتمية لكل ذلك أن إيران ترى ضرورة التقارب مع دول الخليج العربي ورفض جميع أشكال الاتفاقيات والمعاهدات التي تحاول القوى الغربية فرضها على بعض دول الخليج العربي لاسيما الاتفاقيات العسكرية[11] .

بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط عام 1981م[12] أحست إيران أن منظورها لأمن الخليج العربي لا بد من أن يطرأ عليه بعض التغيير، لاسيما وأنها نظرت إلى هذا المجلس الوليد على انه سوف يشكل وحدة واحدة بوجه الجميع بما فيهم الحكومة الإيرانية، لذا فأن المتتبع لتاريخ السياسة الخارجية الإيرانية سيرى أن هنالك بعض المنعطفات والتعديلات التي طرأت على تلك الإستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي وبالتالي مفهومها لأمن الخليج.

أن رؤية إيران لأمن الخليج قد طرأ عليه تجديد أن صح التعبير في السلوك والمفهوم والتطبيق، أنها ترى أن بعض الأمور الخلافية مع بعض دول الخليج العربي ما هي إلا نقطة التقاء بقدر ما هي نقطة خلاف وأن بقاء مثل هكذا تناقضات وخلافات مع دول الخليج سوف يقوي العلاقات بينها وبين دول المنطقة بقدر ما يتعلق الأمر بزيادة عديد اللقاءات والمحاورات والتفاوض بين وفودها والوفود الخليجية وبالتالي هذه هي نقطة الالتقاء التي تريد إيران الاستمرار بها، على سبيل المثال الخلافات الحدودية مع الكويت بقضية الجرف القاري[13] .

4. نقاط الالتقاء والخلاف بين إيران ودول الخليج العربي

تُعد منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإيران وكذلك بالنسبة للدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة , تحتوي المنطقة على ثلثي احتياطيات النفط في العالم، والممر المائي الذي يربط دول العالم ,لذا فأن الولايات المتحدة والقوى الغربية تراقب عن كثب منطقة الخليج وتهدد كل من يحاول تهديد امن المنطقة , بعد هزيمة العراق خلال عاصفة الصحراء، أعادت الولايات المتحدة تركيز الكثير من اهتمامها على إيران وقدراتها العسكرية المتنامية كذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي، بدأت بأخذ زمام المبادرة في مواجهة المحاولات الإيرانية وطموحاتها في المنطقة[14] .

على الرغم من وجود نقاط خلاف في بعض مفاهيم التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة ومحاولة الجمهورية الإسلامية أن تفرض نفسها كقوة وحيدة في منقطة الخليج العربي، إلا أن هنالك بعض النقاط التي قد تجمعها مع دول المنطقة ولعل من بينها أن هنالك روابط اقتصادية ومصالح تحاول إيران ودول الخليج العربي أن تطورها وتشجع على تنميتها بشكل وبآخر .

فمنذ إعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979م استمرت العلاقات الإيرانية – الخليجية على قدم وساق لاسيما الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلن الأمير سعود بن فيصل وزير خارجية إيران أن المملكة العربية السعودية لها علاقات متعددة مع إيران وأن الأخيرة تنتمي إلى المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها دول الخليج العربية، لذا فأن أي مشكلة قد تتعرض لها إيران تعني حدوث مشكلات في المنطقة برمتها[15] .

في ظل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 ازداد احتمال اضطراب الأوضاع العامة في منطقة الخليج العربي التي سارعت إلى إنشاء تحالف عربي فيما بينها وهو مجلس التعاون الخليجي عام 1981 الذي أثار استغراب الحكومة الإيرانية واعتبرته موجه ضدها .

أضحت تلك السياسة مبرراً لكلا الدولتين أن تأخذا على تطوير علاقتيهما معاً لاسيما الجانب الاقتصادي، فعلى سبيل المثال بلغت صادرات إيران مع السعودية حتى عام 2004 ما يقارب (429) مليون دولار وهو رقم كبير قياساً بالظرف السياسي الذي كانت تمر به المنطقة وعلاقات كلا الدولتين[16].كما من المتوقع إعادة تفعيل اتفاق عام 1998م الاقتصادي بين إيران والسعودية، الاتفاق الذي نص على تعاون البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والتقنية والثقافية والرياضية شجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، فضلاً عن إمكانية توقيع الجانبين أي اتفاقيات أخرى ونصت أيضاً على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري.

ليس هذا فحسب، بل تسعى إيران والسعودية أيضا إلى حلحلة جميع القضايا التي تخص أمنهما القومي ومنها مسالة سباق التسلح والاطمئنان من الجانب السعودي على وضع البرنامج النووي الإيراني، ذلك البرنامج الذي لطالما قض مضاجع جميع دول المنطقة[17] .

كذلك يمكن أن نقول أن هنالك ما يمكن نسميه العامل الاجتماعي الذي من المفروض أن يربط إيران مع دول الخليج العربي ويؤثر بشكل مباشر على طبيعة تلك العلاقات ويمكن أن يكون أداة ربط بينهما . اذ توجد في معظم دول الخليج العربي سكان شيعة يشكلون جزءًا كبيرًا من سكان منطقة دول الخليج. بعد الثورة الإسلامية عام 1979، أصبحت العلاقات بين إيران ومعظم الدول العربية متوترة بشكل خاص وفي الثمانينيات، أصبحت دول الخليج حذرة من تصدير الثورة الإسلامية إلى بلدانها[18]

في السنوات التي تلت الثورة الإسلامية في إيران، أصبحت القضايا الإقليمية والدولية هي أهم اهتمامات السياسيين الإيرانيين، فأحداث أزمة الرهائن الأمريكيين ومحاولة إيران استغلال هذه الحادثة في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لاسترجاع أموال إيران المجمدة في بنوكها وكذلك محاولة استرجاع الشاه ومحاكمته بتهم تخص تسلطه طيلة مدة حكمه السابقة[19] .

أدت أزمة الرهائن الإيرانية وما تلاها من انقطاع في العلاقات الإيرانية الأمريكية، ومايلى ذلك من استمرار الحرب العراقية – الإيرانية إلى أزمة في علاقات إيران مع دول الخليج العربي، غير أن المسؤولين الإيرانيين كانوا على الدوام يصرحون بأن المصالح الاقتصادية فوق كل الاعتبارات وأن إيران تسعى على الدوام إلى تصحيح مسار علاقاتها مع دول الخليج العربي، اذ أدت التغييرات السياسية التي طرأت على المنطقة إلى

تغييرات في السياسة الخارجية الإيرانية و التركيز على تقارب القضايا مثل توسيع العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون والعلاقات الجيدة وعلاقات حسن الجوار مع دول منطقة الخليج العربي والحد من النزاعات لاسيما الحدودية.

وتمهيد لذلك عملت إيران على تهيئة كافة الوسائل لتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربية، على سبيل المثال لا الحصر كانت مادة الغاز تصل إلى سلطنة عمان وهذا يؤدي إلى مزيد من التقارب والتعاون في منطقة الخليج العربي إذ يعد بناء خط أنابيب الغاز مفيدًا نظرًا لأنه من المفترض أن تصدر إيران 30 مليون متر مكعب من الغاز إلى عمان وتزيد هذا الرقم إلى 70 مليونًا ويمكّن هذا العقد طويل الأجل إيران من تحقيق ما بين 20 إلى 30 مليون دولار من عائدات الغاز[20] .

في أعقاب حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت عام 1991م , دخلت منطقة الخليج العربي مرحلة سياسية واقتصادية جديدة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، اذ قامت إيران إثر هذه الحرب بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع بعض الأنشطة الحاكمة لبناء أرضية إقليمية خاصة مع دول الجوار، إذ قام الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني أثناء توليه رئاسة الجمهورية عام 1992 باستقبال عدد من سفراء بلاده لدى دول الخليج، وتم التباحث في وسائل تطوير العلاقات بغية الوصول لصيغة أفضل فلقد أتاحت أزمة الخليج عام 1990 فرصة ذهبية استثمرتها إيران بإتباعها سياسة نشطة اختارتها لتخدم مصالحها في العمل على استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول، وكذا محاولتها تحسين صورتها في المحيط الدولي بإتباع سياسات واقعية معتدلة[21].

إن الإحداث الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط وخاصة ما يسمى بثورات الربيع العربي كانت واحدة من بين أبرز الأمور التي استخدمت من قبل إيران وبعض دول الخليج العربي لتهيئة الأرضية لتنمية مصالحها على حساب الأخر، على سبيل المثال في البحرين أصبحت الاحتجاجات بؤرة صراع بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية، كذلك الأحداث التي حدثت في سوريا تعتبر دافعاً للصراع بين الطرفين، كذلك يعد عدم الاستقرار في اليمن مصدر قلق كبير للسعودية بسبب حدودها الطويلة معها، ومن الملاحظ أن إيران تحاول تحقيق مكانة مهمة لها على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما ربما يخلق حالة من التنافس والصراع مع بعض دول الخليج العربي[22].

5. الخاتمة

اتضح من خلال ثنايا البحث أن إيران كانت ترى أن موقعها الاستراتيجي والجغرافي والإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها يجب أن تُستغل على أحسن وجه لتثبيت نفوذها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فهي كانت ترى أن تلك الإمكانيات والموقع المهم والحيوي لمنطقة الخليج العربي التي تشكل هي جزء لا يتجزأ منه يجب أن يبقى بعيد عن استغلال الدول الأوربية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية.

أن من بين أبرز أهداف إيران في المنقطة هو أن تكون هي القوة الأولى في المنقطة ويشار إليها بالبنان لا ينبغي بحسب رؤيتها أن يكون لأي قوة أجنبية موطئ قدم في منطقة الخليج العربي، وعليه كانت وما زالت تعمل جاهدة لأبعاد المنطقة من كل أشكال الوجود الأجنبي.

ترى إيران أن ديمومة امن المنطقة يجب أن يرتبط باتخاذ سياسة أكثر تعاونية أن صح التعبير مع جميع الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي، ولذا فهي كانت وما زالت حريصة على أن تقوي أواصر العلاقات مع دول الخليج العربي حتى أوقات الأزمات والحروب التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط كحربي الخليج الأولى والثانية.

شواهد التاريخ كثيرة على رغبة إيران أن تنتهج مجموعة من الأنماط السياسية في سياستها الخارجية فهي تارة تتبع أسلوب الصدام المباشر مع من يحاول أن يتصدى لها أو يهدد مصالحها في المنقطة وهو حق مشروع بالنسبة لأي نظام سياسي وتارة تعمل على تصحيح مسار العلاقات مع دول الخليج إذا رأت تجاوباً من قبل تلك الدول وهنالك شواهد كثيرة على مدى تصالح إيران ودول الخليج ومحاولة تمتين العلاقات بينهما.

أن المطلع والمختص بتاريخ إيران وبأشكال الإستراتيجية التي تتبعها إيران حيال دول منطقة الخليج العري يتبين له أن إيران لم تقف على نمط واحد أو شكل واحد من إشكال السياسة الخارجية، فهنالك مجموعة من الأشكال تبعاً للمتغير الدولي والمصلحة المتبادلة بينها وبين الطرف الأخر.

6. المصادر والمراجع

(1) صادق حنتوش ناصر، الدبلوماسية الإيرانية، دراسة تحليلية في الأهداف والمقومات والنتائج 1979-2017، (بغداد: دار ومكتبة عدنان 2017).

(2) احمد باسل البياتي،"اهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي واثر ذلك في العلاقات بين البلدين 1918 – 1946"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، العدد 39، 1984، عبد علي الخفاف، الأحوال الديمغرافية في إيران، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي1987.

(3) محمد وصفي أبو مغلي،إيران دراسة عامة، جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي، 1985.

(4) صادق حنتوش ناصر، المصدر السابق .

(5) Alalaq, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6.2023, pp 98-106.

(6)Alalaq, A. S.. 'The Constants and Variables in Ibrahim Raissi's Management Towards the West and the Zionist Entity'. 2023, Available at SSRN 4553751.

(7) محمد هاشم خويطر الربيعي، التنافس الإيران ي – السعودي على الخليج العربي 1922 – 1988، بيروت دار ومكتبة البصائر،2012 .

(8)عبد الرزاق خلف الطائي، النزاع الاماراتي الإيران ي حول الجزر العربية الثلاث، سلسلة شؤون إقليمية جامعة الموصل, 2009.

(9)Alshehri, S. Security of the Arabian Gulf.2002

(10) F . R . U . S" ,Vol , XXVII . Memorandum of Conversation, From : Henry A. Kissinger , Subject : Background on Shah , Washington, October 22, 1969, 10:00 a.m , No, 66. p .211– 212

(11) صادق حنتوش ناصر،المصدر السابق .

(12)عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي الاطار السياسي والاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، مجلد 15 العدد 1 مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة،1983.

(13) تاج الدين جعفر الطائي، استراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي، دار رسلان، 2017 .

(14)Haskins, M.S. Iran and the Arabian Gulf: Threat Assessment and Response.2012

(15) محمد هاشم خويطر الربيعي، المصدر السابق .

(16)Alalaq, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6.2023, Pp 98-106.

(17)Alalaq, Ahmed. The Saudi-Iranian rapprochement and its impact on the trade aspect between the two countries is a future vision. 6. 2023, Pp98-106.

(18)Vladimir P. Kirichenko, KIRICHENKO V.P. The Shia Factor in Relations Between the Arab Countries of the Persian Gulf and Iran, Science Journal of VolSU. History. Area Studies. International Relations. 2016. Vol. 21. No. 4 :
https://doi.org/10.15688/jvolsu4.2016.4.9

(19)Khasanov, A. Switzerland's good offices in light of the American hostage-taking in Iran (1979-1981). Genesis2023

(20) المصدر نفسه.

(21) عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية، (العربي للنشر والتوزيع، 2016)

(22)AlBadareen, M.A. The Impact of Geopolitical Determinants on Iranian-Gulf Relations: 2011 - 2018. The International Journal of Humanities & Social Studies. 2019

الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023

Iranian Ambitions Towards The Middle East: A Case Study from the First Gulf War in 1980 Until 2023

زينب خالد

كلية السياسة والاقتصاد، مصر

ملخص الدراسة

إيران، كدولة ذات مقدرات هائلة، لعبت دوراً مهماً في الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط عبر العصور، خاصة بعد الثورة الإسلامية عام 1978. تتميز سياستها الخارجية بالتنافر والتقارب مع الدول العربية، مما يعكس رؤية مزدوجة. تقوم إيران بتقديم الصداقة والعداوة، وتسعى للهيمنة والتدخل في شؤون الدول العربية، مما يعكس أهدافاً معلنة وغير معلنة. في ظل الصراعات الحالية، واحتمال بدء حرب عالمية ثالثة، تبرز أهمية دور إيران كقوة إقليمية، مما يطرح تساؤلات حول دورها المستقبلي. يقترح البحث استخدام المنهج التاريخي التحليلي لفهم الطموح الإيراني وتوجيهاته المستقبلية، مع التركيز على أدوات السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها على الأمن العربي. ويهدف البحث إلى رصد الدور الإيراني وتفاعلاته المحتملة تجاه دول الشرق الأوسط مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ الشرق الأوسط؛ الخليج العربي؛ العلاقات الإيرانية العربية؛ حرب الخليج الأولى حرب الخليج الثانية.

Abstract

Iran, as a country with immense capabilities, has played a significant role in the conflicts in the Middle East throughout history, especially after the Islamic Revolution in 1978. Its foreign policy is characterized by both antagonism and rapprochement with Arab states, reflecting a dual vision. Iran alternates between offering friendship and hostility, while seeking dominance and intervention in Arab affairs, reflecting both declared and undeclared objectives. Amid current conflicts and the potential onset of a third world war, the importance of Iran as a regional power is highlighted, raising questions about its future role. The research proposes using a historical-analytical approach to understand Iranian ambitions and future directions, focusing on its foreign

policy tools and their impact on Arab security. The aim of the research is to monitor Iran's role and potential interactions with Middle Eastern countries in the future.

Keywords: Iran; Middle East; Arabian Gulf; Iranian-Arab relations; first Gulf War.

1.المقدمة

تعد معطيات الجغرافيا السياسية من المقومات المهمة التي تصنع خصائص الدولة أو "الإقليم" والتي تتأثر بها الوحدات الأساسية وتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية أو لعلاقاتها التفاعلية مع الوحدات الأخرى من ناحية أخرى، ويمتد هذا التأثير مع المعطيات بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وفي ظل هذا تظهر منطقة الشرق الأوسط بثقلها التاريخي وبجغرافيتها في وسط العالم، وبالدول التي تمتلك مقدرات وإمكانيات بشرية هائلة وموارد اقتصادية طبيعية لا مثيل لها أهمها النفط، تظهر تلك المنطقة دائما كأساس وقلب الصراع على مر التاريخ، بل لا نبالغ في القول إنه منذ بدء الحياة البشرية على كوكب الأرض وتلك المنطقة هي الأساس في الصراعات الإقليمية والدولية وهي أساس الحضارات على وجه الأرض منها الحضارة الفرعونية في مصر وحضارة بلاد الرافدين وحضارة أرض الشام، والخليج العربي ومرجعيته الدينية التي يتجه إليها أنظار المسلمين في جميع أنحاء العالم، وهنا في منطقة الشرق الأوسط تظهر إيران كدولة من أهم مثلثات القوة الإقليمية في الشرق الأوسط، بل من أهم تلك القوى حيث إنها تستند على بعد تاريخي وحضاري للعب دور في المنطقة العربية والتي تسعى من خلاله للهيمنة الدينية والاقتصادية والسياسية وللحفاظ على أمنها القومي ولتكون طرفا فعالا في السياسة الدولية التي دائما ما تضع منطقة الشرق الأوسط في قلب أهدافها

إيران ما بعد الثورة الإسلامية تهدف إلى استعادة مجدها التاريخي في المنطقة من خلال تزعم النفوذ الشيعي، ونشر أيديولوجيتها، لتظهر بمظهر القوة الإقليمية بوتيرة متسارعة مستفيدة من مواردها الاقتصادية والنفطية ومستفيدة من حالة الضعف والهوان التي دبت في العالم العربي منذ زرع إسرائيل في قلب الدول العربية، وخاصة بعد خروج مصر من بؤرة الثقل الإقليمي والاستراتيجي الفعال بعد معاهدة كامب ديفيد وما حدث في العالم العربي من ثورات وحالة الفوضى الخلاقة، فأصبح العالم العربي دون قيادة قوية تحكمه وتوجهه، فتريد إيران استغلال هذا الفراغ لتحقيق أهدافها وأحلامها التي تسعى لها منذ أربعين عاما ما بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979...

- **إشكالية البحث**

في ظل الوضع الحالي واشتعال الحرب الإسرائيلية على غزة مرة أخرى، وصمود قيادات العالم العربي، ومع بدء حرب عالمية ثالثة في منطقة الشرق الأوسط في ظل ارتكاب إسرائيل لمجازر الإبادة الجماعية تجاه سكان قطاع غزة ما بعد معركة طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023م، يظهر دور إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها ودورها في تلك الحرب، وهنا تظهر إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي ما مدى الدور الذي تلعبه

ولعبته إيران في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى حتى الآن؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لكيفية التعامل الإيراني مع دول الشرق الأوسط في المستقبل؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية: -

- ✓ ما هي الإستراتيجية التي اتبعها إيران للتدخل في منطقة الشرق الأوسط في حرب الخليج الأولى والثانية؟
- ✓ ما هي الإستراتيجية التي اتبعها إيران للتدخل في منطقة الشرق الأوسط ما بعد ثورات الربيع العربي، واشتعال الحرب على غزة بعد معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023م؟

❖ أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة في محاولة لتحليل دور إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في ظل امتلاكها لسلاح نووي فعال، وتحليل استراتيجيات إيران تجاه الدول العربية من خلال معاملاتها بالقوة والهيمنة تارة وبالسياسة والمفاوضات والدبلوماسية تارة أخرى، وتحليل دور إيران الفعال في التغيرات التي طرأت على حاضر ومستقبل الشرق الأوسط، وبالتالي تكون الدراسة لها أهمية كبرى في الدارسات الإقليمية والتي تتم كتابتها خلال فترات الحروب، ولأن الموضوع أصبح حاضرا في النقاشات السياسية والإعلامية واهتمامات الرأي العام وخاصة مسألة الدور الإيراني في صراعها مع إسرائيل ما بعد معركة طوفان الأقصى 7 أكتوبر 2023 م، وهل حقا إيران في صراع مع إسرائيل أم يحكمها مبدأ المصلحة والهيمنة أولا وأخيرا، كل ذلك تحاول الدراسة تحليليه للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة.

❖ أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

- ✓ بيان طبيعة الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.
- ✓ بيان محددات إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط.
- ✓ بيان الدور الإيراني في حرب الخليج الأولى والثانية.
- ✓ بيان الدور الإيراني في الأزمة السورية واليمنية.
- ✓ بيان الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية.
- ✓ توضيح السناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.

❖ منهج البحث

لقد استخدم الباحث المنهج التاريخي التحليلي، وهذا في إطار البحث في المعلومات والبيانات من الدراسات السابقة التي تناولت الثقل التاريخي لدولة إيران والذي ينعكس وبقوة على حاضرها في التعامل مع منطقة الشرق

الأوسط، وفى إطار تحليل الاستراتيجيات الخاصة بالسياسات الإيرانية في التعامل مع دول منطقة الشرق الأوسط وتدخلها في الأزمات التي تنشأ في تلك الدول مثل تدخلها في الأزمة اليمنية والسورية.

2. إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط في حروب الخليج الأولى والثانية.

منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تمتلك إمكانات ثقافية وحضارية وجيو اقتصادية للعديد من تفاعلات القوى الإقليمية والدولية لما تمتلكه من مقدرات وتراث لا مثيل له، وظهرت إيران كقوة إقليمية ونووية لا يستهان بها بين مجموعة من الدول العربية التي تعاني من الاحتلال والتخبط السياسي والانقسامات والحكومات الديكتاتورية والتي لا ترقى إلى امتلاك بعض المقدرات العسكرية لكي تمتلك قوة نووية مثل إيران، وبالإضافة إلى أنه محرم عليها امتلاك قوة نووية من الدول الغربية – في إطار دعمهم لإسرائيل لأن تكون القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط-، ولكن إيران خرجت عن المألوف واستطاعت امتلاك ترسانة نووية تجعل الدول الغربية تتعامل معها بحذر، والدول العربية تتعامل معها بوجهات نظر مختلفة، حيث الأمر لا يتوقف على القوة النووية فقط في التعامل العربي الإيراني بل يمتد ليشمل مقومات أخرى، وهذا بالمثل في إستراتيجية إيران تجاه الدول العربية، حيث تعامل كل دولة بمنظور مختلف وبمقومات مختلفة، فالبعض تتدخل إيران فيهم تدخلا واضحا وصريحا، والبعض الآخر تسعى إلى الصداقة معهم والبعض الآخر تعاملهم بحذر، فلا يوجد إستراتيجية موحدة لإيران في الشرق الأوسط، ولذلك خلال ذلك المبحث سنوضح إستراتيجية التدخل الإيراني في تلك المنطقة من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب.

1.2. طبيعة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط.

ترتبط سياسة إيران تجاه منطقة الشرق الأوسط بالمشروع الإسلامي الخاص بها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م؛ وهذا من خلال إطلاق شعار تصدير الثورة حيث تجلى هذا الشعار في تعبير المرشد الأعلى للثورة روح الله الخميني حتى أصبح كمرسوم خاص وسياسة خارجية إيرانية تؤمن بتصدير المذهب الشيعي المدعوم إيرانيا إلى دول الجوار، ولقد نجحت على مدار أربعين عاما بالفعل في إقامة أذرع إيرانية شيعية لها في اليمن وسوريا والعرق[1]، ولقد مرت الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول الشرق الأوسط بعد سقوط الشاه وقيام الثورة عام 1979 م حتى الآن في عام 2024 م بالعديد من المراحل المختلفة وهي كالتالي:

1.1.2.المرحلة الأولى

تمتد ما بعد سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية عام 1979 حتى نهاية حرب الخليج الأولى "الحرب الإيرانية العراقية" وتمحورت تلك المرحلة من خلال الإستراتيجية الإيرانية في تصدير الثورة وتحريض شعوب الشرق الأوسط على الثورات الإسلامية، ولقد لعب آية الله الخميني وأيدلوجيته دورا هاما من خلال نشر المذهب الشيعي ولهذا اتسمت العلاقات الخارجية الإيرانية مع الدول العربية بالقطيعة والتوتر، ولقد وضعت إيران في ثمانينيات القرن الماضي مشروع الإستراتيجية الوطنية "نظرية أم القرى" وهو المشروع الذي يعطى إيران هالة من القدسية في العالم الإسلامي والدفاع عنه يعلو فوق أي مصلحة أخرى[2]، وبالإضافة إلى الأهمية القصوى لموقع إيران الجيوبوليتيكي في سياستها لأجل فرض الهيمنة وتحقيق التمدد الإقليمي الديني وخاصة في منطقة الخليج العربي، ولقد أكدت تلك الإستراتيجية على مجموعة من العناصر الهامة كالتالي[3]:

- ✓ المصلحة القومية الإيرانية من خلال استثمار الموقع الاستراتيجي الخاص بها، واستغلال الموارد الاقتصادية التي تمتلكها من خلال وقوعها على أغنى مناطق النفط في العالم
- ✓ الحفاظ على الطابع الإسلامي الشيعي للنظام الإيراني.
- ✓ تعزيز قوة إيران والتوسع والتمدد الإقليمي.
- ✓ السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

2.1.2.المرحلة الثانية

لقد امتدت تلك المرحلة ما بعد انتهاء حرب الخليج الأولى 1988 م وحرب الخليج الثانية حتى نهاية عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، ولقد تميزت تلك المرحلة بنشوء علاقات إيرانية جديدة مع الكثير من الدول، وهذا لأن الحكومة الإيرانية قد انتهجت استراتيجية واقعية منذ وفاة السيد الخميني، حيث أدركت إيران عجزها الكامل في تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، وعن عجزها عن تصدير ثورتها إلى الخارج، وبالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية كانت في حاجة إلى إعادة بناء اقتصادها المدمر بعد حرب الخليج الأولى، ولهذا سعت إلى تحسين العلاقات مع دول المنطقة وتوسيع العلاقات التجارية مع الجيران العرب وخاصة في ظل حرب الخليج الثانية 1990 م "الزلزال الذي عصف بمنطقة الخليج العربي وما زال أثره ممتدا حتى الآن على العالم العربي بأكمله"، والتحالف الأمريكي- العربي ضد العراق بعد غزوه للكويت، فلقد اتخذت إيران موقفا حذرا من تلك الحرب، حيث تميز أسلوب محمد خاتمي في التعامل مع دول الشرق الأوسط بسمات بارزة وهم: الحذر، التركيز على المصالحة، المصالح الاقتصادية والأمنية بديلا عن التطلعات الأيديولوجية، توسعة التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولقد حقق هذا الأسلوب لإيران بعض النتائج الإيجابية في العلاقات مع جيرانها العرب، إذن فتلك المرحلة كانت مرحلة العقلانية والحذر معا.

3.1.2.المرحلة الثالثة

تبدأ تلك المرحلة منذ عام 2005 م حتى الآن ولقد تميزت استراتيجية إيران في تلك المرحلة بالغموض والتدخل في ذات الوقت، وهذا نتيجة للأحداث التي حصلت، فبعد حرب العراق 2003 م ودخول القوات الأمريكية إلى خطوط المواجهة في الحدود العراقية الإيرانية وبالإضافة إلى تواجدها في أفغانستان، فلقد اعتبرت إيران هذا خطرا وتحديا صارخا لها يجب التعامل معه ولهذا فلقد اعتمدت سياسة مزدوجة المعايير، فمنذ تولى الرئيس أحمد نجاد الرئاسة الإيرانية عام 2005 م حتى عام 2013 م أصبحت ورطة إيران هو التعامل مع التواجد الفعلي للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، ولهذا سعت إيران إلى رسم شبكة تحالفات عسكرية مع محور الممانعة في سوريا وحزب الله اللبناني، ولقد اعتمد نجاد سياسة مزدوجة دفاعية هجومية وهذا لأن معضلة الأمن متبادلة في دول الشرق الأوسط في ظل عملية التأثير والتأثر.

بعد نجاد تولى حسن روحاني الرئاسة الإيرانية في 3 أغسطس 2017م وتعد تلك الفترة من أكثر الفترات تطوراً في النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وهذا بالطبع نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الدول العربية نتيجة لثورات الربيع العربي والتي مثلت لإيران فرصة ذهبية لتطوير نفوذها وفرصة سانحة لإنجاح ترتيبها للمنطقة العربية ، ولهذا فلقد استغلت العديد من الأدوات والآليات وعلى رأسها حزب الله اللبناني وأدواته الإعلامية

والثقافية لأجل دعم السياسات الإيرانية ، ونجحت في إشراكه في الحرب السورية لأجل الحفاظ على نظام بشار الأسد حليفها الأول في المنطقة العربية ، وتأييد الحوثيين وشيعة البحرين والسعودية والكويت والبحرين، وبالإضافة إلى التوصل لاتفاق نووي 1+5[4]؛ والذي فتح المجال أمام طهران لأجل تقوية نفوذها في الشرق الأوسط.[5]

وبالإضافة إلى أنه تم وضع إستراتيجية جديدة تعرف باسم مشروع "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية" بين عامي 2005 م إلى 2025 م، حيث أشار آية الله الخامنئي في بداية حكومة خاتمي الثانية إلى ضرورة كتابة هذه الإستراتيجية ولقد تم تكليف منظمة الإدارة والتخطيط بكتابتها ووضع ملامحها، وتهدف رؤية إيران العشرينية إلى أن تصبح إيران بحلول عام 2025 م الموقع الاقتصادي والعلمي والتقني الأول في منطقة جنوب غرب آسيا وتشمل "جوار إيران وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط" وأن تكون إيران صاحبة دور مؤثر في العلاقات الدولية.[6]

ولقد حددت الخطة العشرينية منافسي إيران وهم كالتالي (أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإسرائيل، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، وتركمانستان، وتركيا، وجورجيا، وسورية، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.)[7] حيث ترى إيران تلك الدول منافس حقيقي لها، ويكون هدف إيران في التفوق عليهم اقتصادياً.

يرى الباحث من خلال تحليل المراحل السابقة أن إيران تنتهج سياسات مرنة تجاه دول الشرق الأوسط تجمع ما بين الأبعاد الدينية والمذهبية والمنفعية والاقتصادية لها وتعتمد في سبيل تحقيق مصلحتها ونفوذها في المنطقة باستخدام جميع الوسائل الممكنة تارة الحرب مع العراق وتارة الحذر في التعامل مع الدول العربية وتارة إظهار بعض العداء تجاه إسرائيل على الرغم من أن إيران يوجد بها ما يقارب 9200 يهودي حتى عام 2022 م[8]، وتارة محاولة فتح آفاق جديدة معهم ولكن تظل الأبعاد الثابتة للاستراتيجيات الإيرانية تجاه الشرق الأوسط تتمحور في ثلاث ركائز أساسية وهي :

- ✓ البعد الديني الإسلامي.
- ✓ البعد المذهبي الشيعي الإثنى عشري.
- ✓ البعد البراجماتى الاقتصادي لتحقيق مصالح طهران.

2.2 محددات إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط.

إن لكل دولة إستراتيجية لم تصنع من الفراغ وإنما هي مجموعة من المحددات التي تصوغ تحركاتها وترتب أولوياتها من خلالها، ولإيران مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والإقليمية والتي توضح استراتيجياتها تجاه الشرق الأوسط.

1.2.2. المحددات الداخلية

لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة بعيدا عن البيئة الداخلية الخاصة بها، ولهذا فإنه يوجد العديد من المحددات الداخلية التي تؤثر في إستراتيجية إيران وتمثل نقاط قوة لها، ومن أهمها:

❖ **الموقع الجغرافي**

ترتبط قوة أي دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها ومجموعة من العناصر المادية وغير المادية، ويعد الموقع الجغرافي من العناصر الطبيعية المهمة المؤثرة في قوة أي دولة، فالسبب الرئيسي للأطماع الاستعمارية بدول الشرق الأوسط هو الموقع الجغرافي الذي ليس له مثيل لتلك الدول، وعند ملاحظة الموقع الجغرافي لإيران نجد أنها تتمتع بموقع جيواستراتيجى لا مثيل له؛ حيث تعد حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين و هم الإقليم الشرق أوسطي وإقليم وسط آسيا.[9]

تشرف إيران على سواحل طويلة حيث يوجد 18 ميناء على سواحل إيران أهمها ميناء بندر عباس وميناء وبوشهر الذي يمر منهما ما يقارب من 90 % من صادرات إيران ووارداتها، ومسطحات مائية مهمة في الخليج العربي وهي: الخليج العربي وخليج عمان ومضيق هرمز الذي يعد أهم مضيق استراتيجي في العالم، والبحر العربي، إذن فالموقع الجغرافي لإيران يجعلها تقع ضمن منظومة شرق أوسطية تكتسي بعدا جيواستراتيجيا في السياسة الدولية ويمنحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي[10]، وهذا لأنها تشتمل على أحد المصادر الهامة لاستمرارية عجلة الاقتصاد الغربي والأمريكي وهو " النفط " وهذا يندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية والتي تسعى إلى فعل أي شيء لأجل أن تظل هيمنتها عليه.

❖ **المرتكزات البشرية الديموغرافية**

تلعب القوة البشرية دورا في غاية الأهمية في تقييم قوة الدولة، حيث تشير المدخلات الرئيسية لعنصر السكان إلى تفوق إيران في إجمالي تعداد السكان؛ حيث يبلغ عدد سكان إيران 89 مليون نسمة وفقا لتقديرات 2024 م، وتعد إيران بمثابة العملاق الديموغرافي في منطقة الخليج؛ حيث يعادل عدد سكانها ضعف عدد سكان دول الخليج مجتمعة، وتتميز الشخصية الإيرانية بأنه شخصية مركبة تكاثفت عوامل كثيرة لأجل إنضاجها وبلورتها من خلال تاريخها الطويل، حيث إن مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الذي بنى عليه الشخصية الإيرانية، فعلى الرغم من أن إيران تجمع العديد من القوميات والأديان المختلفة ومنها الفرس 51 % والاذريون 24 % والتركمان 10 % والأكراد 7 % والعرب 4 % وبالإضافة إلى أقليات أخرى مثل اليهود، ولكنهم جميعا منصهرون في المجتمع الإيراني تقوم من خلالهما هوية إيرانية موحدة.

❖ **المرتكزات الاقتصادية الإيرانية**

تعد القوة الاقتصادية من أهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الدولية والإقليمية وخاصة في ظل اليوم، حيث إن المجتمع الدولي لا يعترف سوى بالقوة الاقتصادية والمادية للدولة، والقوة الاقتصادية للدولة هو حسن توظيف الدولة للموارد التي تمتلكها بما يحقق مصالحها ويزيد من قدراتها ونفوذها ولا يجعلها تقع تحت وطأة العوز والحاجة والاعتماد على الخارج، حيث تحتل إيران ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم بمعدل 11.4 % من

إجمالي الاحتياطات ونسبة 15.5 % من الغاز، وتنتج إيران 4.3 ملايين برميل يوميا وبالإضافة إلى تحكمها في مضيق هرمز الذي يعد الممر الرئيسي للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي إلى أي وجهة أخرى في العالم.[11]

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن نسبة نمو الاقتصاد الإيراني عام 2014م هي 4.3%، ويبلغ الناتج المحلي لإيران عام 2014م، 789.4 مليار دولار بحسب تقارير البنك الدولي.[12]

❖ **النظام السياسي الإيراني**

إن النظام السياسي الإيراني يأخذ سمات النظم السياسية الحديثة من حيث وجود الدستور والمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكنه بالرغم من ذلك يعد على درجة عالية من التشابك والتعقيد منذ قيام الثورة الإسلامية، حيث يجعل السلطة العليا في السياستين الداخلية والخارجية في يد المرشد الأعلى والولي الفقيه.[13]

حيث يتصف النظام السياسي الإيراني بسمعة دينية قائمة على مبدأين أساسيين وهما: -

- ✓ الحكومة الإسلامية: نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية.
- ✓ ولاية الفقيه: المرشد الأعلى الذي يتربع على قمة هرم السلطة ويخول له الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

وهذا في إطار المذهب الرسمي للبلاد وهو المذهب الاثنا عشري،

2.2.2. المحددات الإقليمية

تعرف المحددات الإقليمية بأنها كل المتغيرات والمرتكزات التي توجد في إقليم الدولة وتحدد سياساتها الخارجية واستراتيجياتها للتعامل مع الدول الأخرى في الإقليم، وتعد إيران جزءا هاما من إقليم الشرق الأوسط الذي يتكون من الدول العربية والأناضول تركيا الحديثة وقبرص، ولهذا فإن المحددات الإقليمية لإستراتيجية الدولة الإيرانية هي كالتالي:

✓ **العلاقات العربية الإيرانية**

تمثل المنطقة العربية ورقة رابحة في الفكر الاستراتيجي الإيراني وهذا لما تمتلكه تلك المنطقة من أهمية جغرافية وإطلالة على أهم الممرات المائية في البحر الأحمر والخليج العربي وبالإضافة إلى المخزون النفطي الذي يرتكز أغلبه في الوطن العربي، ولهذا فإن إيران تسعى جاهدة لإبقاء يد دائمة لها في دول المشرق العربي وخاصة الخليج العربي، ولهذا شكلت العلاقات العربية الإيرانية على مر التاريخ نموذجا للتعايش السلمي حتى عام 1921 م عندما حدث الانقلاب العسكري بقيادة رضا شاه والذي سعى إلى التوسع الأمثل على حساب دول الخليج العربي، ولكن على الرغم من ذلك كانت توجد علاقات تجارية وبل علاقات نسب مع دول عربية أخرى مثل زواج الأميرة فوزية بنت الملك فؤاد وأخت الملك فاروق ولي العهد الإيراني الأمير محمد رضا بهلوي عام 1939 م والذي كان في ذلك الوقت ملك مصر والسودان، ولكن بدأ التوتر الدائم منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وظهور مبدأ تصدير الثورة وخوف الدول العربي من حدوث ثورات وثم اشتعال حرب الخليج الأولى بين العراق

وإيران، ولقد كانت تلك الحرب بدعم خليجي كامل لصدام حسين رئيس العراق ضد إيران مما جعل العلاقات العربية الإيرانية في حالة أخذ وجذب، وثم ما حدث بعد ذلك من اشتعال حرب الخليج الثانية وأصبح العراق هو المواجه لدول الخليج العربي، في تلك المرحلة انفتحت إيران على العالم العربي، ولكن نتيجة لدعمها الأقليات الشيعية في البلاد العربية مثل لبنان وسوريا واليمن والبحرين والعراق ساءت العلاقات مرة أخرى.[14]

عند النظر اليوم في عام 2024 م إلى العلاقات الإيرانية مع الدول العربية نجد أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قام بزيارته الأولى إلى المملكة العربية السعودية منذ توقيع اتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتقى بوزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وقال: "إن عودة العلاقات بين البلدين ستكون لها تأثيرات مهمة على الاستقرار وثقافة الحوار في منطقة الشرق الأوسط". وثم بدأت السفارة السعودية في سبتمبر 2023 م عملها الرسمي في إيران على الرغم من وجود ملفات سياسية عالقة بين الدولتين.[15]

- ✓ **العلاقات الإسرائيلية الإيرانية**

تعتبر العلاقات العربية الإسرائيلية الإيرانية من أهم وأشد العلاقات تعقيدا في تاريخ الشرق الأوسط حيث كانت تتميز بالتفاعل الثوي والإيجابية حتى اعترفت إيران بقيام دولة إسرائيل عام 1948 وظل الأمر كذلك حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979 م، فلقد كان لتلك الثورة دور هام في العلاقات حيث قامت بقطع علاقتها مع إسرائيل واتخاذ مواقف عدائية صريحة تجاهها واعتبرتها دولة دخيلة إلى المنطقة ولا وجود لها، وقامت إيران بمنع تصدير النفط رسميا إلى إسرائيل عام 1980 م وقدمت مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران كهدية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1980 م، وثم كان الخطر الأكبر على إسرائيل هو البرنامج النووي الإيراني، والآن بعد معركة طوفان الأقصى واشتعال الحرب الإسرائيلية على غزة، يخرج رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ويصرح دائما بأن إيران هي العدو الأول والأوحد لإسرائيل وأن حماس هي ذراع لإيران في غزة.

ولكن يظهر التساؤل الحقيقي هل إيران وإسرائيل حقا أعداء؟

في مقال نشر على مدونة الجزيرة للباحث د. فيصل القاسم ذكر له باحث سوري كبير يعيش في أمريكا منذ الأيام الأولى للثورة السورية، وهو مؤيد للنظام؛ حيث قال له لا تتفاجؤوا بالتغلغل الإيراني المتزايد في المنطقة عموما وسوريا خصوصا: فهناك اتفاق بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى، يسمح لإيران بالتمدد واستعداء العرب للتخفيف من العداء العربي لإسرائيل. بعبارة أخرى هناك اتفاق بين إسرائيل وإيران على تقاسم العداء مع العرب، فبدلا من أن تظل إسرائيل البعبع والعدو الوحيد للعرب في المنطقة، تتقاسم العداء مع إيران، بحيث يخف الضغط على إسرائيل. ولو نظرنا الآن لوجدنا ثمرات هذا الاتفاق على الأرض؛ ألم يصبح غالبية العرب ينظرون إلى إيران على أنها أخطر عليهم من إسرائيل؟ وبالتالي، فإن كل العداء هذا الظاهر بين الصفوي والصهيوني مجرد ضحك على الذقون، أما الخوف الإسرائيلي من الوجود الإيراني في سوريا ولبنان فقد أصبح نكتة سمجة لم تعد تنطلي على تلاميذ المدارس."[16]

كان هذا ما ذكر في نص المقال بالنص، وبالإضافة إلى أنه بقي جزء كبير من اليهود الإيرانيين في إيران وهم الآن 9200 يهودي ويرفضون مغادرة إيران، مما يبرز التساؤل مرة أخرى هل إسرائيل وإيران حقا أعداء؟

أم الأمر بأكمله هو سياسة عدائية معلنة أمام دول العالم العربي، وثم تعاون وتوسع في الخفاء لتقسيم الدول العربية والتغلغل فيها ونشر الفتنة وتحقيق كل طرف لما يريده في الوطن العربي؟

3.2.2. المحددات الدولية

- ✓ **التحالف الروسي الإيراني**

بعد أن تم احتلال العراق عام 2003 م وبروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، فلقد تم التحول الاستراتيجي على مستوى العلاقات بين البلدين والذي توج بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية وغيرها، وهذا لأجل مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، ولقد استفادت روسيا كثيرا من اللعب بالورقة الإيرانية، ولقد زار الرئيس الروسي بوتين إيران في عام 2015 م للمشاركة في مؤتمر الدول المصدرة للغاز الطبيعي واجتمع مع المرشد الأعلى على خمينى. وعلى الصعيد الاقتصادي تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين فلقد بلغت الصادرات الإيرانية لروسيا 203.5 مليون دولار، ووقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في مقدمتها محطات توليد الكهرباء.[17]

- ✓ **الاتفاق النووي الإيراني**

عام 1984 م تحركت إيران بسرعة لأجل الحصول على السلاح النووي كنتيجة لتطورات الحرب بينها وبين العراق والتي أدت إلى العديد من التحولات في التفكير الاستراتيجي الإيراني، حيث قامت حكومة على أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان السابق بدعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية واتخاذ قرار بناء المحطات النووية بدعم من الصين التي وقعت معها بروتوكول التعاون النووي 1985 م وفي عام 1986 م أعلن المرشد الأعلى السابق آية الله الخميني على التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية وتوسيع البنية النووية الأساسية، وافتتحت إيران مركزا جديدا للأبحاث النووية في أصفهان.

في تسعينيات القرن الماضي وخلال سقوط الاتحاد السوفيتي وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب الخليج الثانية وثم غزوها للعراق عام 2003 م استطاعت إيران استغلال انشغال الولايات المتحدة الأمريكية وحصلت على كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب وتسريع ملفها النووي، حتى أعلن محمود أحمدي نجاد في 2006 م وقال: "إننا أعلن رسميا انضمام إيران إلى مجموعة البلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية"[18] أصبح امتلاك إيران اليوم لأسلحة نووية واقع لا مفر منه ولا تستطيع الدول الكبرى منعه وخاصة الآن في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة وانشغال الولايات المتحدة الامريكية بمحاولة عدم توسع تلك الحرب حتى لا تشمل دول عربية أخرى.

- ❖ **حرب الخليج الأولى والثانية**

- ✓ **حرب الخليج الأولى**

منذ أواسط السبعينيات عرف العالم العربي غياب أي مركز عربي يشكل ثقلا معنويا يستطيع أن يمارس نفوذا في سبيل حل الخلافات في أوقات الأزمات الداخلية الدامية التي تعصف به، مثلما فعل عبد الناصر وتدخل

في الحرب الأهلية الأردنية عام 1970، ونتيجة لهذا ساد التشرذم العربي في كل مكان، وعلى الرغم من تعزيز الفكرة الخاصة بسيادة الدولة القطرية على حساب فكرة القومية العربية التي تتضمن فكرة الأمة العربية الواحدة فإن العالم العربي لا يزال يشكل كتلة واحدة من الأصداء النفسية والعاطفية والفكرية والأوضاع المأساوية التي عاشتها الشعوب العربية –حيث كانت القاهرة أيام جمال عبد الناصر هي مركز الثقل المعنوي في العالم العربي وبعد ذلك انتقل هذا المركز بعد وفاة عبد الناصر إلى الرياض في أيام الملك فيصل حتى اغتياله عام 1975 م[19] ، وحتى تم إبرام اتفاقية كامب ديفيد التي جعلت مصر مثل قبطان السفينة الذي هاجرها ولم يعد حتى الآن؛ مما أتاح الفرصة والحافز لإسرائيل لأجل تعزيز الانقسام أكثر وأكثر في العالم العربي وتعزيز الاستيطان في المناطق المحتلة واجتياح لبنان وتدميره، وعجز الدول العربية على الوقوف أمام ما يحدث، وفي خضم كل ذلك ظهر صدام حسين بالكاريزما التي يمتلكها حيث كان القائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية ورئيس العراق في الفترة ما بين 1979 م حتى عام 2003 م، أراد صدام حسين أن يجعل من بغداد هي مركز الثقل العربي وقيادة العالم العربي بدلا من القاهرة التي تراجعت عن دورها، وأظهر نفسه كجمال عبد الناصر من جديد، ولا ينكر أحد أن صدام حسين جعل من العراق دولة عربية قوية في الثمانينات تمتلك مقدرات وقوة لا مثيل لها، يحتاج صدام حسين إلى مجلدات للحديث عنه وعن سيرته وهذا غير متاح الآن في هذا البحث، ولكن يمكن القول بالمختصر المفيد "صدام جعل من العراق قوة لا مثيل لها في الثمانينات ثم دمر تلك القوة بذاته في التسعينيات عند اجتياحه للكويت"، وتعد حرب الخليج الأولى هي تتويجا لصراع طويل ومتشعب بين العراق وإيران وتمثل تلك الحرب مظهرا من مظاهر الصراع المختلف بينهما، والفهم المستعرض لتلك الحرب يجعلنا نعود إلى الأسباب التاريخية لتلك الحرب والذي يعود إلى قرون عديدة، ولأننا نلتزم في البحث بالحد الزمني له وهو منذ بداية تلك الحرب فسنكتفي ببيان الأسباب الرئيسية التي ظهرت وأنتجت تلك الحرب، مع عدم التقليل من الصراع التاريخي الطويل بين العراق وإيران والصراع الديني وتقسيم الحدود بواسطة الاستعمار، ويقدم الباحث مختصرا لأسباب تلك الحرب.

تعد الحدود الإيرانية العراقية من أهم ما شكلت هذا الصراع وخاصة منطقة شط العرب التي تعد النقطة التي أججت هذا الصراع لما يضمه من ثروات باطنية ويحتوي على أهم الجزر وهي جزيرة الخضر " عبدان " المحصورة بين شط العرب من الغرب وترعة بهمنشير من الشرق، والخليج العربي من الجنوب والكارون من الشمال، هو مشكل السيادة على شط العرب الذي يبلغ طوله 200 كم، ويعتبر نهر استراتيجي للبلدين، ولأن البصرة التي تقع أعلى المجرى المائي الوحيد الواصل الخليج الفارسي ولكلا البلدين منشآت نفطية بالقرب منه.[20]

الطموحات التوسعية لإيران التي تسعى إلى استعادة الرقعة الجغرافية التاريخية التي تضم البحرين والجزر الثلاث "طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسى"، الأمر الذي أزعج العراق وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها عام 1972م.[21]

تعرض نائب رئيس الوزراء السابق طارق عزيز للاغتيال في 1 ابريل 1980م أثناء حضوره لافتتاح مؤتمر التعاون الاقتصادي الذي نظمه الاتحاد العراقي الطلابي، مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين بصورة عنيفة وتحول في سياسات الشرق الأوسط، وقام النظام الإيراني بالتعبئة لأجل أن تخوض حرب شاكلة في العراق وبالفعل بدأت القوات الإيرانية بالقصف المدفعي على المناطق الحدودية (خانقين، مندلى) للعراق في 1980/9/4م.[22]

✓ حرب الناقلات أثناء حرب الخليج الأولى

منذ بداية حرب الناقلات عام 1980م كانت العمليات العسكرية متركزة في المناطق الحدودية الجنوبية في شط العرب والمناطق المحيطة بها، مثل الفاو والبصيرة وعربستان، وفى عام 1987م اتخذت الحرب منحى جديد، عندما تم قصف ناقلات النفط في الخليج العربي وتدمير موانئ كلا البلدين وخاصة الموانئ النفطية، حيث كان لهذا نتائج هامة غيرت من مجريات الحرب، حيث في عام 1986 فكرت الحكومة العراقية في شن هجمات ضد ناقلات النفط الإيرانية لعدة أسباب:[23]

إضعاف الجانب الإيراني اقتصادياً ومنعه من شراء الأسلحة لأن إيران تعتمد على صادراتها النفطية من خلال الناقلات، فتم شراء السلاح على عكس العراق التي تعتمد على صادراتها النفطية من خلال خطوط أنابيب النفط التي تمتد عبر الحدود التركية.

جعل الصراع عالمياً: حيث إن النفط شأنه شأن عالمي وليس إقليمي أو داخلي وخاصة منذ حرب أكتوبر 1973م ومنع الدول العربية النفط عن الدول المدعمة لإسرائيل في الحرب، فأصبح النفط منذ ذلك الوقت وسيلة في الحروب، وعندما يتم استخدامه؛ فهذا يعنى تدخل الدول الغربية من جديد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تلك الحرب في البداية لا تلقي لها بالا، بالعكس كانت تستفيد منها لأجل إبعاد الحرب عن إسرائيل وإلهائهم في حروب أخرى في ذات الوقت.

خافت الولايات المتحدة الأمريكية أن ينتج عن تلك الحرب أزمة نفطية مرة أخرى مثل الأزمة التي حدثت عام 1973م وخاصة نتيجة لنقص وصول ما يؤيد يزيد عن سبع ملايين برميل يومياً من النفط إلى إلى الأسواق الأوروبية وغيرها ، ونتيجة لذلك تم تعزيز الأسطول الأمريكي ودخوله لمياه الخليج لحماية الناقلات ، وازداد التصعيد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد تكرار حوادث ضرب الناقلات ، وخاصة بعد تفجير إحدى ناقلات النفط الكويتية والتي كانت تحمل العلم الأمريكي وقيام إيران بزرع ألغام في مياه الخليج وقصف المرسى الرئيسي للناقلات العملاقة المصدرة للنفط في الكويت في 1987/10/22م.[24]

عند ذلك تغير الأمر؛ حيث زاد إصرار الغرب على إيقاف تلك الحرب المجنونة والتي كانوا يعدونها فيما سبق حرباً داخلية لا علاقة للعالم بها، ولكن عندما تعلق الأمر بالنفط اختلف القول، فحرب الناقلات نتج عنها ضرب المنشآت النفطية وشلت حركة الملاحة في الخليج العربي وارتفاع أسعار النفط وتراجع مبيعات السلاح والسيطرة الأجنبية الفعلية على منطقة الخليج العربي.[25]

✓ توقف الحرب وانتهائها

صدر قرار الأمم المتحدة رقم 598 في عام 1987 م والذي عبر فيه عن استمرار النزاع بين العراق وإيران وعن قلقه لتوسع رقعة الحرب، وطالب من كلتا الدولتين الوقف الفوري لإطلاق النار وإيقاف جميع العمليات العسكرية برا وبحرا وجوا، بالإضافة الى إنه حدد الأمين العام في 30 أغسطس 1988 م موعدا لوقف تلك الحرب، وطالب مجلس الأمن بإيقاف الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب كل القوات للحدود الدولية المعترف بها دون أي تأخير، ولقد قبلت إيران بالقرار؛ حيث اجتمع الخميني بالقيادات العسكرية للجيش الإيراني وقيادات حرسه وعرض القادة الحالة التي وصلوا إليها في الحرب وعدم القدرة على الاستمرار في

خوض الحرب مما اضطر الخميني للموافقة على إيقاف الحروب وقال كلمته المشهورة "كنت أفضل أن أتجرع السم على أن أوافق على هذا القرار". وبعد ذلك تم إيقاف إطلاق النار بين الدولتين.

لقد انتهت تلك الحرب لصالح العراق وتحول موازين القوى لصالحه سواء في القدرة القتالية أو في قدرة العراق على شل المجهود الحربي الإيراني ومكنته من الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسلحة واحتلال مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية.[26]

✓ **حرب الخليج الثانية**

حرب الخليج الثانية أو ما يسمى ب "حرب تحرير الكويت من العراق" او ما يسمى عسكرياً بعملية "درع لصحراء"؛ تلك الحرب التي عصفت بالعالم العربي وما زالت نتائجها البالغة باقية آثارها حتى الآن لم تنته أبدا، وتعد تلك الحرب هي بالأساس إفراز لحرب الخليج الأولى وهذا لعدة أسباب:

- **الخسارة الاقتصادية**

تعرض العراق من جراء حربه الأولى مع إيران إلى ديون عديدة ، ولم يكن بوسعه تحملها بالإضافة إلى متطلبات إعادة تعمير ما دمرته الحرب بالعراق ، مما أدى بالعراق إلى أن يتجه إلى دول الخليج الغنية ويبتزها بقوته فإما أن تفتح له خزائنها وإما أن يقوم بعمل فعال ضدها[27] وهذا نابع من غرور وكبر شخصية صدام حسين ، وفي بداية عام 1990 م كان هناك تقرير اقتصادي سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق ولقد وضعه مصرفي ذو شان حيث ذكر فيه " إن صورة السبعينات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد ، وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة ...، ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ إنه في ظل الحكومة الحاضرة لابد من أن يسير الوضع من سيء إلى أسوء"[28] ، يعد هذا التقرير من أفضل التقارير التي عبرت عن حال العراق الاقتصادية بعد حرب الخليج الأولى، وموارده الاقتصادية الطبيعية التي لا مثيل لها، فكان بإمكان صدام أن يركز على استغلال ما لدى العراق من موارد اقتصادية طبيعية لا مثيل لها لإعادة بناء الدولة مرة أخرى، بدلا من الاتجاه إلى ابتزاز دول الخليج العربي، ولكن هذا يعود في مخيلة صدام إلى أن تلك الدول كانت الداعم الأساسي له في حرب الخليج الأولى، ولقد كانت تمده بالسلاح والمال وكل شيء، فيجب عليها أن تدفع ثمن ما دفعته العراق في حربها بالوكالة مع إيران نيابة عنهم.

- **قوة الجيش العراقي.**

لقد تكون لدى العراق نتيجة لحرب الخليج الأولى جيش قوى مسلح بآلة حربية ضخمة وعندما وضعت الحرب أوزارها، فقد أصبح هذا الجيش وبالا على صدام حسين، حيث بدأ يسأل عن جدوى حرب ضروس لمدة ثماني سنوات متواصلة، فكان لا بد من إشغال هذا الجيش وإقحامه في حرب جديدة.[29]

- السيطرة على الخليج العربي.

نتيجة لعدم تحقيق العراق للأهداف التي يريدها من حربه مع إيران والتي لم تحقق له أي مكاسب إستراتيجية أو سياسية، وهي السيطرة على شط العرب لأجل فك اختناقه وإيجاد مدخل واسع له على الخليج

العربي فكان عليه الاتجاه إلى الكويت لأجل تحقيق ما فشل فيه من حربه مع إيران، وخاصة أن الكويت في ذلك الوقت كانت دولة صغيرة لا جيش لها على عكس إيران تماما.[30]

- **منافسة الدول العظمى.**

لقد أصبح للعراق جيش ضخم قوي ولا يستهان به، بعد أن تم بناؤه على مدار عشر سنوات بأموال شعوب الخليج العربي، ولقد جاء خطاب صدام حسين أمام قيادات جيشه في الثاني من أبريل عام 1990 يقول فيه: "بعون الله إذا حاولت إسرائيل القيام باي بأي عمل ضد العراق سنحرق نصفعها بالكيماوي المزدوج، أما الذين يهددوننا بالقنبلة النووية فسوف نقضي عليهم بالسلاح نفسه".

❖ النزاعات العراقية الكويتية

قبل حرب الخليج الثانية؛ ظهرت نزاعات حقيقية بين الكويت والعراق، ومن أهم أسبابها اتهام العراق الكويت باستغلال أوضاع الحرب العراقية الإيرانية، وإقامة المنشآت العسكرية والنفطية وسرقة البترول من حقل الرميلة، الحدودي المتنازع عليه، حيث بلغت قيمته في ذلك الوقت 2400 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين 1980 م إلى 1990 م، وهو ما ساعد على إغراق السوق العالمي بالنفط وخاصة أن الجزء الأكبر الذي كان ينتجه الكويت كان من حقل الرميلة الحدودي.[31]

حيث إن زيادة الإنتاج أدى إلى سقوط حاد في الأسعار وهو ما أثار حفيظة العراق المنهك بالحرب والديون، والذي كان يرى أن أزمته الاقتصادية لن تنتهي إلا برفع أسعار النفط لمدة طويلة، واعتبر أن مثل هذا السلوك من الكويت يعد نوعا من الاستفزاز، واعتبر أن الكويت يشن عليه حرب اقتصادية ومؤامرة لإضعافه، وبالإضافة إلى أن مجلس التعاون الخليجي راح يطالب العراق بسداد قيمة 30 مليار دولار ديونها من العراق، ولكن الدول الخليجية الأخرى قامت بشطب ديون العراق ماعدا الكويت التي طالبت بديونها، وإن الكويت لم تثر موضوع ديونها مع العراق أبدا وأن أمير الكويت قام بإبلاغ صدام بسقوط الديون[32] ، ولكن حدث اجتياح العراق للكويت في 17 يوليو 1990م.

❖ الدور الإيراني تجاه حرب الخليج الثانية

فوجئت إيران بالتحرك العسكري من العراق تجاه الكويت ولم تكن تتوقعه، وبالإضافة إلى أن إيران كانت ماتزال منشغلة بتضميد جراحها من الحرب ومحاولة إصلاح الدمار المجتمعي والمادي فيها، ولكن كان لإيران أيضا خوف من سيطرة العراق على آبار النفط الكويتية وهيمنته على أكبر المنافذ والطرق البحرية مما يضر بالتوازن الإقليمي الخليجي الذي تريده إيران لأجل فك عزلتها والتي كانت تعاني منها، وتحاول فتح الباب لعلاقات أفضل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتنمية العلاقات مع الكويت تحديدا، ويمكن القول إن إيران خلال حرب الخليج الثانية كانت متريثة للغاية ولم تأخذ أي موقف ضد أي طرف بشكل رسمي، مما دفع هذا الموقف بعض الأطراف إلى الاعتقاد بأن إيران والعراق قد توصلتا إلى صفقة حول مستقبل الأوضاع في الخليج من خلال الاتصالات والرسائل الباقية بينهما، ولكن يمكن اختصار القول إن موقف إيران في البداية كان متريثا وبعد ذلك أصبح يسعى إلى المبادرة لأجل حل الأزمة وهذا لإيجاد دور محوري لإيران في المنطقة يعيد هيمنتها بوصفها طرفا إقليميا قويا مستفيدا من غزو العراق للكويت، وكل هذا في إطار البحث عن مصالحها.

3.الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ما بعد حروب الخليج حتى الآن.

بعد الانتهاء في المبحث الأول من بيان الإستراتيجية الإيرانية ومحدداتها تجاه الشرق الأوسط ، وأبرز فترات الصراع والحرب والسلم والحذر بين إيران ودول الشرق الأوسط في حرب الخليج الأولى والثانية والتي برزت وانتهت بدون انتصار لأي طرف وثم حرب الخليج الثاني وعودة الكرة مرة أخرى إلى دول العالم العربي، وبروز إيران كقوة إستراتيجية نووية وسط مجموعة من الدول الشرق أوسطية الضعيفة والمنقسمة على نفسها ،ولهذا في ذلك المبحث سنوضح الإستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ما بعد حروب الخليج حتى الآن، من خلال بيان دورها في أزمات ما بعد ثورات الربيع العربي في العصر الحديث وبيان أثر كل ذلك في تحديد السيناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط من خلال رؤية الباحث

1.3. الدور الإيراني في الأزمة السورية واليمنية

1.1.3.الدور الإيراني في الأزمة السورية.

لقد تحولت انتفاضة الشعب السوري السلمية في مارس 2011م حرب أهلية شاملة خلفت آلاف القتلى ومدن مدمرة وجذبت العديد من التدخلات من الدول الأجنبية، لإيران وسوريا علاقات تاريخية طويلة الأمد، لا يسمح المجال هنا لشرح تلك العلاقات، ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن دمشق مثلت لإيران دائماً نافذة في غاية الأهمية لطموحها في المنطقة العربية وتعطيها قدر كبير من المناورة من خلال التنسيق مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين.[33]

وعندما حدث الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م، انقلب التوازن في المنطقة رأسا على عقب، حيث برزت العديد من التناقضات؛ حيث شكل احتلال العراق فرصة لإيران للتمدد إلى الساحة العراقية من خلال المذاهب الكثيرة في العراق، وتعارضت المصالح السورية – الإيرانية في العراق، حيث تريد سوريا بقاء العراق كدولة موحدة حيث قامت بالتحالف مع قوى المقاومة العراقية التي تؤكد على وحدة العراق وعروبته، وسمحت لها بأن تستخدم حدودها مع العراق، ولكن إيران مضت في بناء تحالفات مع الشيعة السياسية ودعمت بناء نظام طائفي يتبع سياسات انتقامية في العراق.[34]

إن سوريا بمعطياتها الجيو سياسية تمثل قلب المشروع الإيراني ولها أهمية بالغة له في الجوار العربي في المشرق، حيث من خلال سوريا يمكن لطهران أن تربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي يبدأ من غرب إيران مرورا بالعراق ووصولا إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولا إلى لبنان، ولهذا تم التحالف بين نظام الأسد السوري مع إيران، وتلك المصالح تتعارض مع مصالح العديد من الدول العربية التي تنظر بحساسية مفرطة لهذا التحالف.[35]

ولذلك فقد وجدت إيران في سوريا قوة إقليمية تجمع في طياتها العديد من الخصائص والسمات مثل:

- ✓ الخصومة الشديدة مع حزب البعث العراقي.
- ✓ العداء للصهيونية ولمشاريع الهيمنة على المنطقة العربية.
- ✓ لا توجد في سوريا معادلة سنية في ظل حكم حزب البعث السوري.

- ✓ لقد شكلت سوريا لإيران الإطلالة الخاصة بها على البحر المتوسط واليد الطولي في لبنان.
- ✓ على الصعيد العسكري: إيران تدفع بدول وأذرع إقليمية لها يوصلها إلى المتوسط وسوريا تعد ذراع قوي لإيران بعد سقوط العراق عام 2003م، ولهذا قدمت إيران لسوريا مساعدات عسكرية وأمنية كبرى في اتفاقية 15 يونيو 2006م.
- ✓ بناء أنظمة دفاع جوى جديدة في سوريا لأجل تلاشي تحليق سلاح الجو الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في دمشق.

ولهذا تحرص إيران غاية الحرص على استمرار نظام بشار الأسد في سوريا، حيث إن تغير هذا النظام يعد ضربة لإيران تنعكس فشلاً على سياستها الداخلية، وخاصة أنه توجد معارضة مدنية قوية في النظام، فأصبحت سوريا ما بعد الثورة بمثابة " ولاية إيرانية".[36]

2.1.3. الدور الإيراني في الأزمة اليمنية.

نلاحظ دائما أن إيران تتحرك في المنطقة العربية من خلال الخلفية التاريخية حيث تمثل بشكل أو بآخر سياقا عاما لدورها وأنشطتها في المنطقة من خلال إرثها التاريخي الإمبراطوري الفارسي الذي مارست من خلاله قدر من الهيمنة على أجزاء المنطقة العربية ومن بينهم اليمن وبالإضافة إلى مذهبها الشيعي، تمثل كل تلك المعطيات الى بعضها البعض ، إطار حقيقي لمحاولة إيران لاستعادة أمجاد ماضيها الإمبراطوري القديم والذي يشغل حيزا كبيرا في تصورات المسؤولين الإيرانيين، حيث دأب بعض القادة والمسؤولين على التذكير الإمبراطوري القديم لبلادهم، ويعود أهم أهداف إيران للتدخل في اليمن هو إضرارها بدول جوار اليمن وهم دول الخليج العربي والعمل على عرقلة أي مشاريع مستقبلية بين اليمن وجواره الإقليمي قد يترتب عليه أي نفوذ للدول الخليجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام وفي حال عدم تحقق هذا الهدف فالحل الإيراني هو دفع اليمن للفوضى والاضطراب والتشرذم مما يخلق بيئة مواتية مؤيدة للتغلغل الإيراني؛ بمبدأ "إذا لم تنتفع فضر".[37]

تدخلت إيران في اليمن من خلال دعم الحوثيين لنشر المذهب الاثنا عشري في اليمن، ومواجهة التمدد السني السلفي، فالمشروع الإيراني في تصدير الثورة ليس مشروعا إسلاميا بل هو سياسي بالدرجة الأولى، وبالإضافة إلى أن اليمن له موقع جيوسياسي لا مثيل له ويكفي تحكمها في باب المندب الذي يعد أحد أهم المضايق الدولية والذي يعتبر شريان الحياة البحرية، حيث تمر أغلب السفن التجارية من خلاله، والنفط الخليجي الذي يعد شريان الحياة للخليج يمر من خلاله وعبر قناة السويس ليصل إلى أوربا والأمريكيتين، مما يؤكد مدى أهمية اليمن بالنسبة لإيران، وبالتالي من خلال السيطرة الإيرانية على اليمن تتم السيطرة على طرق الناقلات البحرية للنفط ولهذا تعمل إيران على الدعم المادي والمعنوي للحوثيين بشكل دائم، ووجود إيران مهيمنة على اليمن يضمن لها نفوذ ليس على اليمن فقط ولكن على الخليج العربي والعالم العربي بشكل عام، وفي ظل الحرب الإسرائيلية الصهيونية على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 م حتى الآن، ومحاربة الحوثيين لجميع السفن الداعمة لليهود والعمل على منع مرورها من مضيق باب المندب، خلق للحوثيين حالة من الشعبية الهائلة في العالم العربي الممزق، وللشعوب الكارهة وبشدة لضعف الحكام وتخاذلهم، وهذا ما استطاعت إيران استغلاله جيدا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل أساسي في منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ من معادلة الحرب والسلام والقوة في منطقة الشرق الأوسط.

2.3. الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية تلك القضية التي تحتل وجدان الشعوب العربية والتي تعد العامل المحرك للعديد من السياسات والاستراتيجيات في العالم العربي، وبل السياسات الدولية بشكل عام، للقضية الفلسطينية تاريخ طويل لا يسمح المجال هنا لمناقشته ولكن ما يجب ذكره جيدا أن تلك القضية يتم استغلالها وبشكل واضح وصريح في السياسات لأجل تحقيق كل طرف ما يريده، وبالتالي لم تكن إيران بعيدة عن تلك القضية أبدا، فإيران هدفها الأساسي هو التمدد والسيطرة على حساب دول العالم العربي، فكيف لا يكون لها دور في القضية الفلسطينية التي تشكل الوجدان الأول والأساسي والعالم النفسي للشعوب العربية!!، وبالإضافة إلى أن إسرائيل أهدافها أيضا "إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل" والذي يتعارض مع الأهداف الإيرانية التي تسعى أيضا إلى السيطرة الإستراتيجية في إقليم الشرق الأوسط، ومن هنا يظهر الخلاف الإيراني الإسرائيلي فكلاهما يريدان السيطرة على العالم العربي، ولم يكن هدف إيران تحرير بيت المقدس الذي يمثل قبلة المسلمين الأولى وثالث الحرمين الشريفين، بل الهدف هو استغلال القضية لأجل تحقيق أهدافها في المنطقة.

ولعل الهدف الأساسي للدور الإيراني في القضية الفلسطينية يستند إلى إستراتيجية التمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مما يضمن لها دور فعال مع كل من الحركات الفلسطينية وسوريا وحزب الله اللبناني والذي يوجد في خط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا فإن حزب الله اللبناني هو الذراع الإيراني لضرب إسرائيل ومحاولة تحطيم أحلامها وأوهامها في الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى أن المقاومة الفلسطينية وجدت في إيران منفذا هاما لها لتحقيق قضيتها الأساسية وهي تحرير بيت المقدس وبالإضافة إلى أن إيران عدوة إسرائيل، وبمبدأ عدو عدوي صديقي، وخاصة في ظل انسحاب الدول العربية عن دعم القضية الفلسطينية وتخاذل الحكام العرب عن دعم المقاومة.

إذن يمكن تلخيص الأهداف السياسية والإستراتيجية للدور الإيراني في القضية الفلسطينية كالتالي:[38]

- ✓ الحفاظ على دور ريادي لها في القضية والصراع العربي الإسرائيلي بجعل إيران طرف مباشر في المعادلة السياسية بتفاعلاتها الإقليمية والدولية، وهذا لما لتلك القضية من دور ومكانة وتأثير عظيم في السياسة العالمية.
- ✓ سعي إيران للقيام بدور إقليمي يتلاءم مع إمكانياتها وقدراتها وهذا بوصفها دولة محورية في المنطقة، وذو دور إقليمي متميز فإذا لم يعترف أحد بهذا الدور، فستقوم على انتزاعه عنوة.
- ✓ الحسابات السياسية الاستراتيجية الإيرانية التي تجد في فلسطين المحتلة وقطاع غزة المطل على البحر المتوسط الأبيض عمق استراتيجي لها مضاد لإسرائيل مما يشكل مصدر تهديد للمعادلة الأمنية الإيرانية.[39]
- ✓ تحقيق القيادة في العالم الإسلامي، من خلال خطاباتها المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة وتحريك الرأي العام والشعور الديني للدفاع عن إيران، هذا الخطاب المعادي لإسرائيل الذي لم تسمعه الشعوب العربية منذ ما يزيد عن أربعين عاماً من قيادة سياسية.
- ✓ دعم إيران لحركات المقاومة الفلسطينية السنية يخدم توجهها الإسلامي السياسي في ان أن إيران تخرج من عزلتها ولا تريد نشر المذهب الشيعي في العالم العربي.[40]

3.3 السناريوهات الإيرانية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.

في هذا الجزء سيحلل الباحث السيناريوهات المستقبلية لتشكيل السياسات الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولقد توصلت الدراسة إلى ثلاث سيناريوهات: -

1.3.3 سيناريو استمرار الأوضاع القائمة والتوازنات الحرجة في المنطقة.

يرتبط هذا السيناريو بمستقبل مرجع لإقليم الشرق الأوسط، من حيث استمرار الفوضى في بعض الدول والاستقرار الجزئي في بعض الدول الأخرى، بل إن الدولة الواحدة قد يوجد فيها جزء فوضوي وجزء مستقر، مع محاولة استيعاب الأزمات الأمنية ، مما يؤدى إلى إطالة أمد حالات عدم الاستقرار والعجز عن رفع مستويات التنمية والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاستيعاب السياسي، وبالرغم من ذلك تجنب الانهيار التام للدولة[41] ، وفى هذا السياق تمد إيران أذرعها الإقليمية التدخلية في الصراع وتعمل على بناء شبكة مع الفاعلين من غير الدول والعمل على تعميق الانقسامات الطائفية والمذهبية والحروب بالوكالة والمواجهات غير المباشرة، حيث لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة.

2.3.3. زيادة دور إيران كدولة محورية.

يقوم هذا السيناريو على تصور فشل دول الجوار العربي على معالجة القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية وهذا نتيجة للتركيز على القضايا الأمنية لها فقط ، مما يزيد من الاستياء الشعبي ويؤدى إلى انتشار وتصاعد الاضطراب وعدم الاستقرار في العديد من دول المنطقة ، مما يوازى تراجع قدرة الأنظمة الإقليمية على مواصلة الصراعات الخارجية وانكفاؤها على الساحات الخاصة بالصراع الداخلي فقط ، وفى حين إن بعض الدول الأخرى تركز على ذاتها فقط والهروب مما يحدث في الخارج ، مما يعمل على زيادة الحروب الهجينة والمباشرة في المنطقة العربية وبالإضافة إلى الصراعات الداخلية والحروب بالوكالة ، مما يشكل تفاقم لأزمات الصراع.

وهذا يفتح لإيران دور سياسي واستراتيجي لصعودها لأجل استغلال حالات الفوضى والفراغ السياسي لصالحها، مع الحرص على إبقاء الفوضى خارج الحدود الإيرانية، مما يظهر دورها كدولة محورية في الشرق الأوسط لها دور في غاية الأهمية في التوازن الاستراتيجي.

3.3.3 سيناريو الإصلاح والتنسيق الإقليمي مع دول الجوار العربي.

يقوم هذا السيناريو على افتراض وجود توازن استراتيجي متعدد الأطراف في الشرق الأوسط، من خلال إيران ومصر والسعودية وتركيا، وهذا لأن تلك القوى هي الأكثر تأثيرا في الإقليم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وبالإضافة إلى أن كل طرف لا يمكنه تجاهل الطرف الآخر وتجاهل ثقله الإقليمي، وخاصة أن دولاً كبرى مثل مصر والسعودية لن تسمح لإيران أن تلعب دورا محوريا فعالا بمفردها في المنطقة العربية وتجاه القضايا العربية الراهنة وأهمها القضية الفلسطينية.[42]

4.الخاتمة

لقد تم خلال البحث بيان الطموح الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة منذ حرب الخليج 1980 الأولى حتى عام 2023 م، ولقد توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

❖ النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ✓ إن إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979 م تتعامل مع العالم العربي بشعار تصدير الثورة الإسلامية، حتى ما بعد حرب الخليج الثانية، وبدأت إيران في تغير إستراتيجيتها في محاولة التعامل مع دول الجوار العربي بسياسة ودبلوماسية وصداقة، وهذا عندما وجدت أن ذلك الشعار لم يحقق لها أي نتائج تذكر في إقليم الشرق الأوسط، ولكن هذا ليس معناه التنازل عن هدفها الأساسي في مد النفوذ الشيعي في العالم العربي.
- ✓ في العصر الحديث وما بعد ثورات الربيع العربي لعام 2011 م، وجدت إيران أن حالات الثورة والتمزق والضعف التي أصابت العالم العربي فرصة لا مثيل لها للتدخل في شؤون تلك الدولة بالوكالة من خلال أذرع دينية وسياسية لها تارة مثل الحوثيين في اليمن، ومن خلال التعاون والدبلوماسية مع الأنظمة العربية الجديدة، وبالإضافة إلى استخدام العنف لو اقتضى الأمر للحفاظ على نظام عربي تريده مثل تدخلها في سوريا ودعمها لنظام بشار الأسد حتى أصبحت سوريا تلك الدولة العربية الكبرى ما هي إلا ولاية إيرانية.
- ✓ إيران لا تتهاون في استغلال القضية الفلسطينية كبروبجاندا لها وإظهار عدائها لإسرائيل وهذا لأجل استغلال وجدان الأمة العربية من خلال إبراز إيران كدولة إقليمية نووية معادية لإسرائيل وللدول الكبرى الداعمة لها، مما يظهر إيران في صورة "البطل" في نظر الشعوب العربية التي تمثل لها فلسطين القضية الأولى والأساسية، وخاصة في ظل حالة ضعف الحكام العرب وصمتهم، ولكن لو اقتضى الأمر يوما وكانت مصلحة إيران مع إسرائيل فلن تتهاون إيران في التعاون مع إسرائيل لأجل مصلحتها.
- ✓ من خلال ما سبق يتضح للباحث أن السياسة الإيرانية تجاه الشرق الأوسط ودول العالم العربي قد أضرت به ضررا بالغا، فبالرغم من أنه لا يمكن إنكار أن التخاذل والضعف العربي وزرع إسرائيل في قلب العالم العربي هما السبب الأساسي لما وصلت إليه البلدان العربية، ولكن لإيران وسياستها أثرا بالغا، فنتيجة لحرب الخليج الأولى وما نتج عنه من ضرر بالغ للموانئ البحرية المنتجة للنفط، جاءت الدول الكبرى وزرعت قواعد عسكرية لها في الدول العربية، ونتيجة للتدخل الإيراني في الأزمة السورية ودعمها الهائل لنظام بشار الأسد، فقد تدمرت سوريا تماما وأصبحت شبه دولة.

❖ التوصيات

توصى الدراسة بالآتي:

- ✓ يجب العمل على قراءة التاريخ الإيراني بشكل كامل وخاصة التاريخ الإمبراطوري لإيران عندما كانت دولة فارسية، وثم ما بعد فتح المسلمين لها وبالإضافة إلى قراءة تاريخ التشيع والشيعة في العالم الإسلامي، وهذا لأجل استنباط السياسات الإيرانية في المنطقة، فلا يمكن معرفة كيفية تحرك دولة تجاه الدول المجاورة لها دون قراءة تاريخها معها والتفاعلات التي تمت بينها على مدى قرون طويلة، ولهذا توصي بضرورة كتابة دراسات تاريخية مختصرة توضح تفاعل إيران مع دول الجوار العربي لأجل استنباط سياسات إيرانية المستقبلية.
- ✓ يجب العمل على صياغة إستراتيجية عربية موحدة لأجل مجابهة المد الإيراني في الدول العربية ووضع آليات لتنفيذ تلك الإستراتيجية.
- ✓ يجب على الأنظمة العربية أن تقوم بالعمل على إحداث إصلاحات داخلية اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية وأمنية لأجل سد الفراغ الذي ترك للقوى الإقليمية مثل إيران لأجل التدخل في شؤونها الداخلية.

5.قائمة الهوامش

[1]صائب عبد الحميد وآخرون، الإمام الخميني وتجديد الفقه السياسي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008م)، 33.

[2]على باكير الأبعاد الجيواستراتجية للسياستين التركية والإيرانية حيال سورية، كتاب خلفيات الثورة دراسات ثورية، مجموعة مؤلفين، (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسات السياسات، 2013)، 507.

[3]حسنى عبد الحق، إستراتيجية التدخل الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة حالة: العراق، سوريا، اليمن، رسالة دكتوراة، فرع علاقات دولية، شعبة العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2022م، 45.

[4]تم إبرام هذا الاتفاق في 14 يوليو 2015م بين إيران والخمس دول الأعضاء الدائمون في مجلس الامن، حينما أعلنت المفوضة العليا للسياسة الأوروبية الخارجية والأمنية فيديريكا موغريني أن المتفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني توصلوا إلى اتفاق خلال الاجتماع الذي عقد في فيينا بالنمسا، وينص الاتفاق على الإفراج عن جزء من الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج، وأن المنشآت النووية ستستمر في العمل، وأنه "لن يتوقف أي منها أو يجري التخلص منها.. إيران ستواصل التخصيب. أبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي (أي أر6 وأي أر-5 وأي أر4 وأي أر8) ستستمر" لمدة عشر سنوات، "وبما يتفق مع خطتها لأنشطة البحث والتطوير الخاصة بالتخصيب، وسيسمح لإيران بتصدير واستيراد الأسلحة.

[5]إبراهيم المنشاوي، الأبعاد والتداعيات للنفوذ الإيراني في لبنان، (الإمارات: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2016)، 10.

[6]تقييم حالة بعنوان " إيران في أفق عام 2025، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2016)، 5.

7المرجع نفسه، 7.

8"كم يبلغ عدد اليهود في العالم العربي؟ " ، موقع مسبار الالكتروني ، 11 أغسطس 2023م ،زيارة الموقع 25 مارس 2024م، https://misbar.com/qna/2023

[9]وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020م، (الجزائر: مركز الدارسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، 160.

[10]أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003م دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، (الدوحة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، 173.

[11] Nihataliözcan and Özgürözdamar, Iran's nuclear program and the future of u.s.- Iranian relations, Journal compilation, middle east policy council, 2009, 125

[12]تقييم حالة بعنوان " إيران في أفق عام 2025 "، مرجع سابق، 13.

[13]نفس المرجع، 13.

[14]مخلد مبيضين، العلاقات الخارجية الإيرانية 1997م -2007م، دراسة حالة السعودية، **مجلة المنارة**، 14(2)، (2008)، 347.

[15] "هل تنهي عودة العلاقات بين السعودية وإيران الأزمات الراهنة؟"، نسرين حاطوم، 17 أغسطس 2023م، زيارة الموقع، 25 مارس 2024م، شبكة عربي BBC NEWS، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/articles/cpv2dlqp25wo

[16] مقال " إيران وإسرائيل تضحكان عليكم أيها العرب " للكاتب د. فيصل القاسم ،16 فبراير 2018م ،تاريخ الزيارة 25 مارس 2024م ، مدونة الجزيرة ، https://www.ajnet.me/blogs/2018/2/16/

[17]Lana Ravandi-Fadai, Russo-Iranian relations and the Vienna nuclear agreement. Research paper, Arab center for research and policy studies, November 2015, 11.

[18]وسام الدين العلكة، التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياتها الإقليمية والدولية، دمشق، 2013، 21

[19]وليد الخالدي، "أزمة الخليج: الجذور والنتائج، مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 2(5)، (1991)، 4

[20]القصاب عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية 1980م -1988م قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الركن الأول، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014)، 57.

[21] حسن محمد طوالبة، مناقشة النزاع العراقي الإيراني، الوطن العربي، بيروت، 1984، 33.

[22] المرجع نفسه، 35.

[23]فاطمة نيشاني وفتحية حمادو، الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980-1988م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016، 41.

[24]بيار سالينجر واريك لوران، الملف السري لحرب الخليج، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر، 1993)، 27.

[25]فاطمة نيشاني وفتحية حمادو، مرجع سابق 50.

[26]المرجع نفسه، 52.

[27]بير سلنجر وأريك لوران، حرب الخليج " الملفات السرية"، تحقيق عادل حمودة، ترجمة د. عزمي مخلوف، (القاهرة: دار سفنكس للطباعة والنشر، 1991)، 28,

[28]دراجي ذويبى، حرب الخليج الثانية 1990 -1991م " تداعياتها وآثارها "، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر، 2016، 10.

[29]سليمان سعيد جمعان عفيف، حرب الخليج الثانية "حرب تحرير الكويت "، الفترة من 1990/8/1م حتى 1991/2/28م، **مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية**، 45، 366.

[30]سليمان سعيد جمعان عفيف، 267.

[31]دراجي ذويبى، مرجع سابق، 11.

[32]محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، 257.

[33]خيام الزعبي، السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير، 41(166)، د.ت، 172.

[34]محمد جمال باروت، الحالة السورية، في كتاب " كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية "، تحرير وتنسيق نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 287.
[35]وليد محمد ربيع عبد الحميد، عشر سنوات من التدخل الإيراني في سوريا، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، 13(1)، (2022)، 45.
[36]وليد محمد ربيع عبد الحميد، مرجع سابق، 46.
[37]محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، (السعودية: مركز الخليج للدراسات الإيرانية، د.ت)، 39.
[38]حمدان عبد الله أبو عمران، الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية، الأهداف والمحددات، **مجلة رؤية تركية**، 8، (2019)، 100
[39]نادية سعد الدين، إيران والقضية الفلسطينية، تأرجح النفوذ بين الأيديولوجية والمصالح، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2016)، 25.
[40]حمدان عبد الله أبو عمران، مرجع سابق، 101.
[41]علي جلال معوض، مستقبل إيران في الشرق الأوسط "سيناريوهات الأدوار المحتملة وخيارات التأثير العربية الممكنة "، **مجلة الدراسات الإيرانية "دراسات وأبحاث معمقة**، السنة 2، 7، (يونيو 2018)، 40.
[42]حمد جلال محمود، سياسات إيران الإقليمية في المنطقة العربية وتأثيرها على أمن الشرق الأوسط، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، 58(01)، (2020)، 158.

متغيرات العلاقات الخارجية السعودية تجاه إيران منذ بداية حرب الخليج الأولى حتى عام 1991

Variables in Saudi foreign relations towards Iran From the beginning of the First Gulf War until 1991 AD.

عقيل زاهر سلمان أل علي
جامعة الكوفة، العراق

ملخص الدراسة

بعد سقوط الشاه وصعود خميني إلى السلطة في إيران، شهدت التغييرات السياسية تطورًا واضحًا، حيث انتصرت الثورة الإسلامية ومبادئها. حاولت إيران نقل هذه المبادئ إلى دول الجوار بسبب شعور القيادة السياسية الإيرانية بالمقبولية الإسلامية لبعض مواطني دول الخليج الذين يتفقون معها في المنهج والدين. وبالتزامن مع ذلك، حاولت إيران أيضًا الابتعاد عن تأثيرات القوى الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، من المنطقة. هذا دفع دول الخليج لتكون حذرة، خاصة بعد تصاعد الخلافات مع إيران واندلاع حرب سريعة بينها وبين العراق.في محاولة للتصدي للتهديدات الإيرانية، عُقدت حوارات موسعة بين المملكة العربية السعودية وقادة دول الخليج، بهدف توضيح الرؤى وترسيخ مفهوم الأمن الجماعي على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. هذا الجهد يأتي في ظل أهمية منطقة الخليج الجيواستراتيجية والتهديدات الإيرانية لدول الخليج، خاصة تلك التي تضم طائفة شيعية متعاطفة مع الثورة الإسلامية في إيران.

وقد تميزت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج خلال فترة 1982-1991م، بالثبات على أمن المنطقة كأولوية، متجاهلة الخلافات الحدودية والصراعات الإقليمية والدولية. شهدت المنطقة أحداثًا صعبة مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية وأزمة الرهائن الأمريكية في إيران، مما زاد من توتر الأوضاع. تعتبر دول الخليج حلقة في صراع القوى العالمية، خصوصاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. إيران كانت تشعر بالتهديد من التواجد الأجنبي في المياه الخليجية، مما دفع دول الخليج للاستعانة بالقوى الأجنبية لردعها، خاصة الولايات المتحدة. استخدمت الدراسات التاريخية التحليلية لتفسير تلك الأحداث وتوضيحها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية السعودية؛ الخليج العربي؛ مجلس التعاون، إيران، حرب الخليج الأولى.

Abstract

After the fall of the Shah and the rise of Khomeini to power in Iran, there was a clear political shift as the Islamic revolution and its principles prevailed. Iran sought to export these principles to neighboring countries, capitalizing on the Islamic acceptance among some Gulf citizens who shared its ideology. Concurrently, Iran aimed to distance itself from foreign influences, particularly the United States, in the region. This prompted Gulf states to exercise caution, especially amid escalating tensions and a swift war between Iran and Iraq. In an attempt to counter Iranian threats, extensive dialogues were held between Saudi Arabia and Gulf leaders to clarify visions and solidify the concept of collective security across social, economic, political, and military spheres. This effort comes against the backdrop of the Gulf's geostrategic importance and Iranian threats to Gulf states, particularly those with sympathetic Shia populations supportive of Iran's Islamic revolution.

Saudi Arabia's foreign policy towards the Gulf during the period 1982-1991 was characterized by a steadfast focus on regional security, disregarding border disputes and regional and international conflicts. The region witnessed challenging events such as the Iran-Iraq War and the American hostage crisis in Iran, heightening tensions. The Gulf states were seen as a battleground in the global power struggle, particularly between the United States and the Soviet Union. Iran felt threatened by foreign presence in the Gulf waters, prompting Gulf states to seek foreign assistance, especially from the United States, to deter Iran. Analytical historical studies were employed to interpret and elucidate these events.

Keywords: Saudi foreign policy ; Arabian Gulf ; Gulf Cooperation Council (GCC) ; Iran ; First Gulf War.

1. المقدمة

توترت العلاقات بين البلدين على أثر قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م حيث خشيت المملكة العربية السعودية من انتقال الاضطرابات كردة فعل لما حدث في إيران إلى أراضيها خاصة أنها تمتلك على أراضيها العديد من الشيعة الموالين إلى الجمهورية الإسلامية مما توترت العلاقات بينهما , وعلى أثر قيام الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م ومسبباتها هو انتهاء العمل باتفاقية الجزائر عام 1975 والخاصة بتسوية النزاعات الحدودية المشتركة بين البلدين ومنها مياه شط العرب حيث قادت هذه الحرب المنطقة إلى حالة من التوترات في العلاقات الخارجية والمواقف بين دول المنطقة والعراق تارة وبينها وبين إيران تارة أخرى مما حسم الموقف السعودي في الوقوف إلى جانب العراق في حربة لشعور القادة في السعودية برغبة القيادة الإيرانية في السيطرة على منطقة الخليج العربي وحرب العراق هي البداية لذلك قادت السعودية دول منطقة الخليج العربي كلها من خلال أنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي دعم العراق بالإمكانات المادية الكبيرة والتي كان لها التأثير الكبير في مسار الحرب.

❖ إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات الآتية:

- ✓ التباين في المواقف السياسية هل هو سمة تتصف بها المملكة العربية السعودية وإيران؟
- ✓ ما علاقة موسم الحج، وحجم التوترات الحاصلة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية والمملكة العربية السعودية؟
- ✓ الشعور بالخوف والتهديد المستمر هل هو حقيقة أم خيال أم حق من حقوق المملكة العربية السعودية من أجل الحفاظ علـى السيادة، ومـا علاقتها بأمـن الخليج العربي؟

❖ أهمية الدراسة

تشير هذه الأهمية للدراسة من خلال مايلي:

- ✓ لمعرفة أهمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها الإقليمي في المنطقة .
- ✓ أهمية منطقة الخليج ودورها الجيوسياسي بالنسبة للدول المطلة عليها .
- ✓ تفعيل أسس التعاون المشترك بين السعودية وإيران لخلق حالة من الاستقرار لتنشيط أسواق النفط عالميا.

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التالي:

- ✓ دراسة الأبعاد السياسية والتجارية للخليج في منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- ✓ دور وأهمية المملكة العربية السعودية وشرعيتها في قيادة الساحل الخليجي .
- ✓ دول الخليج العربية ودورها في تهدئة أوضاع المنطقة كونها تشكل عصب رئيسي في إمدادات الطاقة في العالم .

وللإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات التي تطرح فرضيتها يحاول الباحث الوصول إلى النتائج الآتية:

2.العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية

على اثر أحداث السادس من أب عام 1987م ونتيجة تلك التطورات أعلنت كلتا الدولتين قطع العلاقات بينهما اعتباراً من السابع والعشرين من نيسان عام 1988موقد غادرت بعثة السفارة الإيرانية في الرياض والبالغ عديدها مع عائلاتهم حوالي 20 شخصاً بصورة نهائية بعد انتهاء مهلة الأسبوع التي حددتها الحكومة السعودية

لهم[1]، وقد صرح الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية من إن المملكة بالرغم من قطع علاقاتها الرسمية مع طهران[2]، أبدت رغبتها في السماح للحجاج الإيرانيين من أداء فريضة الحج فقط ضمن المحددات التنظيمية والطاقة الاستيعابية التي وضعتها لجنة الحج في السعودية وهذا موضع اهتمام القادة في إيران "[3]،

بالمقابل كان وضع عدد من دول الخليج حرجاً إزاء قطع العلاقات السعودية – الإيرانية[4]، فمصادر دبلوماسية خليجية تحدثت أن كل من البحرين والكويت تتجهان لقطع العلاقة مع طهران أسوة بالرياض، إذ أعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إن دولاً في الخليج ستحذو حذو المملكة وتقطع علاقاتها مع إيران وهو نوع من الإيحاء بالتهديد لطهران لتعديل سياستها في المنطقة وتتخذ إجراءات تصالحية تراعي حسن الجوار الإقليمي مع دول الخليج العربية[5]، فيما كانت دول الخليج الأخرى ترى أن العلاقات بالمنطقة تفرض عليهم التأني والمرونة والإبقاء على العلاقات المرنة مع إيران قد يفيد أكثر من قطعها، وعليه فقد أوفدت طهران نائب وزير خارجيتها محمد علي بشاراتي إلى ثلاث دول خليجية وهي سلطنة عمان والإمارات وقطر وذلك لحثها على عدم الاستجابة للخطوة السعودية وللتحذير من مغبة ما أسمته التوسع الأمريكي في منطقة الخليج كون أن هذه السياسات من شأنها أن تسهم في زعزعت الأمن والاستقرار وضرب اقتصاديات المنطقة وجرها إلى توترات وصرعات لا يمكن السيطرة على نتائجها .[6]،بالرغم من العداء التقليدي بين البلدين كان للمملكة العربية السعودية ولإيران أسبابا عدة لإعادة هذه العلاقات الى مجاريها[7] فبالرغم من عدم التكافؤ في القوة العسكرية بين البلدين وهذا أمر كانت الرياض تدركه تماماً كما إن إيران كانت تشارك السعودية في وجهات نظرها إزاء السياسة النفطية في عدد من المحافل الدولية وطهران كانت تدرك تماما أن السعودية قادرة على تحريك السوق النفطية ضده كونها تملك الاحتياطي الأكبر بين الدول الخليجية والثاني على مستوى العالم بعد فنزويلا ب 268.5 مليار برميل فهي أكبر مصدر نفطي فعلي على مستوى العالم[8]

1.2. حرب الخليج الأولى وأثرها في مسار العلاقات السعودية الإيرانية

تعد الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988 م) واحدة من أخطر التحديات التي واجهت دول منطقة الخليج العربي وهددت أمنها واستقرارها واقتصادها[9] وكونها كانت قد مثلت خطراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على امن المنطقة وعلى إمدادات النفط كمصدر من مصادر الطاقة العالمي [10]، الذي باتت تتمحور حوله أغلب صراعات الدول المستهلكة، فالتغيرات التي طرأت على الأنظمة السياسية في كل من العراق وإيران بصعود صدام والخميني إلى سدة الحكم في العام 1979م إذ حددت مسارات الأنظمة الجديدة وتوجهاتها وما تبعها من أثار خطيرة جداً تمثلت باندلاع الصراع على الحدود بين البلدين لقد وضع الصراع الإيراني - العراقي دول الخليج العربي في موقف لا تُحسد عليه حتم عليها البقاء خارج دائرة نيران ذلك الصراع [11] ولاسيما أن إمكانيات هذه الدول عسكرياً لم تكن بمستوى التحديات قياساً بالإمكانيات العسكرية والبشرية العراقية والإيرانية، وعليه كان التنسيق الأمني الجماعي من أولويات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا أريد لها ان تبقى بعيدة عن النزاع، لكن تشابك الأحداث اضطرها في نهاية المطاف ان تشارك في صنع بعض حلقات تلك الحرب مباشرة أو بطريقة غير مباشرة [12].

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية متغيرا مع تطور مجريات الحرب، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمن هذه

الدول ومصالحها ازدادت ردود أفعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب وقدراتها [13]، وقد اتخذت المملكة العربية السعودية جانب الحياد إزاء الحرب خلال السنوات الأولى منها [14] .

إذ راقبت الموقفين العسكري والسياسي بين البلدين من حيث تنامي القوة العسكرية لكلا الطرفين والذي انعكس سلباً على الثقل السعودي السياسي والعسكري في المنطقة [15] وكان في مخيلة الإستراتيجية السعودية الرغبة في أن تنهار إحدى القوتين المتصارعتين , لأن كليهما كان يمثل خطراً على أمن دول الخليج [16] ولكن في المقابل كانت هنالك تحركات دبلوماسية سعودية وهي تحركات شكلية سعت من ورائها الرياض العمل على إيقاف نيران الحرب خوفاً من توسع العمليات الحربية باتجاه أراضي المملكة العربية السعودية، وتأثر صادرات النفط السعودية عبر الخليج إلى العـالم، وكانت أولى تلك التحركات الفعالة عندما تبنت السعودية دعوة لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة الطائف مع بداية اندلاع الحرب عام 1980م لمناقشة قضايا الحرب العراقية – الإيرانية [17]

2.2.موسم الحج وسياسة فرض الإرادات

خلال السنوات الأخيرة من الحرب العراقية – الإيرانية في أعقاب أحداث الحرم المكي وتظاهرات الحجاج الإيرانيين عام 1987م [18] ، والإجراءات التي اتبعتها السعودية في سبيل ردع النشاط الإيراني في منطقة الخليج العربي والرد الإيراني بالاستيلاء على السفارة السعودية بطهران من قبل الحرس الثوري الايرانييوم السادس من أب عام 1987م وقتل الدبلوماسي السعودي مساعد الغامدي وصلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى طريق مسدود[19] وفي أثناء زيارة وفد إيراني رفيع المستوى إلى الرياض مطلع شهر نيسان عام 1988م لبحث مسائل الحجاج الإيرانيين وزيادة العدد إلى 250 ألف حاج ورفض التقيد بالقرار السعودي بتقليص عديد الحجاج الإيرانيين إلى 45 ألف[20] ، قال مصدر دبلوماسي أن الوفد الإيراني قد ابلغ المسؤولين السعوديين إن على الحكومة السعودية أن تسمح للحجاج الإيرانيين التظاهر على غرار العام الفائت وقد جوبه هذا الطلب بالرفض القاطع من قبل المملكة[21]

على اثر تلك التطورات أعلنت كلتا الدولتين قطع العلاقات بينهما اعتباراً من السابع والعشرين من نيسان عام 1988موقد غادرت بعثة السفارة الإيرانية في الرياض والبالغ عددها مع عائلاتهم حوالي 20 شخصاً بصورة نهائية بعد انتهاء مهلة الأسبوع التي حددتها الحكومة السعودية لهم [22] ، وقد صرح الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية من أن المملكة بالرغم من قطع علاقاتها الرسمية مع طهران غير أنها على استعداد لاستقبال الحجاج الإيرانيين بالعدد الذي حددته لا بالعدد الذي طلبه الوفد الإيراني، ويبدو أن السعودية كانت تخشى من تكرار حادثة العام الماضي، وبهذا الصدد يقول الأمير نايف **"لن نسمح لهم بأن يكرروا ذلك وان أي خروج عن أصول شعائر الحج سيواجه بحزم وقوة وهذا أمر لا يعلمه الإيرانيون"** [23]

بالمقابل كان وضع عدد من دول الخليج حرجاً إزاء قطع العلاقات السعودية – الإيرانية [24]، فمصادر دبلوماسية خليجية تحدثت أن كل من البحرين والكويت تتجهان لقطع العلاقة مع طهران أسوة بالرياض، إذ أعلن رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أن دولاً في الخليج ستحذو حذو المملكة وتقطع علاقاتها مع إيران وهو نوع من الإيحاء بالتهديد لطهران لتعديل سياستها في المنطقة وتتخذ إجراءات تصالحية تراعي حسن الجوار [25]، فيما كانت دول الخليج الأخرى ترى أن العلاقات بالمنطقة تفرض عليهم التأني والمرونة والإبقاء

على العلاقات مع إيران قد يفيد أكثر من قطعها، وعليه فقد أوفدت طهران نائب وزير خارجيتها محمد علي بشاراتي إلى ثلاث دول خليجية وهي سلطنة عمان والإمارات وقطر وذلك لحثها على عدم الاستجابة للخطوة السعودية وللتحذير من مغبة ما أسمته التوسع الأمريكي في منطقة الخليج .[26]

بالرغم من العداء التقليدي بين البلدين، كانت للمملكة العربية السعودية وإيران أسباب عدة لإعادة العلاقات إلى مجاريها. على الرغم من عدم التوازن في القوة العسكرية بينهما، وهو أمر كانت الرياض تدركه تمامًا، إلا أنهما شاركتا في وجهات نظرهما بخصوص السياسة النفطية في عدد من المنتديات الدولية. كانت إيران تدرك أن المملكة العربية السعودية قادرة على التأثير في سوق النفط، مما دفعها إلى استعادة هذه العلاقات.[27].

من جانبها، لم تدخر دول الخليج جهداً في سبيل إعادة العلاقات السعودية-الإيرانية. في زيارة إلى طهران في أوائل ديسمبر 1988، بحث وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي وجهات النظر مع القادة الإيرانيين لتذليل العقبات التي تعترض العلاقات بين الرياض وطهران. التقى علوي بالرئيس الإيراني علي رفسنجاني ووزير الخارجية علي أكبر ولايتي ومسؤولي الحج. ونقل علوي تفاؤل الإيرانيين بإعادة العلاقات بين إيران والمملكة؛ لأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي القوة الرئيسية في المنطقة ولها تأثيرها الشيعي في دول الخليج. كما أكدوا موقفهم الواضح من التدخل الأجنبي في مياه الخليج، ودعوا إلى التنسيق الأمني بين دول الخليج وإيران، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، على الرغم من تباين سياساتها الخارجية[28] .

3. إيران ومجلس التعاون الخليجي الواقع والمتغير في السياسات الخارجية

بالمقابل أكدت السعودية وجميع أعضاء دول المجلس إبان عقد المجلس الوزاري الذي عقد بمدينة الخُبر السعودية خلال المدة (2 – 3 حزيران عام 1991م) رغبتها على إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وإيران[29] والتطلع إلى بدء مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة بينهما وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة وفي السياق ذاته تجددت الدعوات الخليجية انطلاقاً من دعوة الرياض خلال عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مدينة جدة خلال المدة (14 – 15 أيلول عام 1991م) لإيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول المجلس وإيران وقد أعرب المجلس عن ارتياحه لما حققته الاتصالات والعلاقات بين الجانبين من تقدم وانه **"يتطلع إلى بدء مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة لكلا الطرفين وسبل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة"** [30] وبتاريخ الثاني من تشرين الأول عام 1991م، أعلنت السعودية عودة العلاقات السعودية – الإيرانية وقد رحبت دول مجلس التعاون الخليجي أثناء انعقاد القمة الحادية عشرة لقادة المجلس في الدوحة خلال المدة (23 – 25 كانون الأول 1991م) برغبة إيران والسعودية في تحسين وتطوير علاقاتهما، مؤكداً في الوقت نفسه على أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات بين إيران ودول المجلس لتتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة[31]، وقد استمع إلى شرح تقرير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر عن الاتصالات التي أجرتها الرئاسة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن عودة العلاقات بين السعودية وإيران، مستذكراً قراره في قمة الدوحة بتأكيد الرغبة في تحسين العلاقات معها، ليعرب عن ارتياحه للتطور الايجابي والملموس في العلاقات بين البلدين، ويؤكد حرصه على دفع العلاقات الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لما فيه خدمة المصالح المشتركة، وفق المبادئ والمواثيق الإسلامية والدولية وبما يعكس عمق

روابط الدين والجوار بينهما وقد أكد الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي لدى واشنطن أن هدف الملك فهد هو الهدوء والاستقرار ومحاولة فهم عقلية القيادة الجديدة في إيران وتشجيعهم بالكلمة الطيبة وتطمينهم أن قرار شعب إيران ليس لنا دخل فيه، وهذا ما حاولت ايصالة المملكة العربية السعودية الى طهران وأن المشتركات بينهما هو الحفاظ على الهدوء والاستقرار في مياه الخليج العربي (32) وبهذا أتسمت السياسة السعودية بتلطيف الأجواء الدبلوماسية تجاه إيران لإبقاء مياه الخليج هادئة نسبيا لأنها الممر الاقتصادي المهم لجميع أقطار الخليج مع العالم الغربي (33)

1.3.التواجد الأجنبي في منطقة الخليج بعد غزو الكويت والموقف الإيراني

حاولت إيران أن تستغل الأزمة الكويتية مع تصاعد حدة الصراع بين الحكومة العراقية من جهة ودول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بالاستعداد لتجهيز حملة عسكرية ضد العراق من جهة أخرى إذ تصاعدت حدة الانتقادات الإيرانية مع بدء العمليات العسكرية على العراق وتواجد القوات الأمريكية في المنطقة لإجباره علـى الانسحاب مـن الكويت(34) إذ أشار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى أن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً فيها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها، مشددا في الوقت نفسه على التزام إيران سياسة الحياد الفعال تجاه العمليات العسكرية ضد العراق على اعتبار أن دخولها الحرب سيهدد مصالحها(35)وهذا الموقف حمل شقين الأول معارضة إي تواجد أجنبي في منطقة الخليج العربي وهو ما كان منافياً للإستراتيجية السعودية التي كانت ترى أن تواجد هذه القوات سوف يعزز من احتمال حماية أمنها وامن جميع دول مجلس التعاون، وثانيهما هو الموقف الحيادي إزاء تلك العمليات الموجهة ضد العراق وهو ما كانت ترغب به وتطمح إلى تحقيقه المملكة العربية السعودية وقد وقعت الكويت ودول مجلس التعاون الخليج اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكانت سببا في تعزيز التواجد الأجنبي في مياه الخليج ورفع مستوى التوتر في العلاقات بين دول الخليج والجانب الإيراني (36) .

2.3.انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات السعودية الإيرانية

اتخذت إيران موقفاً ايجابياً بعد الغزو العراقي للكويت(37) بإدانتها للغزو ورفضها لأي تعديل على خرائط دول المنطقة، والتزامها بإجراءات العقوبات ضد العراق لإجباره على سحب قواته من الكويت، أعلن الرئيس الإيراني رفسنجاني جاهزيته للقاء القادة العراقيين لإجراء محادثات مباشرة لوقف الحرب. كما أعربت إيران عن استعدادها لإجراء اتصالات مع الإدارة الأمريكية. في 5 فبراير 1991م، أعلن رفسنجاني مبادرة للسلام وأكد خلال لقائه بعدد من الدبلوماسيين الأجانب أن طهران تحمل العراق المسؤولية الكاملة لأزمة الخليج (38)ومع تأكيد إيران على موقفها، ساعد ذلك في تقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران. في 5 مارس 1991م، أعلن الملك فهد أن إيران بلد مجاور للمملكة وتربطهما علاقات عديدة، وأكد أن دعم الرياض للعراق في سنوات الحرب لم يكن بغرض دعم انتصاره على إيران، بل كان لتحقيق التوازن في المنطقة. في تلك الفترة، أدركت السعودية أن مصدر التهديد قد تحول من إيران إلى العراق، إلا أنها اختارت الوقوف إلى جانب العراق لأنه كان الخيار الأقل سوءًا، خاصة مع تطور الأحداث باتجاه ضرب الناقلات النفطية واستخدام الصواريخ البالستية39 .

يمكن القول بأن الموقف الإيراني المزدوج بين رفض الغزو العراقي للكويت وضمها إليه، ثم رفض الوجود الأجنبي العسكري في المنطقة ساهم بشكل كبير في كسر العزلة الدولية للنظام الإيراني وفتح الباب لعلاقات أحسن مع دول مجلس التعاون الخليجي وأوصل رسالة إيرانية هامة للعالم والجوار بأن إيران ترغب في علاقات دولية وإقليمية قائمة على أساس من التعاون والتقارب في وجهات النظر حول مختلف القضايا (40)

4. الخاتمة

يمكن القول بأنه على الرغم من التقارب في وجهات النظر بين كل من إيران والسعودية تجاه أحداث الخليج بكل تداعياتها ونتائجها, إلا أن هذا لم يمنع من القول من أن هناك عددا من القضايا ساهمت في إضفاء حالة من التوتر في العلاقات بين البلدين، فبالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية ونتائجها على عموم المنطقة برزت قضية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والذي شكل عنصراً من عناصر الجدل الدائر ومصدراً من مصادر الخلاف بين إيران والسعودية حول أمن المنطقة، فمن المعروف أن السعودية وافقت على بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكل مستمر وعلى أراضيها بشكل خاص كرادع لأي تهديد إقليمي لها في حين عبرت إيران عن رفضها التام لبقاء القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة انطلاقاً من كونها الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تعتمد عليها دول المنطقة في الحفاظ على أمن الخليج وموارده، مؤكدة في الوقت نفسه بأن بقاء هذه القوات سيكون باعثاً لعدم استقرار المنطقة.ولا شك أن قبول المملكة العربية السعودية بعودة العلاقات مع إيران نابع عن مبررات متعددة:

- ✓ الجوار الجغرافي، إذ أن إيران تقع على الشاطئ الأخر من الخليج العربي وإقامة علاقات طيبة معها يدعم من استقرار منطقة الخليج.
- ✓ البُعد الإسلامي فإيران دولة إسلامية وكمحور أساسي يتطلب من الرياض التعامل معها على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي ضمن إطار منظمة العمل الإسلامي.
- ✓ أن إيران إحدى دول منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة حساسة في إطار السياسات العالمية وإقامة علاقات طيبة معها سيحقق الاستقرار في عموم المنطقة بما لا يسمح من تدخل أجنبي.

5.قائمة الهوامش

[1]سوسن جبار عبد الرحمن الشريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية(1971 -1988)، (عمان: دار المعتز، 2016)، 269 .
[2]عبد الحميد الجواهري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، (بغداد: مركز أبحاث أم المعارك، 1994)، 66.
[3]عبد الكريم حميد بريهي، النظام الإقليمي الخليجي ودوره الجيوبولتيكي في الأمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الآداب، 1998، 56 – 57.
[4]فاخر عبد الرحمن علي، الدول العربية والحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2003، 61-62 .
[5]فهد مزبان خزار الخزار، أثر العوامل الجغرافية في تطور العلاقات الإيرانية – السعودية (دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2004، 164

[6]كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني , نشاته وتكوينه ودوره، ترجمة مركز الإمارات أبو ظبي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، 68.
[7]مجموعة باحثين، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، الطبعة الثانية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، 120.
[8]مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني، الطبعة الثانية، (العراق: دار المرتضى، 2008)، 73 -74 .
[9]مصطفى جبار جاسم الطائي، العلاقات الإيرانية – السعودية، دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة، رسالة ماجستير، جامعة بغدا، كلية العلوم السياسية، 2005، 100 - 171 .
[10] منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 – 2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 172 – 173 .
[11] مهند عبد العزيز عيسى، سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني 1989 – 1997م، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2014، 77.
[12]نبيه اصفهاني،يوميات حرب الخليج، **السياسة الدولية،** 105، 147؛ فداء يوسف أبو جزر، 2014 ,العلاقات الايرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي 1997 – 2005م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الاداب والعلوم الإنسانية، 31 .
[13] نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، 201 – 202 .
[14] يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (القاهرة: الهيئة المصرية،2005)، 80-81
[15] نبيل عبد الفتاح، لعرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، **السياسة الدولية**، 111، (1993)، 122.
[16] أحمد خضير الزهراني، محمد رسلان، عودة العلاقات السعودية الإيرانية، مقدماتها ونتائجها، **السياسة الدولية**، 105، (1991)، 196
[17]حسن ابو طالب، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق، **السياسة الدولية**، 102، (1990)، 70
[18]عمار ظاهر مصلح، العلاقات السعودية الإيرانية 1997 – 1991، **أبحاث كلية التربية الأساسية**، 9(3)، (2010)، 487 .
[19]محمد عبد الألة رسلان مرجع سابق، 196 – 180
[20] محمود صادق، إيران والخليج، تعايش مؤقت وتصادم مؤجل، **السياسة الدولية**، 22، (2004)، 17 .
[21]منعم صباح العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد 113، 2001، 26 .
[22]عادل الحربي، الاعتداءات على المصالح السعودية في الخارج تعكس قدم المواجهة مع الإرهاب، الرياض، 2004، 1379
[23]يوسف كاظم دعين التميمي، العلاقات العمانية الإيرانية وأثرها على مجلس التعاون الخليجي 1981 – 2003م، **سر من رأى ،** 14(55)، (2018)، 632 .
[24] F.C.O,8\7149 , Annual review for 1987 and objectives for 1989, 14/2, 1.

[25]Reza Ekhtiari Amiri, The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia, **Journal of Asian and African Studies**, 46(6). (2011)

[26]عقيل زاهر سلمان أل علي، سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2021، 13

[27] F.C.O,8\7217 ,1988, Subject : G.C.C Summit , Bahrain, No , 368,(22 December),3
[28]F.C.O,8\7217, Iran- Iraq war, No, 022\4,(13 January1988), 4
[29]F.C.O,8\7217 , Subject : G.C.C and Iran \ Iraq, 506, (Decembe 1988), 1
[30] an-Iraq War', **The Middle East Journal**,44 (2),1990, 256-268
[31]Helen Chapin Metz, ed ,op.Cit , 201
[32].a Ekhtiari Amiri, The Hajj and Iran's Foreign Policy towards Saudi Arabia, **Journal of Asian and African Studies** , 46(6)
[33]عقيل زاهر سلمان و د. علي عظم محمد، العلاقات العسكرية والأمنية السعودية ـ الخليجية (1982 – 1985م)، **مجلة آداب الكوفة**، 55، (2022)، 320 – 321
[34] Takeyh Ray, The Iran-Iraq War: A Reassessment, **The Middle East Journal**, 64(3), (Summer 2010), 365- 383 .
[35]Gwenn Okruhlik , Saudi Arabian-Iranian Relations: external rapprochement and Internal consoiidation , **Middle East `Policy**, X(2), (Summer 2003), 116 - 117
[36]انظر نص البيان : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة قطر ـ الدوحة، 22 - 25 ديسمبر 1990م.
[37]محاضر مجلس التعاون الخليجي، اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية، الرياض، 10 مارس 1991م
[38]الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون دولة الكويت، 23 - 25 ديسمبـــر 1 199م
[39] محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة الأربعين للمجلس الوزاري،جدة 14 – 15 سبتمبر 1991
[40] محاضر مجلس التعاون الخليجي البيان الصحفي الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الوزاري، الخبر 2 – 3 يونيو 1991

مضيق باب المندب: الأهمية الإستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية

Bab-el-Mandeb Strait: The Strategic Importance for Regional and International Powers

أونايسية سمية

جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة باب المندب في إستراتجيات القوى الدولية والإقليمية وذلك من خلال توضيح دوافع الاهتمام بالمنطقة دون غيرها من المناطق من الناحية السياسية والاقتصادية لاحتوائها على موقع جيواستراتيجي في كونه يقع بين الجزر بالإضافة إلى أنه يربط بين المحيط الهادي والبحر الأحمر من جهة الخليج العربي ومن جهة أخرى،كل هذه العوامل ساهمت في تعرضه الصراعات التي أدت إلى الانفلات الأمني خاصة في ما يخص الملاحة الدولية بالمنطقة، مما جعل القوى الإقليمية تتخذ بعض الإستراتيجيات التي تزيد من تعزيز مكانتها بالمنطقة والحفاظ على مصالحها.

الكلمات المفتاحية: باب المندب؛ استراتيجيات القوى الصاعدة؛ التنافس الإقليمي

Abstract

This study aims to highlight the position of Bab al-Mandab in the strategies of international and regional powers by explaining the motives for the interest in the region from the political and economic point of view because it contains a geostrategic location in that it is located between islands in addition to being located between the Pacific Ocean and the Red Sea on the one hand and the Arabian Gulf on the other, all these factors contributed to the conflicts that led to insecurity, especially with regard to international navigation in the region, which made regional powers take some strategies to further strengthen their position in the region and preserve their interests.

Keywords: Bab al-Mandab; Strategies of Rising Powers; Regional Rivalry.

1.مقدمة

تشكل الممرات البحرية أحدى النقاط المحورية والحساسة التي باتت تسير الصراعات والحروب بين الدول سواء العلنية أو الخفية منها، وذلك تبعا لموقعها الإستراتيجي.

يعد مضيق باب المندب أهم الممرات المائية في العالم فهو نقطة محورية بين القارات الثلاث أسيا وإفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى أهمية الموقع تتوافر هذه المنطقة على الموارد الطبيعية والاقتصادية ذات القيمة النسبية المرتفعة بالنسبة لعناصر القوة الإستراتيجية من نفط وغاز ومعادن ثمينة وغيرها... ومن ثم أصبحت هذه المنطقة محلا للتنافس بين القوى الدولية والقوى الإقليمية عبر العديد من مراحل التاريخ السابقة.

ومما لاشك فيه أن المضيق بات مطعما لكثير من التهديدات والتنظيمات التي استغلت التوترات المتواجدة على المضيق لتهديد أمن المضيق واستغلاله في تمويل جرائمها، وقد أبدى ذلك استنفار القوى الإقليمية وحتى الدولية لمواجهة تلك التهديدات والحفاظ على أمن مصالحها الاقتصادية.

❖ **الإشكالية**

تحاول هذه الورقة البحثية الوصول إلى إطار معرفي حول باب المندب: دراسة في استراتيجات للقوى الدولية والإقليمية والكشف عن ابرز المضامين الأساسية انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية مضيق باب المندب في إستراتجيات القوى الدولية والإقليمية؟

❖ **الفرضية**

تزداد أهمية باب المندب في إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية بزيادة أهمية هذا المضيق اقتصاديا.

❖ **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- ✓ التعريف بمنطقة باب المندب من الناحية الإستراتيجية والإقتصادية.
- ✓ ضبط البيئة الأمنية للمنطقة وتداعياتها الأمنية على الملاحة الدولية بالمضيق.
- ✓ تسليط الضوء على استراتيجيات القوى الصاعدة بمنطقة باب المندب.

❖ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

نستمد أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أن مضيق باب المندب يحظى بمكانة مركزية في سياسات الأمنية للدول الصاعدة والدولية وذلك من خلال معرفة الإمكانيات التي يتوفر عليها وربطها بالتحولات الحاصلة في المنطقة. وتأثيرها على التجارة الدولية العابرة عبر المضيق.

❖ **هيكلة الدراسة**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالتالي:

2.باب المندب مقاربة جيوبوليتكية

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بخصائص جيوبوليتكية هامة من بينها المضائق البحرية التي جعلت منها لاعب مسقل في السياسة الدولية ومحط الأنظار القوى الدولية والإقليمية لاحتوائها والسيطرة عليها.

1.2. دراسة جغرافية لمضيق باب المندب

يقع باب المندب في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر وهو مضيق طبيعي لا يزيد عن 32 كلم مربع حيث تشكل نتيجة تباعد كتلتي جنوب الجزيرة العربية عن كتلة شرق إفريقيا. حيث يرى العديد من الباحثين أن المفهوم الجغرافي المجرد لباب المندب هو المسافة التي تقع من المضيق على نحو 150 كلم شمالا ووصولا إلى خليج عدن جنوبا والصومال وجيبوتي من الجنوب ومن الجنوب الغربي أريتريا من جهة الغرب.[1]

فالمضيق عبارة عن ممر مائي طبيعي يصل بين البحر الأحمر وخليج عدن المطل على المحيط الهندي ويبلغ عرضه نحو 30 كلم من رأس منهالي على الساحل الأسيوي وصولا إلى رأس سيان في الساحل الإفريقي، وينقسم المضيق إلى قناتين هما:

❖ **قناة إسكندر:** هي أصغر القناتين والتي تقع في جهة الشرق بمحاذاة البر اليمني ويبلغ عرضها بـ 03 كلم ويقدر عمقها بـ30 متر.
❖ **قناة دقة المايون:** تقع في التخوم السواحل الإفريقية ويبلغ عرضها بـ 25 كلم ويقدر عمقها بـ 310 مترا وهي أكبر القنوات بالمضيق.

كما تشير بعض الدراسات البيولوجية أن هذا المضيق نتج عن تصدع السوري الإفريقي الذي يكون البحر الأحمر في آواخر الحقبة البيولوجية الثالثة وازدادت مضيق باب المندب بعد فتح قناة السويس سنة1869 التي ربطت البحر الأبيض بالبحر الأحمر ويطلق عليه بوابة الدموع.

وتوجد العديد من الجزر في البحر الأحمر التي تصل عددها إلى 80 جزيرة في الجزء الجنوبي من المضيق وتتحكم في الطريق الملاحي للبحر الأحمر مضيق باب المندب ويمكن إجمالها فيما يلي:

❖ **جزر الجزء الشمالي لمضيق باب المندب**

- ✓ **جزيرة ميون:** تتوسط المضيق وتتحكم بالملاحة البحرية
- ✓ **جزيرة كمران** جزيرة الشيخ سعيد، مجموعة جزر جنيش الصغرى والكبرى بالإضافة الى العديد من الجزر التي تتنازع حولها اليمن وأريتريا وقد فصلت فيها المحكمة الدولية بتبعيتها إلى اليمن.

❖ **جزر الجزء الجنوبي لمضيق باب المندب**

- ✓ **جزيرة سوقطرى:** هي من أكبر الجزر العربية في خليج عدن وتحتوي على مخزونات نفطية مكتشفة حديثا فضلا عن موقعها الاستراتيجي الذي يشرف على مدخل المضيق وقد شهدت المنطقة تواجد للقوات الإماراتية والسعودية في الفترة الأخيرة.
- ✓ **شبه جزيرة عدن:** تتحكم في المدخل الجنوبي وتشرف على مضيق باب المندب، كما توجد بها قلعة صغيرة تحظى بمكانة إستراتيجية هامة.[2]

وهناك جزر أخرى ثانوية كجزيرة بريم وخربراني وقمران التي تقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تجاه مضيق باب المندب وهي مملوءة بالسكان ذات سطح جبلي كما توجد جزيرة رقز على مسافة 23 كلم غرب رأس المنتبية شمال اليمن وهي أكبر الجزر مساحة وارتفاعا مما يعطيها أهمية ومكانة خاصة في متابعة التحركات البحرية في البحر الأحمر. بالإضافة إلى جزيرة هليب بالقرب من مضيق باب المندب تبعد عنه بنحو 20 كلم جنوب شرق ميناء وتقدر مساحتها بـ 40 كلم مربع وهي خالية من السكان.[3]

2.2. الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمضيق باب المندب

وفقا لدراسة بعنوان: " The War Over the Bab-el-Mandeb Strait and the Red Sea Corridor" فإن المضيق يحتل مكانة عالية الأهمية مقارنة بقية المضائق الأخرى بالشرق الأوسط باعتباره ممرا بديلا عن ممر جنوب أفريقيا الذي يلغي عبثا عن التجارة الدولية من حيث المساحة والتكلفة المالية، لذلك فمضيق باب المندب ممرا رئيسيا لأكثر من 30% من حركة النفط العالمية خاصة من منطقة الخليج العربي وإيران.[4]

وفي السياق ذاته تشير بعض التقارير للمختصين في الشأن الإستراتيجي أن المضائق البحرية تتربع على عرش الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للدول الإقليمية والدولية معا لذلك عند الحديث عن النقل البحري تزداد أهميتها كونها واحدة من أقدم وأكبر أدوات التجارة الدولية وكذا مادة رفع الإقتصاد العالمي.

ويعتبر باب المندب أهم المضائق البحرية منذ القدم إلى غاية يومنا هذا باعتباره حلقة وصل بين شرق العالم وغربه رغم المحاولات بالاستغناء عنه واستخدام رأس الرجاء الصالح في كل المبادلات التجارية.

وفي دراسة أخرى أكدت **مرفت زكريا** بعنوان " المآلات الاقتصادية لتهديد إيران بإغلاق مضيق باب المندب" التي نشرت في المركز العربي للدراسات معربة أن مضيق باب المندب بعد من أهم المضائق العالمية خصوصا بعد ارتباطه بقناة السويس ومضيق هرمز حيث تمر من خلاله السلع والبضائع الواردة من شرق آسيا.ويمثل شريانا عالميا حيث يحتوي على ما يقارب 08 نقاط اختناق رئيسية بعضها مصطنع وهذه الخنائق تقيد حركة الملاحة وتضبطها على طول المضيق هذا ما يجعل منه ركن هاما في تسريع حركة التجارة الدولية. ومن بين المصادر الطاقوية التي تمر على المضيق البترول الذي يشكل أحدى المتغيرات الإستراتيجية التي تلعب دورا حاسما في الصراعات بين القوى الدولية والإقليمية.[5]

ويحظى المضيق بأهمية اقتصادية بسبب النفط العربي الذي يمر من خلاله إذ يسجل أزيد من 21 قطعة بحرية تعبر هذا المضيق سنويا من السفن النفط والناقلات العملاقة أي ما يعادل 57 قطعة بحرية يوميا.وهذا ما يجعله يكسب أهمية في عالم النفط والطاقة وذلك من خلال كمية النفط المارة عبره إذ تقدر بـ 3.5 مليون برميل يوميا وأن غلقه قد يجبر ناقلات النفط العبور والدوران حول إفريقيا ورأس الرجاء الصالح بدلا من قناة السويس وهذا يؤدي إلى رفع تكاليف نقل النفط بشكل كبير.[6]

كما تحث الدول الساحلية الواقعة على المضيق على مضاعفة الجهود للسيطرة على الجزر الموجودة به لزيادة المسؤوليات الدفاعية لاحتوائها على المرجان، حيث يتم استخدام معظمها للأغراض العسكرية بوصفها نقاط تكتيكية. ويحتل مضيق باب المندب المرتبة الثانية عالميا بعد مضيق هرمز من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية لتحكمه في الطرق البحرية والتجارية الواصلة بين الشرق والغرب حيث يمثل 07 %من حجم الملاحة العالمية.[7]

وتزداد أهمية المضيق كونه المخرج المائي الوحيد للنشاط البحري الأطلسي عبر البحر المتوسط، بالإضافة إلى أنه يساهم في توفير الحماية والدفاع والمراقبة، كما أنه يرتبط بالمحيط الهندي فضلا عن امتداداته الطبيعية في الخليج العربي خاصة في ظل امتلاك المحيط الهندي لمجموعة من الجزر ذات أبعاد عسكرية باعتبارها نقطة انطلاق لجميع المراكز الإستراتيجية في منطقة آسيا.[8]

3.2. التداعيات الأمنية في منطقة باب المندب

تمثل منطقة مضيق باب المندب مركز اختناق من الجهة الجنوبية للبحر الأحمر حيث يوفر ميزة للدفاع عن المدخل الجنوبي من نقاط حصينة تقع إما الشواطئ المرتفعة والمحمية طبيعيا أو فوق جزيرة بريم التي من خلالها يمكن إنشاء أنظمة الرصد والمراقبة من أجل تأمين المنطقة من التهديدات.[9]

يعد تهديد مضيق باب المندب تهديدا قوميا للدول المطلة على البحر الأحمر مثل السعودية، مصر، السودان، اليمن والأردن إذ يلجأ الإرهابيون إلى القرصنة والإستلاء على بعض السفن بالقوة والمطالبة بمبالغ مالية كبيرة مقابل الإفراج عن طاقمها.

وتجدر الإشارة إلى تداعيات العلاقة الطردية بين شراسة المواجهات الأمنية التي يقودها التحالف الدولي ضد الجماعات الإرهابية في البر والبحر ومن بين تمرد تلك الجماعات في نقل معاركها إلى الممرات البحرية الإستراتيجية الآمنة التي تمثل عصب التجارة الدولية حيث يمر نحو ثلثي الإنتاج النفط العالمي عبر مضيق باب المندب، فأن تعطيل الملاحة في المضيق يؤدي إلى عدم استقرار الأمني والاقتصادي للدول. لذا كلما زادت حركة التجارة العالمية عبر البحار ازدادت النشاطات الإرهابية البحرية.[10]

ويعد النزاع اليمني من أبرز وهذه التهديدات الأمنية منذ مارس 2015 أين استولى الحوثين والقوى المؤيدة لهم على المضيق الذي شكل تهديدا واضح لمصالح عدة دول منها دول الخليج العربي الأمر الذي استدعى تدخلا من أطراف عدة منها السعودية، الإمارات العربية المتحدة وحلفائها، حيث تمكنت في 2015 من السيطرة على الجانب اليمني من المضيق، ثم الاتجاه بحوالي 160 كلم باتجاه خليج عدن.[11]

وفي ظل تصاعد الهجمات الإرهابية فقد شهدت السواحل اليمنية المطلة على المضيق هجمات إرهابية عدة من بينها تفجير القائدة للمدمرة الأمريكية التي استهدفت ناقلة نفط فرنسية في جنوب مضيق باب المندب.

وقد كشفت بعض الدراسات في السنوات الأخيرة عن اعتقال مقاتلي بوكو حرام وحركة الشباب وتنظيم القاعدة عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر بأسماء مزورة بالإضافة إلى تزايد نشاط الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والطائرات المسيلة للدموع وذلك بالتعاون مع شبكة تهريب عبر عدة مراحل.[12]

3. أهمية باب المندب عند القوى الصاعدة

يشكل مضيق باب المندب أحدى الطرق التجارية البحرية الهامة مما يجعله يحظى بأهمية في إستراتجيات القوى الدولية والإقليمية الصاعدة

1.3. أهمية منطقة باب المندب في الإستراتيجية السعودية

ازدادت الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر بصفة عامة ومضيق باب المندب بصفة خاصة بالنسبة للسعودية في ظل الصراعات القائمة بين دوله المشاطئة له بالإضافة إلى تواجد القوى الدولية بالمنطقة علاوة على ذلك التحركات الإقليمية المربية والبعيدة عن إستراتجيات الأمنية لسعودية.

تبرز أهمية مضيق باب المندب والبحر الأحمر من خلال عدة خصائص جيوبولتكية، فهو أسرع طريق يربط بين الشرق والغرب مقارنة بالطرق التجارية الأخرى خصوصا أنه يمر من خلاله النفط السعودي باتجاه الغرب، حيث يستورد الغرب ما يقارب 60% من احتياجاته النفطية من خلال هذا الخط البحري أي ما يعادل 25%من احتياجات الولايات المتحدة النفطية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المطلة على باب المندب كاليمن وجيبوتي تستطيع أن تفرض سيطرتها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، لذلك من يسيطر على عدن بالدرجة الأولى ويسطر على جيبوتي بالدرجة الثانية ويسيطر على باب المندب وهذا ما تسعى إليه السعودية خصوصا أنها تسيطر على الجزر القريبة من المضيق التي تبعد عن باب المندب بنحو 295 كم باتجاه الشمال مثل جزر فرسان و جزيرة تيران وصنافير، بالإضافة إلى سيطرتها على مدخل العقبة المتاخمة لقناة السويس.[13]

2.3. أهمية منطقة باب المندب في الإستراتيجية الإيرانية

يلعب العامل الجغرافي دورا أساسيا في تحديد إستراتجيات وسياسة إيران تجاه الأقاليم العربية والمحيطة بها، حيث تتأثر بتجربة التاريخ الإيراني منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد إلى أن المنطقة العربية وشرق إفريقيا التي تتوزع على أقاليم الجنوب والهلال الخصيب ومضيق باب المندب، كانت هدفا أساسيا للاهتمام أو النزوع الإستراتيجي الإيراني تجاه هذه المناطق الهامة وازدادت أهميتها خصوصا بعد التغيرات الحاصلة منها الملف النووي الإيراني والربيع العربي وما أنتجته من تغيرات واضطرابات سياسية.[14]

ولقد أدركت القوى الإقليمية مبكرا الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وباب المندب والدور الذي يقوم به هذا المضيق سواء في أوقات الحرب والسلم كان لابد على إيران البحث عن مراكز لها في السواحل المطلة على هذا المضيق أو في الجزر القريبة منه للتوضع فيه.

ويعد العامل الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية التي يمكن في ضوئها فهم المقاربة الإيرانية لتعزيز النفوذ في البحر الأحمر، خصوصا في ظل العقوبات الغربية المفروضة على إيران والحصار الاقتصادي لها.

وفي هذا الإطار يعتبر البحر الأحمر وباب المندب فرصة بالنسبة لإيران للوصول إلى الأسواق الأفريقية، بما يحمله ذلك من مكاسب إستراتيجية خصوصا ما يتعلق بتعزيز علاقات التبادل التجاري بين الجانبين، فضلا عن ما يترتب على ذلك بطبيعة الحال من تعزيز الحضور الإيراني في القارة الأفريقية وزيادة أوجه الارتباط به

3.3. أهمية باب المندب في الإستراتيجية التركية

تعكس سياسات تركيا في منطقة البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، تعدد أهدافها ما بين إستراتيجية وعسكرية، حيث الرغبة في تعزيز وجودها بالقرب من الممرات المائية وبالذات مضيق باب المندب، وسياسية ودبلوماسية، من خلال إقامة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الإفريقية، واقتصادية وتجارية، حيث التطلع إلى زيادة نفوذها الاقتصادي وفتح مجالات وأسواق جديدة أمام الصناعات التركية والمستثمرين الأتراك في أفريقيا.

فمن ناحية، تهدف تركيا من تمددها الاستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي الحصول على موقع أكثر تقدمًا في منطقة مطلة على أهم الممرات المائية في العالم، ففي إطار تنامي نفوذ القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، والتحركات الجديدة لروسيا الاتحادية، والقوى الإقليمية مثل إسرائيل، وإيران، بخلاف التحركات المصرية، والسعودية، والإماراتية، تحرص أنقرة على إبراز نفسها كقوى إقليمية من خلال تعزيز حضورها العسكري ببناء قواعد عسكرية لإثبات وجودها ونفوذها في هذه المنطقة القريبة من الممرات المائية، وكذلك لحماية مصالحها الاقتصادية المارة في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب، ومن الدوافع الإستراتيجية أيضا، إدراك القيادة التركية أنها قطعت مرحلة كبيرة من التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي والمنعة العسكرية داخليا، وأنها بحاجة إلى تدعيم دورها الاستخباراتي في الخارج لمعرفة عما يدور حولها في محيطها الخارجي[15].

4.3. أهمية باب المندب في الإستراتيجية الهندية

تبرز منطقة باب المندب كممر بحري مهم في التجارة مع الهند في فترات مختلفة عبر التاريخ، فقد شكل البحر الأحمر شريانا مهما يمثل قناة رسمية للاتصال والتجارة بين الساحل الغربي للهند وغرب المحيط الهادي، قد أدى الربط البحري بين هذه المناطق تاريخيا إلى تنميتها المناطق الساحلية الواقعة عليها مثل: غوجرات، مدن الساحل ماالآبار، الصومال، مومباي، كونشي، خليج عدن، جيبوتي ومسقط.[16]

وتركز الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للهند في حماية أمنها الخارجي والداخلي والرقي الاقتصادي وضمان حصولها على الموارد وفي مقدمتها النفط.

وعقب إعلان العدوان الإسرائيلي على غزة سلطت الأضواء على البحر الأحمر ومضيق باب المندب إثر بدء الحوثين في شن هجومات على السفن المتجهة لإسرائيل، وفي وسط الاشتباكات عمدت الهند إلى نشر قواعد بحرية تتمثل في 12 سفينة حربية متواجدة على خليج عدن وبحر العرب.[17]

ويعتبر أمن المحيط الهندي بعدا أساسيا في الإستراتيجية الهندية لأنه أحدى الطرق السريعة البحرية الكبرى في العالم حيث يمر عليه حوالي 50% من السفن التجارية في العالم عبر مضيق ملقا وباب المندب. وتعد رغبة الهند في القيام بدور مستقل في منطقة المحيط الهندي وباب المندب والمنطقة العربية عامة.

4. إستراتيجيات القوى الصاعدة في منطقة باب المندب

تسعى القوى الصاعدة الى تعزيز تواجدها في البحر الأحمر بصفة عامة وباب المندب بصفة خاصة منتهجة في ذلك عدة إستراتيجيات ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة.

1.4. استراتجيات السعودية في مضيق باب المندب

تسعى السعودية إلى السيطرة على المنطقة والطموح إلى الريادة الإقليمية في المنطقة بحكم الوزن الاستراتيجي التي تتمتع به على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، بما يضمن أمنها القومي. ولذلك فأن استراتيجياتها تركز على عدة أبعاد أساسية وهي:

1.1.4. البعد الاقتصادي

تمتلك المملكة العربية السعودية خط أنابيب نفط على طول البحر الأحمر ممتدا من شمال شرق الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر حيث تم إنشائه أثناء الحرب العراقية الإيرانية لسنة 1982لنقل انتاجتها النفطية من منطقة الخليج العربي إلى البحر الأحمر. كما قامت توسيع الخط ليربط كافة حقول النفطية للمملكة بمدينة ينبع المطلة على البحر الأحمر حيث تبلغ سعته 4.5 مليون برميل يوميا. وتستطيع السعودية من خلاله تصدير ما يعادل نصف إنتاجها النفطي عن طريق مضيق باب المندب والتصدي للتهديدات الإيرانية.[18]

وتشيرالإحصائياتإلى90% من صادرات البترول السعودي، وإلى أن أكثر 40%من صادرات بترول باقي دول الخليج العربي يتم عبر صادرات البترول السعودي، و البحر الأحمر ومضيق باب المندب وقناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط، ويوفر إمدادات إلى أوروبا والولايات المتحدة.[19]

تجدر الإشارة أن السعودية تسعى إلى إقامة شراكة مع الدول المشاطئة للمضيق بهدف درء التهديدات الأمنية التي تأرق المنطقة، علمنا أن هذه الدول تقبل أن يقام على أرضيها قواعد عسكرية مقابل مبالغ مالية تقدر بـ:40 مليون دولار سنويا.

فالسعودية تطمح من خلال هذه الشراكة عدم إقامة قواعد عسكرية على أراضي دول المضيق خصوصا القوى المعادية للسعودية أو حتى الدول العربية مثل إسرائيل وإيران، حيث قامت حكومة جيبوتي للقواعد العسكرية الإيرانية بعد انطلاق عاصفة الحزم بضغط سعودي.

2.1.4. البعد الأمني

تهدف السعودية من خلال تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك بإنشاء قوة عربية بحرية مشتركة تضم على الأقل جميع الدول العربية المطلة على المضيق، تحت قيادة واحدة وغرفة عمليات مشتركة تكون على مستوى من التنسيق لمواجهة التهديدات الإرهابية والقرصنة البحرية التي تأرق المنطقة وكذلك الحد من تواجد النفوذ الأجنبي من خلال تضيق الخناق عليه وتقديم القوة العسكرية العربية كبديل ضامن للأمن على طول البحر الأحمر ومداخله الجنوبية والشمالية التي لها انعكاس سلبي على استقرار المنطقة.[20]

2.4. استراتيجيات إيران في منطقة باب المندب

وفي إطار محاولتها للوصول للممرات البحرية الدولية خاصة في ظل العقوبات الدولية التي فرضت عليها جراء برنامجها النووي عملت إيران خلال شهر مارس 2009 على بناء قاعدة عسكرية بحرية بالقرب من ميناء عصب الأريتيري.

وفي السياق ذاته قامت إيران بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية وحتى العسكرية لدول المنطقة مثل الصومال، أريتيريا واليمن بهدف الحفاظ على مكانتها والاستمرار في التوغل والتمدد في تلك الدول.

واستطاعت إيران من خلال تواجدها في منطقة القرن الإفريقي أن تفوق كل الخيارات المتاحة للوصول إلى باب المندب وتهديدها لحركة الملاحة البحرية بالمنطقة.[21]

وتم إنشاء مركز لتموين السفن الإيرانية التي توجد بالبحر الأحمر وباب المندب، كما تمكنت من الحصول على تسهيلات للتواجد في جيبوتي حيث وقعت اتفاقية تعاون مشتركة مع جمهورية جيبوتي في سنة 2009.[22]

وفي السياق ذاته تم إنشاء الحرس الثوري الإيراني بأفرعه المختلفة وامتلاكه أسلحة بحرية توازي عمليا أسلحة البحرية التقليدية، حيث يلعب الحرس الثوري دورا مهما في "حرب الناقلات" وتلغيم المياه واستهداف السفن المدنية والعسكرية في البحر الأحمر وهو مسؤول بشكل مباشر عن مهام محددة في إطار التحركات الإيرانية. قد نفذ الحرس الثوري الإيراني عدة عمليات في البحر الأحمر، ففي عل ماي 2023 استخدم الحرس الثوري الإيراني 12 سفينة هجومية سريعة تابعة للحرس الثوري الإيراني للاستيلاء على ناقلة نفط فرنسية.[23]

ولعل الهدف من تعزيز نفوذ إيران وثقلها الاستراتيجي في البحر الأحمر وباب المندب هو اعتماد إيران المتزايد على الإستراتيجية البحرية على المستوى العملياتي والتسليحي، لا سيما على القطع البحرية السريعة التي يجري تطوير بعضها كقطع هجومية انتحارية وهي أداة رئيسية في تحركات الحرس الثوري في البحر الأحمر

وباب المندب وربما كان ذلك أحد الدوافع الرئيسية لزيادة الاعتماد على الألغام والصواريخ الباليستية والغواصات والطائرات المسيرة.

وفي عام 2019، كشفت القيادة المركزية الأمريكية عن تفاصيل حادثة استهداف ناقلة النفط اليابانية "كاكا كاري غاز"بالمنطقة. كما استهدفت إيران أيضا في نفس السنة ناقلة النفط "إستينا إمبيرو" البريطانية مؤكدة أن هذه العملية جاءت كرد فعل على احتجاز بريطانيا لناقلة النفط الإيرانية "غريس 1" أثناء العبور من مضيق جبل طارق بحجة أنها متجهة لتزويد نظام بشار الأسد بالنفط الذي يتم بمخالفة العقوبات الدولية المفروضة عليه.[24]

3.4. إستراتيجيات تركيا في منطقة باب المندب

لم تكن تركيا بعيدة عن التطورات الإقليمية والدولية التي تشهدها منطقة البحر الأحمر، وذلك من خلال وثيقة الإستراتيجية البحرية التركية التي تأكد تفرد مساحة كبيرة للمنطقة، بالإضافة تعزيز العلاقات الدبلوماسية بدول البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

وتعتبر وثيقة الإستراتيجية البحرية التركية، التي نشرت في عام 2014، التي أكدت فيها تركيا أن البحر الأحمر وخليج عدن حلقة الوصل الرئيسية بين تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي كما تشدد الوثيقة على أهمية دول القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر وضرورة تفعيل العلاقات العسكرية الثنائية مع هذه الدول من خلال تبادل الزيارات مع الوحدات البحرية وتعزيز دور الضباط العسكريين المقيمين في هذه المنطقة.

وفي السياق ذاته عززت تركيا علاقاتها العسكرية مع الدول الإفريقية، خاصة في منطقة القرن الإفريقي، وتحديدا مع الصومال وجيبوتي وإثيوبيا؛ حيث قامت في يونيو/حزيران 2014 ، حيث قامت أربع سفن حربية تابعة للبحرية التركية من مجموعة المهام البحرية "بربروس" في يونيو/حزيران 2014، والتي تدعم عمليات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر وتساهم في الأمن البحري في المحيط الهندي.

و في جانفي 2015، قام الرئيس التركي رجب أردوغان بزيارة شملت إثيوبيا وجيبوتي والصومال، وكان من بين نتائج هذه الزيارات الاتفاق الأول بين الجانبين التركي والإثيوبي على دعم مشاريع البنية التحتية في البلد الثاني، خاصة مشاريع السكك الحديدية، وكذلك بناء تركيا لـ10 آلاف وحدة سكنية للسكان الفقراء والريفيين، وإصلاح وتوسيع ميناء مقديشو الدولي في الصومال, وبالإضافة إلى ذلك وافقت أنقرة على افتتاح مبنى المطار الرئيسي الجديد في العاصمة الصومالية بتكلفة 22 مليون دولار، وافتتاح مبنى السفارة التركية في مقديشو، وهي أكبر سفارة أجنبية في الصومال.

ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجحت تركيا في تعزيز وجودها العسكري في الموانئ البحرية المطلة على ساحل البحر الأحمر، كما يتضح من بناء قاعدة عسكرية في الصومال وتوقيع اتفاقية مع الحكومة السودانية لاستعادة جزيرة سواكن الواقعة في البحر الأحمر شرق السودان.

وفي سبتمبر 2017، افتتحت تركيا قاعدة عسكرية في الصومال وثلاث مدارس عسكرية ومنشآت أخرى جنوب مقديشو على ساحل المحيط الهندي بمبلغ يقدر بـ 50 مليون دولار ووفقا لرئيس الوزراء الصومالي حسن علي خيري إن القاعدة ستساعد الصومال على "إعادة بناء جيش مدرب لا يقوم على القبلية ولا ينتمي إلى أي

موقع معين ويمثل الشعب الصومالي". ومن الجدير بالذكر أن القاعدة تهدف إلى تدريب ما يقرب من 10,000 جندي صومالي.

وتعد القاعدة العسكرية التركية في الصومال هي الأولى لأنقرة في القرن الأفريقي والثانية خارج الأراضي التركية، بعد القاعدة العسكرية في قطر التي افتتحت في سبتمبر 2016 بموجب اتفاقية تعاون عسكري بين الدوحة وأنقرة وقعت في أبريل 2014.

وفي ديسمبر 2017، وقعت الحكومة التركية اتفاقية مع الحكومة السودانية لاستعادة جزيرة سواكن الواقعة في البحر الأحمر شرق السودان، حيث تم في إطارها إقامة شراكات تجارية واقتصادية وتوقيع اتفاقيات بين البلدين شملت توسيع التعاون والاستثمار في عدد من المجالات.

وتعد جزيرة سواكن أكبر ميناء بحري في السودان بمساحة 20 كلم مربع، حيث تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وهذا ما يعكس الأهمية الإستراتيجية للجزيرة بالنسبة لتركيا حيث دعت الحكومة التركية إلى "إعادة إعمار جزيرة سواكن وإعادتها إلى أصولها.[25]

مما تزيد إمكانية السيطرة التركية واللعب دور أمني وعسكري متزايد في البحر الأحمر ومنطقة باب المندب والقرن الإفريقي.

5. إستراتيجيات الهند في منطقة باب المندب

إن موقع منطقة باب المندب في إستراتيجية الهند وسياستها الخارجية الحالية تحظى باهتمام كبير ومكانة مركزية بالنظر إلى عدة أسباب:

- ✓ اعتبار الدول العربية وشرق إفريقيا أهم شريك تجاري على المستوى العالمي إذ يتراوح حجم التبادل التجاري ما بين 180 إلى 200 مليار دولار سنويا.
- ✓ اعتبار صعود الهند إلى إمدادات كافية ومضمونة من الطاقة خصوصا أن الهند تسعى للحفاظ على توازنها الإستراتيجي كقوة صاعدة وهذا يتطلب نمو متوافر من النفط والغاز التي من الممكن أن تزداد نحو 92 % بحول سنة2030.
- ✓ ضمان حرية الملاحة البحرية عبر الممرات المائية الإستراتيجية وعمليات الشحن التجاري خاصة بعد ما تعرضت ناقلة المواد الكيمائية " تشيم بلتو " لهجوم في ديسمبر 2023 على بعد 200 ميل من سواحل الهندية غوجرات خلال توجهها إلى السعودية.
- ✓ مواجهة عملية القرصنة التي عادت مؤخر بالقرب من سواحل الصومال خصوصا بعد تراجع الوجود العسكري البحري عقب انتهاء مهمة حلف الناتو لمكافحة القرصنة سنة 2016.[26]

وازدادت المخاوف الهندية التي دفعت بها إلى التمدد العسكري في البحر الأحمر للاعتبارات التالية:

1.5. تواجد الصين

تعتمد الصين على واردات الطاقة من الخليج العربي والتي تعتبر عبر مضيق هرمز، المحيط الهندي، مضيق ملكا وبحر الصين الجنوبي قبل أن تصل إلى الشواطئ الصينية، وهو ما دفعها لبناء سلسلة من الموانئ على طول سواحل المحيط الهندي وشرق إفريقيا.

فقد أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2017 بهدف الحفاظ على أمن الطاقة الخاص بها، في حين أدت التحركات الصينية إلى زيادة المخاوف الهندية لعسكرة تلك الموانئ في حالة اندلاع حرب مما يتيح لها السيطرة على خطوط الاتصالات البحرية.

في المقابل سعت الهند على تعزيز التحالفات مع الولايات المتحدة واليابان، وذلك من أجل تأمين الملاحة بالخليج العربي والبحر الأحمر خاصة باب المندب. وقد انخرطت في تجمع اقتصادي يضم كل من الهند، تل أبيب، واشنطن وأبوظبي وهذا بغرض تعزيز وجودها الاستراتيجي والحفاظ على أمن مصالحها بالمنطقة.

2.5. تأمين مصادر الطاقة

تستورد الهند مايقارب 86.7%من النفط الخام و 53.4% من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه، كما تستورد 38% من إجمالي ورادتها النفطية من دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي فإن إضطراب المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى تهديد المصالح الاقتصادية والأمنية للهند خاصة أمن حركة الطاقة والتجارة الهندية المتجهة إلى أوروبا عبر مضيق باب المندب.[27]

3.5. الشراكة الهندية الإيرانية

نظرا لأهمية المنطقة لكل من الهند وإيران فأن كلا من الدولتين تسعى إلى توظيف المبدأ التقليدي في سياستها الخارجية. فأن العلاقة بين الهند وإيران والخليج العربي ودول شرق إفريقيا قائمة على أساس براغماتي محض من جهة فالعلاقات الهندية الخليجية مبنية على المصالح المتبادلة، ومن جهة أخرى فأن علاقة إيران والهند هي علاقة ثنائية على المستوى الإقليمي ومن ثم تعاون قائم بينها فهي ترتكز على أساس المصالحة المتعلقة أساسا بأمن الممرات البحرية والتعاون الدفاعي لحماية مصالحها، فالهند تسعى إلى تنويع مصادرها الطاقوية باعتبار إيران ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية لذلك فأن السوق الإيرانية مهمة للصادرات الهندية من المعدات الدفاعية.[28]

6. الخاتمة

بالنظر إلى ما تطرقت إليه الورقة البحثية فيما يخص الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب واستراتيجيات القوى الصاعدة بالمنطقة يمكن القول بأن:

مضيق باب المندب بإمكانياته الاقتصادية وموقعه الإستراتيجي جعل منه منطقة تحظى بالأولوية في السياسات الأمنية القوى الدولية والإقليمية في خضم إشكالية التحديات الجيوسياسية وتوفير الأمن الضروري، بالإضافة إلى السيطرة على منابع النفط والدخول في اللعبة الكبرى لدى القوى الصاعدة بالمنطقة الرامية إلى تعظيم أكبر قدر ممكن من المصالح وتحقيق الأهداف تحت مسمى حروب الظل.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية إلى مايلي:

- ✓ يتمتع المضيق بقدر عال من الأهمية الإستراتيجية وذلك لحجم التجارة الدولية العابرة من خلاله، وكذا مساهمته في تأمين إمدادات النفطية وربط بين الشرق والغرب العالم.
- ✓ أن المكسب الأكثر أهمية بالنسبة لإيران من خلال تنفيذ إستراتيجيتها فرض سيطرتها على منطقة باب المندب، من خلال دعمها للحوثين باليمن وتواجدها العسكري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوتها بالمنطقة.
- ✓ أن منطقة مضيق باب المندب في قمة الاهتمامات إستراتيجية المملكة السعودية العربية أمر منطقي لما تحتويه من موارد وجزر تسيطر عليها فضلا عن الصراعات التي تشهدها المنطقة خاصة النزاع اليمني فهي تهدف إلى توطيد علاقاتها بدول المشاطئة للمضيق ومنع القوى الغربية بالتواجد بالمنطقة.

7. قائمة الهوامش

[1] مبارك عامر بن حاجب، مضيق باب المندب ملامح التنافس الدولي والإقليمي من منظور جنوبي، (د ب ن: مركز سوت 24 للأحياء والدراسات، 2023)، 05.

[2] خالد أحمد الأسمر العجولين، جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي دراسة حالة إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب 2003 – 2018، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، 123.

[3] -كريم مطر، حمزة الزبيدي، "مضيق باب المندب في الصراعات الدولية"، **مجلة متون**، 03، (2020)، 151.

[4] أحمد عبد الباقي مقبل النفيه ورفيقة بلعسكر، "دور المنافذ البحرية في الصراعات الإقليمية: مضيق باب المندب في النزاع اليمني أنموذجا"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، 01، (2022)، 07.

[5] عبد القادر الهلي، "مضيق باب المندب بين الأهمية الإستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الأمنية"، **مجلة أفاق علمية**، 03، (2019)، 07.

[6] محمد بلعشية، "حرب المضائق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الإستراتيجي روسيا – ايران - سوريا – الولايات المتحدة – الكيان الاسرائيلي – السعودية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، 03، (2018)، 04.

[7] أنور سيد كامل عامر، "مضيق باب المندب دراسة في الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، 23، (2014)، 17.

[8] نفس المرجع، 47.

[9] فؤاد مسعد، القوى الإقليمية والدولية في باب المندب وخليج عدن عوامل التنافس وتداعيات الصراع، (د.ب.ن: مركز أبعاد الدراسات والبحوث، 2023)، 06.
[10] عبد الله محمد شادي، مضيق باب المندب بين أطماع الإرهاب وجهود المواجهة، (د ب ن: التحالف العسكري الإسلامي لمواجهة الإرهاب، د س ن)، 02.
[11] عبد القادر الهلي ، مضيق باب المندب بين الأهمية الإستراتيجية، 09.
[12] عبد الله محمد شادي، مضيق باب المندب بين الأطماع، 03.
[13] عبد الزهرة شلش العتابي، "الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، 205، (2008)، 215.
[14] أحمد عبد التواب عبد البصير محمد الخطيب، " السلوك الإقليمي الإيراني تجاه الممرات والمضائق البحرية في منطقة الشرق الأوسط"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، 06، (2023)، 288.
[15] حازم عمر،" محددات الدور: سياسات تركيا في منطقة البحر الأحمر في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة شؤون عربية**، 174، (2018)، 07.
[16] عماد قدورة ، " الإستراتيجية الجيوبولتكية للخليج في إستراتيجية الهند"، **سياسات عربية**، 04، (2020)،05.
[17] عماد قدورة ، نفس المرجع، 07.
[18] Gulf Resrarch Center , Energy Security, Security and Terorism, (2007). **Research Bullettin,** Issue No.6, P.66.
[19] حسين محمد حسين مطهر، "مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن صراع الوجود والنفوذ "، **مجلة جامعة عمران**، 02، (2022)، 09.
[20] سلطان منير الحارثي، "رؤية إستراتيجية سعودية لأمن البحر الأحمر"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، 31، (2018)، 11.
[21] خالد أحمد الأسمر العجولين، جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع، 139.
[22] عباس عبدالله السيد، "الصراع الدولي والإقليمي في البحر الأحمر وباب المندب بعد ظهور الكيان الصهيوني"، **جريدة فصيلة طهران**، (د س ن)، 08.
[23] محمد فوزي، الإستراتيجية الإيرانية في البحر الأحمر: الأبعاد والأهداف، (اليمن: مركز اليمن والخليج للدراسات، د س.ن)، 17.
[24] محمد فوزي، نفس المرجع، 20.
[25] حازم عمر،" محددات الدور: سياسات تركيا في منطقة البحر الأحمر في القرن الحادي، 20-21.
[26] عماد قدورة، الأهمية الجيوبوليتكية للخليج في استراتيجية الهند، 07.
[27] الموسوعة الحرة، " ما هي دوافع تنامي دور البحرية الهندية قرب باب المندب"، أطلع عليه 25 فيفري، 2024، aljazeera.net.polique .
[28] الموسوعة الحرة، "ما هي دوافع تنامي دور البحرية الهندية قرب باب المندب"، أطلع عليه 25 فيفري، 2024 aljazeera.net.polique

المركز الديمقراطي العربي



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

القوى الصاعدة وتجاذبات المصالح في منطقة الشرق الأوسط

مساعي الهيمنة واستراتيجيات التموضع

أ. عمار شرعان
رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

تنسيق

د. حورية قصعة　　　　د. زكرياء حلوي

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center- Berlin – Germany

رقم تسجيل الكتاب

ISBN 978-3-68929-042-9